الدبلوماسي

السنة التاسعة والعشرون - العدد 311-312
يناير- فبراير 2022 الثمن 10 جنيهات

100 1922 2022 YEARS

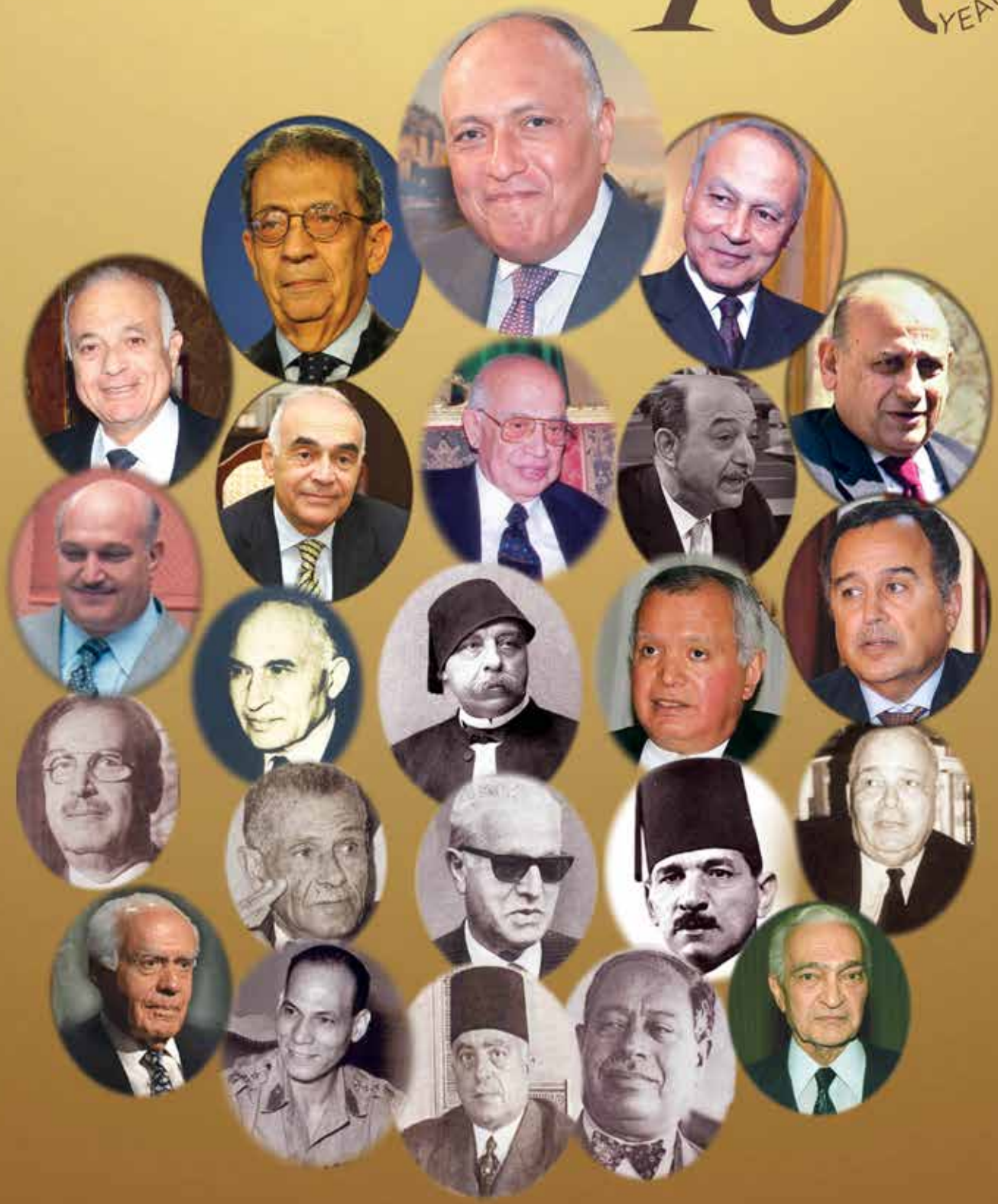

حساب الجاري بلس من بنك القاهـرة

هيحسبلك الفايدة كل يوم ومميـزات تانيه كتيـر

تطبق الشروط والاحكام

رقم السجل الضريبي 599 - 007 - 200

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهـرة
Banque du Caire

فى هذا العدد

/diplomat.magazine.egypt
diplomatmagazine92@gmail.com

كلمة معالى وزير الخارجية المصرية سامح شكرى.....	2
فى ذكرى المئوية الاولى لوزارة الخارجية المصرية ..... السفير رضا الطايفى	4
نحو عالم خالٍ من السلاح النووى (2-2) .... سفير د. منير زهران	9
الحقيبة الدبلوماسية.....	12
السياسة الخارجية المصرية : أربعة عهود ..... سفير د. السيد أمين شلبى	18
أخلاق الدبلوماسية وأمهات الأفكار السياسية ... سفير جمال الدين البيومى	22
المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية (2021) ..... سفير د. عزت سعد	26
دور الدبلوماسية المصرية قبل وفى أعقاب الحروب والثورات .....سفير عزت البحيرى	30
وزارة بكل الوزارات .....سفير أسامة توفيق بدر	33
أحمد ماهر السيد: فى طليعة نبلاء الدبلوماسية المصرية ....سفير د. وليد محمود عبد الناصر	34
بزوغ فجر مصر الحديثة (2)..... رجائى عطية	36
حوار مع قرينة السيد وزير الخارجية بمناسبة مئوية وزارة الخارجية المصرية ..... ميساء جيوسي	38
عوامل فعالية الدبلوماسية المصرية..... سفير رخا أحمد حسن	42
المئوية الأولى للخارجية المصرية ..... سفير د. سامح أبو العينين	45
سلسلة مقالات بعنوان « فى أروقة الأمم »...سفير عمرو الجويلى	48
مئوية مؤسستنا العريقة..... سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى	53
الدبلوماسية المصرية فى مائة عام ...سفير د .عادل السالوسى	54
العيد المئوى لوزا رة الخارجية وتحديات مستقبلية ....سفير د. صلاح حليمة	56
السفير الميدانى.. واليمن الى اين ؟..... سفير د. يوسف الشرقاوى	58
ملامح متميزة لمدرسة الدبلوماسية المصرية العريقة...د. أحمد سيد أحمد	60
الدبلوماسية الثقافية .....سفير أشرف عقل	64
مستشار الأمن القومى : حافظ إسماعيل .....عادل عبدالصمد	66
الدبلوماسية فى عصر الرقمنة ..... د .علاء مبروك	69
شهداء وزارة الخارجية..أحياء عند ربهم يرزقون..... د.هشام عبدالملك	70
بين قصر البستان والعاصمة الإدارية قرن من الإنجازات ...ميساء جيوسى	73
في مئوية الدبلوماسية المصرية .....السفيرة د.عبير بسيونى	76
رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين ...تقدمها نادية الريس	78
فنون تشكيلية ..... سفير فخرى عثمان	82
حكايات وطرائف دبلوماسية من الماضى...سفير يسرى القويضى	84

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى
أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفير شريف عيسى
رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى
المستشار القانونى
رجائى عطية
مستشار التحرير
عادل عبد الصمد
المستشار الفنى
جمال عبد النبى
سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفير أشرف عقل
سفير د. يوسف الشرقاوى
سكرتير أول أحمد أبو المجد
سكرتير ثان هند منذر

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسى»:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس 27735457 202+

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك

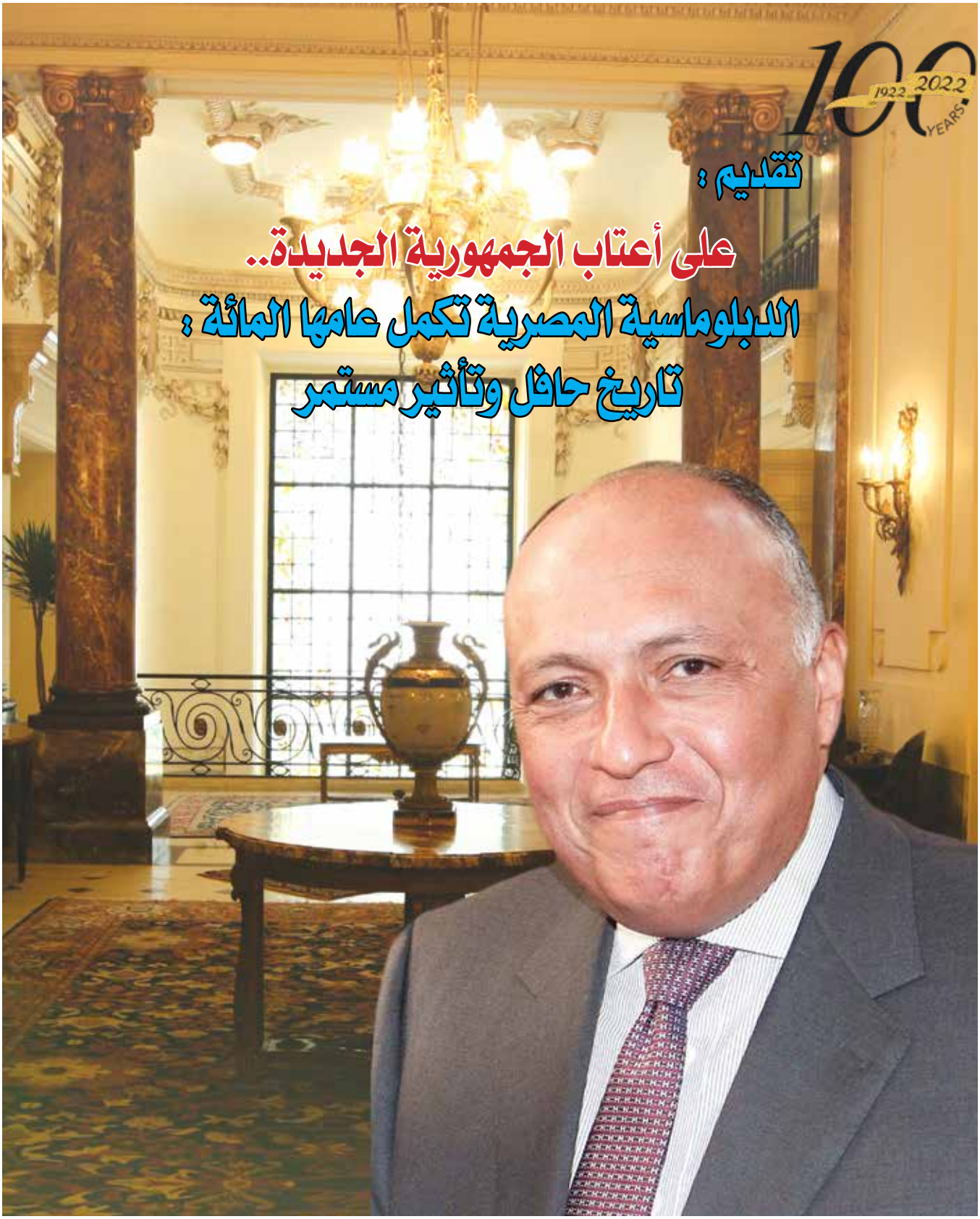

تقديم :

على أعتاب الجمهورية الجديدة..
الدبلوماسية المصرية تكمل عامها المائة :
تاريخ حافل وتأثير مستمر

سامح شكرى
وزير خارجية جمهورية مصر العربية

إن المتأمل في صفحـــات تاريخ مصر الحديث يُدرك أن يـــوم ١٥ مارس ١٩٢٢ يُعد مناســـبة عزيزة في تاريخ مصر ونفوس المصريين، ففي مثل هذا اليوم من كل عام تحتفل مصر بيوم صدور إعلان استقلالها، وتمكنها من إعادة وزارة الخارجية بعد أن توقفت عن العمل إثر إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤.

وخلال قرن مضى منذ ذلك اليوم، شهدت مصر أحداثًا جسامًا، برهنت فيها الدبلوماسية المصرية على أنها درعٌ للوطن فى الخارج، وسيفٌ له متى اقتضت الحاجة؛ لم تَدعَ فى ذلك بابًا وراءه مصلحة عُليا لمصر إلا وطرقته بإصرار، متشبثة بثوابت تحركاتها الخارجية ومبادئها الوطنية. كانت وزارة الخارجية خلال تلك العقود مؤسسة وطنية لها تقاليدها الراسخة التى لا تضع سوى مصالح الوطن ورعاية أبنائه فى الخارج نُصب الأعين؛ وتوالى عليها كوادر رفيعة من شيوخ الدبلوماسيين الأجلاء وشبابهم الواعد، عاهدوا الله والوطن ألا يبخلوا بجهد أو أن يضنّوا بعرق لتحقيق تلك الغاية. بل إن من أبناء تلك المؤسسة من قدَّم روحه فداءً فى ميدان العمل الخارجى، نحتسبهم عند الله سبحانه من الشهداء.

وأودُّ هنا أن أشير إلى أن أحد أهم مُرتكزات دبلوماسية مصر أن لها سياسةً خارجية مستقلة تستند إلى مباديء وأسس واضحة تهدف من خلالها إلى الدفاع عن حقوق شعب مصر الكريم، وتُساند بعزم صادق لا يلين الحقوق المشروعة لشعوب منطقتها العربية والإفريقية بل والإنسانية جمعاء؛ وذلك استنادًا إلى ما تتمتع به القاهرة من رصيد ضخم من المصداقية الدولية، ووفاءً للثقة التى أولتها إياها شعوب حاضنتها العربية والإفريقية والإسلامية، واضطلاعًا بدور قدَّر لها أن تضطلع به منذ أن بزغ فجر الحضارة الإنسانية.

وخلال مسيرة عمل الدبلوماسية المصرية، كانت الدائرة العربية أحد أهم محاور سياستها الخارجية، إذ حملت مصر على عاتقها لواءَ العُروبة وكانت منبرها الصادح بحقوقها المسلوبة، ودافعت عن قضاياها بتفانٍ كامل. ولا تزال القاهرة تضطلع بذات الدور فى هذا المسار، مُدافعة عن حقوق شعوبنا العربية، واستقلالية قرارها السياسى وسلامة أراضيها، وتُعلى فى الوقت نفسه من أهمية العمل العربى المُشترك باعتباره قوام الحماية الرئيسة لعالمنا العربى. ويستدعينى هنا ما ذكره المُفكر جمال حمدان فى توصيف علاقة مصر بدائرتها العربية فى رائعته «شخصية مصر»، إذ يقول: «إن مصر مركز الثقل الطاغى وقُطب القوة فى العالم العربى (...) مصر أكثر من عضو ضخم فى الجسم العربى، إنها رأسٌ، ورأسٌ مُوحٍ مؤثر، ثم هى جهاز عصبى مركزى فعال».

كما شمل نطاق دوائر اهتمام الدبلوماسية المصرية القارة الإفريقية باعتبارها عمقًا إستراتيجيًا آخر لمصر، وتجلى ذلك الاهتمام فى مُساندة حق الشعوب الإفريقية فى نيل الاستقلال. كما كثّفت مصر دائمًا من جهودها فى تعزيز علاقاتها الخارجية مع دول القارة وحملت نبراس التنمية لأشقائنا فيها عبر مجموعة مُستمرة وممتدة من المشروعات التنموية التى تحتاج إليها دولنا الإفريقية، وحقها فى التنمية المُستدامة.

وإذا كانت الدائرتان العربية والإفريقية مثلتا دوائر اهتمام رئيسة فى مجال الدبلوماسية المصرية، إلا أن ذلك اقترن بدبلوماسية واعية استشرفت أهمية تنويع محاور التحركات الخارجية آسيويًا وأوروبيًا وأمريكيًا، وتوظيف هذه المحاور لخدمة مصالحنا القومية، والمُساهمة بفاعلية فى بناء جسور السلام وتدعيم ركائز الأمن والاستقرار لمصر ودول المجتمع الدولى.

ولم تغفل الدبلوماسية المصرية كذلك خلال مسيرتها المضيئة عن الانخراط الجاد والتفاعل النشط مع مختلف أطر العمل الدبلوماسى متعدد الأطراف، إقليميًا ودوليًا، فكان التحرك المنظم برؤية عملية وعلمية فى كافة منصات الدبلوماسية متعددة الأطراف حفاظًا على مصالح مصر الإستراتيجية والدفاع عن ثوابت مصر الوطنية وتعزيز أطر التعاون الدولى؛ فكان لمصر صوت مسموع ودور ملموس إزاء مختلف الملفات والقضايا متعددة الأطراف على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والبيئية، التقليدية منها والمستحدثة.

وتأكيدًا على ما تنطوى عليه رؤية الدبلوماسية المصرية من وجوب مواكبة متغيرات العصر، ومعالجة ما يشهده المجتمع الدولى من تحديات راهنة، فقد نجحت مصر فى الحصول على الدعم الدولى لاستضافة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP 27، أكبر محفل دولى معنى بقضية المناخ، وتأثيراتها الشديدة على كافة البلدان، وبالأخص الدول النامية والإفريقية غير المُتسببة فيها. ومن اللافت أن نحتفل بمئوية الدبلوماسية المصرية فى ذات العام الذى تُنظم فيه مصر هذا الحدث العالمى.

إن الدبلوماسية المصرية وما عُرف عنها من عراقة وشمولية وحرفية أولت أيضًا اهتمامًا خاصًا بالعمل القنصلى من منطلق الحرص على رعاية أبناء مصر الكرام فى الخارج، والذين سيظلون دائمًا محور اهتمام القيادة السياسية وجهاز تمثيلها الخارجى. لقد برهنت الظروف الاستثنائية التى شهدتها بعض الدول فى السنوات الأخيرة أن مصر لم تغفل يومًا عن أبنائها المقيمين فيها، وكانت حاضرة متى اقتضت حاجاتهم. بل وامتد الأمر لنطاق أوسع وأشمل بأن دعت مصر أبناءها للاستفادة من النماذج المصرية النابغة فى المجالات المختلفة، والتى تزخر بها جامعات العالم ومراكز الفكر والأبحاث، وكانوا دائمًا أبناءً أبرارًا لم يدخروا جهدًا أو وسعًا لدعم مصر ومساندتها.

إن الحديث عن مئوية وزارة الخارجية لا يستوفى حقه دون الحديث عن دبلوماسيى مصر، لما لهم من باعٍ طويل فكرًا وعلمًا فى مجالات العمل الدبلوماسى على تنوعه، فهم كوادر مُنتقاة من أبناء مصر وفق معايير موضوعية خالصة لا تُعلى إلا الكفاءة الرفيعة. لقد نجحت وزارة الخارجية على مدار السنوات الماضية أن تُنمّى باستمرار قدرات كوادرها الدبلوماسية، وضمان سلاسة انتقال الخبرات من جيل الشيوخ إلى جيل الشباب وفق نظام مُحكم دقيق يحرص على التجديد المُستمر للدماء السارية فى عروق الوزارة. ولم تكتفِ بهذا القدر من نقل الخبرات، حيث سعت إلى إتاحة الفرص التدريبية فى الداخل والخارج، من أجل مواكبة التطورات الدولية المتلاحقة، والتفاعلات بالغة التعقيد التى بات يتسم بها المشهد الدولى أكثر من ذى قبل.

تحية تقدير وعرفان لشهداء الدبلوماسية المصرية الذين ضحوا بأرواحهم وهم فى خدمة بلدهم الأم... تحية تقدير وامتنان لدبلوماسيى مصر الأجلاء والأوفياء فى عيدهم المائة، الذين يواصلون سطر صفحاتِ التاريخ بجهودهم وعملهم لرعاية مصالح الوطن وأبنائه فى الخارج، استشرافًا لمستقبل واعد ومشرق يضيف إلى مكتسبات مصر، ويدعم من مكانتها ودورها وفق رؤية طموح لقيادة سياسية رشيدة وواعية تُعلى من مكانة مصر التى ستظل دائمًا مكانة رفيعة محل اهتمام وتقدير من المجتمع الدولى.

ويقينًا فى مستقبل مُشرق يعدون كل يوم له عُدَّته، سعيًا نحو تحقيق مزيد من المُكتسبات تعزيزًا لمكانة مصر ودورها، يتسلحون فى ذلك بقيادة سياسية رشيدة وواعية، ولُحمةٍ وطنية فريدة ومتجانسة.

فى ذكرى المئوية الاولى لوزارة الخارجية المصرية

يواكب يوم الخامس عشـــر من مارس 2022 الذكرى المئوية الأولى لوزارة الخارجية المصرية ارتباطـــاً بانتزاع مصـــر لاســـتقلالها القانونى بصدور إعلان 28 فبراير 1922 وإقرار الخارجية البريطانية فى 15 مارس من نفس العام بالوضع القانونى الجديد لمصر كدولة مســـتقلة وهو ما جاء تتويجاً ونجاحاً لثورة 1919

رئيس التحرير

السفير رضا الطايفى

taifyreda@yahoo.com

وهى مناسبة عزيزة على كل المصريين وفخر لـــكل المنتمين لأسرة الدبلوماســـية المصرية العريقة التـــى لطالما لعبت أدواراً وخاضت معارك سياســـية ودبلوماسية فى خضم ظروف صعبة وعصيبة وحاســـمة دفاعـــاً عن ثوابـــت مـــصر ومصالحها العليا وأمنها الوطنـــى والقومى على مدار التاريـــخ... وخاضت كافـــة معاركها من خلال وزرائها وســـفرائها وســـفاراتها وقنصلياتهـــا العامة ودبلوماســـييها من كل الدرجات والأجيال ســـواء فى الخارج أو الديـــوان العام بـــكل الوطنية والمهنية والحرفية والاقتدار، وكانت على مدار القرن الماضى بمثابـــة حائط صد منيع دفاعاً عن قيم وثوابت وأدوار وطن قدم للإنســـانية أعظم حضـــارات التاريخ ... وتأكيداً لدور إقليمى فرضته معطيات الجغرافيا ووقائع التاريخ، فكانت الخارجية والدبلوماســـية المصرية أيضاً صوتاً قوياً وأميناً ومؤثراً فى كافة المنظمات والمحافل والمنتديات الدولية والإقليمية وهـــى تدافع عن قضايا التحرر والاســـتقلال والتنميـــة فى وطنها العربى ومجالها الإفريقى وفضائها الإسلامى، وهو دور تمدد وتطور ليواجه ويواكب التحديات والمستجدات التى طرأت على النظام الدولى والوضع الإقليمى ســـواء خـــلال مرحلة القطبية الثنائية والحـــرب الباردة مروراً بتجربة القطب الأوحـــد ثم وصولاً لمرحلة الســـيولة الحالية التى يشـــهدها النظام الدولى والتى تمثل مخاضاً قد يســـفر عن ظهور نظام دولى جديد بفرصه وتحدياته ورموزه وقضاياه ارتباطاً بقضايا الســـلم والأمن الدولى بما فيها الأمن الســـيبرانى، وقضايا نزع السلاح ومنع الانتشار النووى وقضايا البيئة والمناخ والانبعاث الحرارى وقضايا الطاقة والمياه وحقوق الإنســـان وفرص وتحديات العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

•وفى هذا الســـياق، يمكن الإشارة على ســـبيل المثال لا الحصر، إلى أن مصر كانت من الدول المبادرة والمؤسسة لجامعة الدول العربية وإقـــرار ميثاق الجامعة فى مارس 1945، وهـــى دولة المقر للجامعة العربية التى تعد أعرق وأقدم التنظيمات الإقليمية على المستوى العالمى، كما كان الدبلوماسى المصرى عبـــد الرحمن عـــزام أول أمين عام لجامعة الـــدول العربية، كانت مصر أيضاً واحدة من بين الواحد والخمســـين

السفير احمد ابو الغيط

السفير عمرو موسى

السفير احمد ماهر

دولة المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة حيث شارك وزير الخارجية المصرى عبد الحميد بدوى فى تمثيل مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو والتوقيع على ميثاق المنظمة الدولية فى 26 يونيو 1945. كما لعبت مصر والدبلوماسية المصرية دوراً رئيسياً فى تأسيس حركة عدم الانحياز سواء بوضع أسس ومبادىء الحركة فى مؤتمر باندونج عام 1955 أو المشاركة فى القمة الأولى للحركة فى بلجراد 1961 وما تبعها من قمم وآليات مثل مجموعة الـ77 والحوار بين الجنوب والجنوب. كما كانت مصر من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 واستضافت أول قمة إفريقية لدول المنظمة فى القاهرة 1964، كما كانت الدبلوماسية المصرية فى القلب مساهمة ومساندة لكافة جهود استقلال الدول الإفريقية حيث استضافت مصر ودعمت حركات التحرر الوطنى فى عموم القارة الإفريقية والتى لقيت دعماً قوياً من الخارجية والدبلوماسية المصرية حتى نالت استقلالها وانغمست فى برامج التنمية لشعوبها، وهو الدور الذى مازالت تقوم به مصر بكل إيجابية من خلال كافة آليات وفعاليات الاتحاد الإفريقى مثل آلية فض المنازعات بالطرق السلمية وغيرها من الشراكات الاقتصادية والتنموية فى القارة ومن ذلك دورها النشط والفعال خلال رئاستها للاتحاد الإفريقى خلال عام 2019 واستضافتها المنتدى الاقتصادى لإفريقيا فى نوفمبر من نفس العام، وإنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار فى إفريقيا، وإطلاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية التى دخلت حيز التنفيذ فى 30 مايو 2019، كما أعد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى المبادرة التى تقدم بها الرئيس عبد الفتاح السيسى

سامح شكرى
وزير الخارجية

بعنوان «مبادرة إسكات البنادق»، وهى المبادرة التى دعمها مجلس الأمن الدولى بقرار 2457 بالإجماع مرحباً فيه بتصميم الاتحاد الإفريقى على تخليص إفريقيا من النزاعات مع إسكات البنادق ووقف إطلاق النار والحروب فى سائر دول ومناطق القارة الإفريقية.

كما كانت مصر من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامى عام 1969 (منظمة التعاون الإسلامى حالياً) وكذا منظمة التضامن الآفرو آسيوى. حقيقة إن الدوائر العربية والإفريقية والإسلامية ظلت تمثل ثوابت أساسية للدبلوماسية المصرية، إلا أنه تحقيقاً للتوازن فى علاقاتها الدولية وتعظيماً لتحقيق مصالحها القومية فى كل المجالات ومع كافة أرجاء العالم الجغرافية على المستوى الثنائى فقد كانت الدبلوماسية المصرية حريصة على تدعيم العلاقات المصرية الأورومتوسطية وخاصة منطقة شرق المتوسط، وكذا دعم وتطوير العلاقات مع دول الأمريكتين، ودبلوماسية الاتجاه شرقاً بتنمية وتطوير العلاقات المصرية الآسيوية لما أصبحت تمثله الدول الآسيوية من أهمية جيوإستراتيجية واقتصادية وتجارية وسياحية والتى تحولت فى العقود الأخيرة - وخاصة فى ظل الصعود الصينى والنمور الآسيوية بأجيالها المتعاقبة - إلى واحدة من أهم قاطرات الاقتصاد العالمى. وبالتوازى مع الاهتمام بالبعد الثنائى فى علاقات مصر الخارجية، فقد حرصت الخارجية والدبلوماسية المصرية على المشاركة النشطة والفعالة وتقديم المبادرات والاشتباك المتواصل مع القضايا الدولية المتعددة الأطراف سواء من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أو من خلال شراكات مع المنظمات الإقليمية ذات الثقل مثل رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنتدى التفاعل وإجراءات بناء الثقة فى آسيا ومنظمة شنغهاى للتعاون، وتجمع الميركوسور فى أمريكا اللاتينية وغيرها من مثيلاتها على المستوى العربى والإفريقى والإسلامى والأوروبى والآسيوى.

•وبالتوازى مع دورها المؤسس للعديد من التنظيمات الدولية والإقليمية، فقد كان للخارجية المصرية دورها المؤثر والفعال والحاسم فى العديد من القضايا المصيرية مثل دورها فى مفاوضات الجلاء التى بدأت بين مصر وبريطانيا فى 27 إبريل 1953 والتى انتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء فى 19 أكتوبر 1954 والتى بموجبها تم خروج آخر جندى بريطانى من مصر فى 18 يونيو 1956. ودورها فى التصدى الدبلوماسى

السفير عبد الرءوف الريدى

السفير سعد الفرارجى

السفير عصمت عبد المجيد

فى ذكرى المئوية الاولى لوزارة الخارجية المصرية

للعدوان الثلاثى على مصر وخاصة داخل أروقة الأمم المتحدة والذى كُلل بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف العدوان 2 نوفمبر 1956وتواصل هذا الدور حتى انسحاب القوات المعتدية. ومعارك مصر الدبلوماسية خاصةً بالقضية الفلسطينية التى كانت فى القلب من دوائر اهتمامات الدبلوماسية المصرية وتلك المرتبطة بتداعيات حرب يونيو 1967 وحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر 1973 ومبادرات ومفاوضات السلام واجتماع ميناهاوس فى ديسمبر 1977 فى أعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر 1977 ومفاوضات كامب ديفيد التى انتهت بتوقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية فى واشنطن فى مارس 1979، ثم معركة استرداد طابا التى كانت ملحمة دبلوماسية مصرية رائعة دفاعاً عن مصرية طابا والتى انتهت بصدور حكم هيئة التحكيم الدولية فى 29 سبتمبر 1988 بأن طابا أرض مصرية. كما كان إسقاط الديون العسكرية الأمريكية عن مصر فى أعقاب دورها الفعال فى حرب الخليج 1991 وتحرير الكويت من الغزو العراقى إنجازاً بارزاً ويحسب للدبلوماسية المصرية وخاصة سفارة مصر فى واشنطن برئاسة السفير عبد الرءوف الريدى صاحب المبادرة وقائد فريق العمل الذى واصل الليل بالنهار فى اتصالات دبلوماسية مكثفة مع الكونجرس الأمريكى ووزارتى الخارجية والخزانة الأمريكية حتى صدور قانون إعفاء مصر من هذه الديون، هذا وتجدر الإشارة إلى أن السفير الريدى – فضلاً عن عطائه الدبلوماسى – يرأس حالياً ومنذ 1995 منظومة مكتبات مصر العامة متطوعاً، وهى المنظومة التى تلعب دوراً تنويرياً مؤثراً فى المشهد الثقافى فى مختلف محافظات مصر، كما كان للخارجية المصرية مبادراتها العديدة على المستويات الدولية والإقليمية خاصة بتسوية القضية الفلسطينية وغيرها من النزاعات العربية والإفريقية، وارتباطاً بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتعريف ومحاربة الإرهاب الدولى، واستخدام وإدارة المياه .... وغيرها من القضايا التى تشغل دول المنطقة والعالم.

كما حظيت دبلوماسية التنمية باهتمام خاص من الخارجية المصرية، باعتبار أن التنمية قاسم مشترك لجوارنا العربى والإفريقى ودول العالم الثالث على وجه العموم فصدر قرار إنشاء الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول إفريقيا ثم صدر قرار إنشاء الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث، إلى أن تم دمجهما لاحقاً بإعلان الرئيس عبد الفتاح السيسى إطلاق الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية أمام القمة الثالثة والعشرين للاتحاد الإفريقى فى مالابو والتى تم تدشينها ابتداء من 1 يوليو 2014 كذراع تنموى للسياسة الخارجية المصرية ووجه للدبلوماسية الاقتصادية بهدف دعم المشروعات التنموية الكبرى فى إفريقيا والدول الصديقة مع العمل والتنسيق فى هذا الشأن مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية ومجتمع المانحين، وفى هذا الإطار تحتفظ مصر بعلاقات متميزة مع الاتحاد الأوروبى ليس فقط باعتباره الشريك التجارى الثانى لمصر ولكن أيضاً لدوره فى دعم جهود التنمية فى مصر من خلال مساعدات التنمية فى مجالات مختلفة.

كما تقوم الدبلوماسية المصرية على مدار تاريخها بأدوار مهمة على المستوى الدولى المتعدد الأطراف من خلال تناوبها تباعاً على عضوية العديد من المنظمات والهيئات الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد فإن مصر تتمتع حالياً بعضوية كل من منظمة اليونيسكو – مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية – المجلس التنفيذى للمنظمة البحرية الدولية – مجلس منظمة الطيران المدنى – مجلس منظمة الأغذية والزراعة – مجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – مجلس الاتحاد الدولى للاتصالات.....

•ومن بين أهم الشخصيات الدبلوماسية المصرية التى تبوأت مناصب إقليمية ودولية فضلاً عن منصب أمين عام جامعة الدول العربية الذى تولاه الوزراء والسفراء: عبدالرحمن عزام – عبدالخالق حسونة – محمود رياض – أحمد عصمت عبدالمجيد – عمرو موسى – نبيل العربى – أحمد أبوالغيط الأمين العام الحالى لجامعة الدول العربية، عُين د. عبدالحميد بدوى «وزير الخارجية الأسبق قاضياً بمحكمة العدل الدولية من عام 1946 – 1965»، د. بطرس بطرس غالى الأمين العام السادس للأمم المتحدة من عام 1992 –

السفيرة فايزة ابو النجا

السفيرة مشيرة خطاب

السفيرة ميرفت التلاوى

1996 وأول أمين عـــام للمنظمة الدولية للفرانكفونيـــة فى الفترة مـــن 16 نوفمبر 1997 إلى 31 ديسمبر 2002، ود. محمد مصطفى البرادعى رئيساً للوكالة الدولية للطاقة الذرية من 1 ديسمبر 1997 حتى 30 نوفمبر 2009، وكذا الســـفير د. منير زهران الذى انتخبته الجمعية العامة للأمم المتحدة عضواً فى اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية عام 2002، والذى شارك فى عضوية المجلس الاستشـــارى لصندوق عمليات بناء الســـلام 2006/2007، ثم مفتشاً ورئيساً فى جهاز الرقابة الخارجى على الأمم المتحـــدة ووكالاتهـــا والبرامج والصناديـــق حتى نهايـــة 2012، والذى يشغل حالياً منصب رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية والسفير د. محمد شاكر الذى كان عضواً ثم رئيســـاً بالمجلس الاستشارى لســـكرتير عام الأمم المتحدة لشئون نزع الســـلاح من 1993 1998-. والسفير د. محمود كارم الذى اختير لرئاســـة العديد من لجـــان الأمم المتحدة وشـــارك فى عضوية المجلس الاستشارى للسكرتير العام للأمم المتحدة لنزع السلاح منـــذ 2004/2009 حيث قـــدم العديد من الأوراق والدراســـات حول أمن الطاقة وتفعيـــل آليات واتفاقيات نزع الســـلاح والأمن والســـلم الدوليين والســـفير ماجد عبدالفتاح وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشـــئون إفريقيا خلال الفترة من 2012 – 2017، السفير ســـعد الفرارجى المقرر الخـــاص للأمم المتحـــدة المعنى بالحق فى التنمية اعتباراً من 2017 حتى الآن. فضلاً عن العديد من الســـفراء والدبلوماسيين المصريين الذين يعملون خبراء فى العديد من المنظمـــات الدولية والإقليمية المختلفة مثل السفير د. محمد عز الدين رئيس لجنة الأمم المتحدة للحقـــوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والســـفير نـــاصر كامل الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، والسفير د. وليـــد عبدالناصر مديـــر مكتب الدول العربية بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية «وإيبو» وغيرهم فى مجـــالات مختلفة ... ويجدر التنويه فى هذه المناســـبة إلى الدور البارز والمرموق للســـفير د. أسامة الباز بصفته واحداً من أعلام ورموز الخارجية والدبلوماســـية المصرية ســـواء من خلال موقعه كوكيل أول لـــوزارة الخارجية أو كمستشار ســـياسى لرئيس الجمهورية. وكذا السفير د. مصطفى الفقى بما تمثله شـــخصيته من وهج إنســـانى وسياسى ودبلوماسى وبرلمانى وفكرى فى المشـــهد المصرى المعاصر سواء من خلال ما تقلده من مناصب أو ما قام به من أدوار وطنية عديدة، والذى يتولى حالياً رئاســـة مكتبة الإســـكندرية، أقدم وأعرق مكتبات العالم بما تمثلـــه من رمزيـــة تاريخية وثقافية وعلمية على الساحة الدولية والقومية.

•هذا وتجدر الإشـــارة إلى أن طبيعة العمل الدبلوماسى قـــد تطورت كثيراً على مدار العقـــود العشرة الأخيرة ســـواء فى الديوان العـــام حيث تغـــيرت المقار من قصر البســـتان إلى قصر التحرير ثم مبنى ماســـبيرو وصولاً إلى المبنى الجديد لوزارة الخارجية فى العاصمـــة الإدارية الجديدة المقـــرر الانتقال إليه خـــلال العام الحالى 2022 وحيث استحدثت قطاعات وإدارات وشئون جغرافية وفنية عديدة تخصصت فى العلاقات الدولية متعـــددة الأطراف - مكافحة الإرهاب - البيئة والتغير المناخى – الطاقة – نزع السلاح – التعاون الدولى – الاتصـــالات وتكنولوجيـــا المعلومات - المنظمات غير الحكومية – حقوق الإنسان - شئون الهجرة واللاجئين فضلاً عن إنشاء المعهد الدبلوماسى 1966، أو على مستوى البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج التى تبلـــغ حالياً حوالى 150 بعثة تقريباً، والتى أصبح مـــن أهـــم أولوياتها – إلى جانب مهامهـــا التقليدية فى دفع وتطوير العلاقات الثنائية ورعاية المصالح المصرية فى الخارج – الاهتمام بشـــئون المصريين وأبناء الجاليات المصرية فى الخارج ودول المهجر فى كافة أنحاء العالم، كما اتســـعت وتعددت وتنوعـــت القضايا وكذا الأدوات ووسائل التواصل ارتباطاً بالثورة والطفرة الرقمية والتحول الرقمى مثل الدبلوماسية الرقمية التى تزايد دورها بشـــكل ملموس منذ بدء جائحـــة كورونا. فضلاً عن تزايد عدد ودور العنصر النســـائى فى العمل فى وزارة الخارجيـــة المصريـــة حيث وصلت نسبة الدبلوماسيات إلى أكثر من 25٪ من إجمالى عدد الكادر الدبلوماسى فى مختلف الدرجات، وقد شـــغل عدد منهن مناصب وزارية مهمة مثل السفيرة ميرفت التلاوى والسفيرة فايزة أبوالنجا والسفيرة مشيرة خطاب والســـفيرة نبيلة مكرم التى تشغل حالياً منصب وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، كما تشـــغل السفيرة نائلة جبر منصب رئيـــس اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غـــير الشرعية والاتجار بالبشر، وكذا الســـفيرة منـــى عمر عضو اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة فى جنيف، والســـفيرة وفاء بســـيم التى أصبحت أول سيدة مصرية تشـــغل عضوية اللجنة الخاصة بمتابعة تنفيذ والتـــزام الدول بالعهـــد الدولى فى

السفيرة نبيلة مكرم

السفير نبيل العربى

السفير نبيل فهمى

فى ذكرى المئوية الاولى لوزارة الخارجية المصرية

السفير محمد العرابى

الحقوق المدنية والسياسية فى إطار لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والسفيرة منيرة نجم المستشار القانونى للاتحاد الإفريقى. ..

•ومن الجدير بالذكر فإن عمل الدبلوماسى وأسرته خارج بلاده فى ظل ظروف الاغتراب وبعض الظروف الأمنية والمعيشية غير المواتية أحياناً فى بعض دول المقر وخاصة تلك التى تشهد قلاقل سياسية وصراعات وحروب أهلية وعمليات إرهاب، تفرض على الدبلوماسى تحديات وضغوطاً عديدة لا تقدم لها اتفاقية فيينا

السفير اسامة الباز

للعلاقات الدبلوماسية 1961 أو اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963 أى حلول رغم ما تشمله من قائمة طويلة للحصانات والامتيازات، وفى هذا السياق فقد ضحى عدد من السفراء والدبلوماسيين المصريين بحياتهم وارتقوا شهداء عند ربهم يُرزقون وهم يمارسون عملهم المقدس دفاعاً عن مصالح الوطن خارج الحدود مثل كمال الدين صلاح فى الصومال، وإيهاب الشريف فى العراق ونمير خليل فى باكستان وجمال عمر فى فيتنام وشريف فهمى فى تايلاند.

ختاماً

أتوجه بخالص التهنئة إلى السيد وزير الخارجية سامح شكرى وإلى كل أسرة الدبلوماسية المصرية العريقة بمناسبة المئوية الأولى لوزارة الخارجية وهى تخطو بإنجازاتها بكل الثقة والثبات والفخر نحو مئوية ثانية تتزامن من حسن الطالع مع

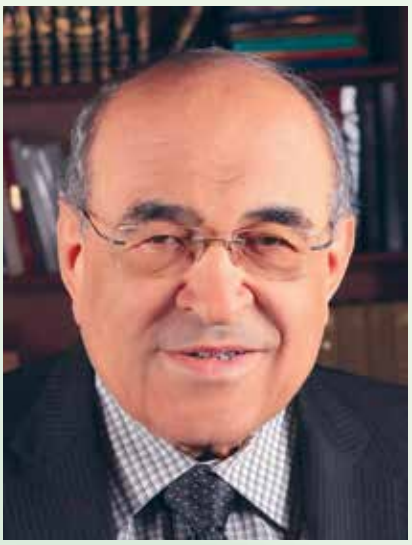

السفير د. مصطفى الفقى

إعلان الجمهورية الجديدة التى تنتقل بمصر إلى مرحلة نوعية من تاريخها تتحقق فيها طموحات القيادة السياسية نحو حياة كريمة لكل المصريين فى كل ربوع مصر بريفها وحضرها، فى شمالها وجنوبها ... وشرقها وغربها ... فى الصعيد... كما فى الدلتا... دولة الحداثة والمواطنة والطموح والعطاء وسرعة الإنجاز... دولة اقتصاد المعرفة والنمو الأخضر والتحول الرقمى والطاقة الجديدة والمتجددة ... دولة المدن الذكية والتجديد والتحديث والاستقرار والازدهار والتوازن التنموى ... دولة الجيش القوى الذى يحمى ولا يهدد والذى يبنى ويصون ولا يبدد، والأداء الدبلوماسى المشّرف الذى لا يعرف الانحياز إلا للمصالح المصرية العليا والأمن القومى العربى... واستقرار وأمن وسلام المنطقة والعالم.

السفير محمد كامل عمرو

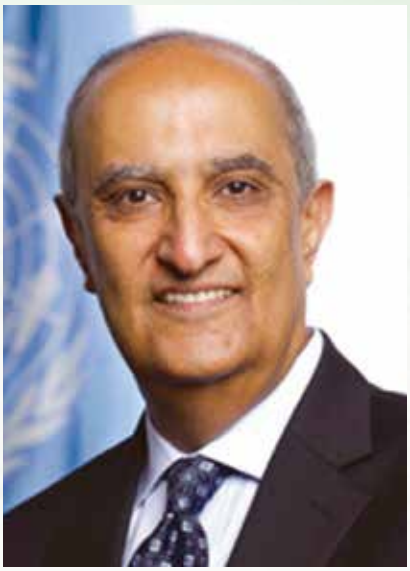

السفير ماجد عبد الفتاح

السفيرة وفاء بسيم

نحو عالم خالٍ من السلاح النووى (2-2) (1)

قادت مصر مبادرات عديدة فى إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح والرقابة على التسلح ونزع السلاح، وخاصة الأسلحة الأكثر فتكاً ودماراً وعلى رأسها السلاح النووى، ونشير بصفة خاصة للَّجنة الثمانية عشرة لمؤتمر نزع السلاح فى جنيف فى خمسينات القرن الماضى.

سفير د. منير زهران

ومبادرة مصر وإيران لعام 1974 لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط، والمبادرة المصرية لتطوير تلك المنطقة لتصبح منطقة خالية من السلاح النووى وغيره من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها فى عام 1990، ومشاركتها النشيطة فى جميع مؤتمرات مراجعة معاهدات أسلحة الدمار الشامل: النووية والبيولوجية والكيماوية بهدف إزالتها.

ومن المفيد التذكير بدور مصر النشيط فى مفاوضات مواثيق نزع السلاح وتجنيب الجنس البشرى ويلات تلك الأسلحة الفتاكة بمناسبة مئوية وزارة الخارجية التى سيشارك المجلس المصرى للشئون الخارجية فى الاحتفال بها خلال عام 2022، وسوف نعرض فيما يلى لمقاربة بين معاهدات نزع السلاح النووى ومواقف الدول النووية الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، مع الإشارة بصفة خاصة لوضع منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) ومدى توافقها مع معاهدة منع الانتشار النووى (NPT):

ويهمنا فى هذا الصدد إبراز أهمية معاهدة حظر الأسلحة النووية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوليو 2017، وفُتِحت للتوقيع فى سبتمبر من ذات العام. وتحظر المادة الأولى من معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) إنتاج ونشر وحيازة واستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. والخطر الرئيسى المحدق بالجنس البشرى يرجع إلى تمركز تلك الأسلحة فى أراضى بعض الدول الأطراف فى المعاهدة، وكذلك تقديم المساعدة للدول المهددة باستخدام تلك الأسلحة ومحاربة أى أنشطة محظورة وفقاً لأحكام المعاهدة. تلك الالتزامات تنطبق على جميع الدول الأطراف فى تلك المعاهدة بدون تمييز. ومن الواضح أن تلك الالتزامات لا تتقيد بها الدول التى لم تنضم حتى الآن للمعاهدة. وهكذا فإن الدول التى تمتلك الترسانات النووية من غير المتوقع أن تنضم لتلك المعاهدة، وخاصة الدول النووية الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، وهى الدول التى تعتبر أن حيازتها للأسلحة النووية ضمان لأمنها وللردع، على نحو ما جاء فى بيانها الذى أصدرته يوم 3 يناير 2022، وهو البيان الذى سنعرض له لاحقاً فى هذه المقالة.

وفيما يتعلق بمدى التوافق بين معاهدة منع الانتشار النووى (NPT) ومعاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)، فيمكن القول أنهما متوافقتان إلى حدٍ كبير؛ لأن هدف المعاهدتين واحد، ألا وهو نزع السلاح النووي. ونحن نرى أن معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) تعتبر مرحلة يلزم أن تؤدي إلى تحقيق أهداف معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW). وينعكس ذلك في صياغة الفقرة التمهيدية من ديباجة معاهدة منع الانتشار (NPT) التي تنص على «الرغبة في تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الدول من أجل تسهيل وقف إنتاج الأسلحة النووية، وتصفية جميع مخزوناتها الحالية، والقضاء على الترسانات الوطنية من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، وفقاً لمعاهدة لنزع السلاح بشكل عام وكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعَّالة». وهذا الأمر يمثل أحد المتطلبات الرئيسية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW). ومع ذلك، فقد تحدَّت الدول الحائزة على الأسلحة النووية هذا المطلب، ولم تقم بالالتزام به أو تنفيذه.

وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار (NPT) على أنْ «يتعهَّد كل طرف من أطراف المعاهدة بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابيرالفعَّالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في تاريخ مبكر (at an early date) ونزع السلاح النووي، وعلى معاهدة حول نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعَّالة». بيد أنه يُلاحَظ، بعد مضى ما يزيد على خمسين عاماً على إبرام معاهدة منع الانتشار، أنه لم يتم تحقيق هذا الهدف. وانطلاقاً من الإحباط الناتج عن هذه اللغة المراوغة التى أخطأ المفاوضون على المعاهدة فى الموافقة عليها عام 1968 فى لجنة المفاوضات لمؤتمر نزع السلاح، اعتمدت الجمعية العامة القرارين رقمَى 71/71 و258/71 لتمهيد الطريق للدخول فى مفاوضات لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)، التى أُبرِمَت عام 2017، ودخلت حيز النفاذ، بعد تصديق 50 دولة عليها، فى 22 يناير 2021. (2)

كما استلزمت المادة الرابعة من معاهدة حظر الانتشار (TPNW) التخلص من الأسلحة النووية، وإتاحة المجال للدول الحائزة عليها للالتزام بذلك من خلال الإعلانات والتحقق والتقيد بنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك الارتباط بإطار زمني للتخلص التدريجي من تلك الأسلحة، مما يضع حداً لتخزين الأسلحة الفتاكة والأجهزة النووية التدميرية على أراضيها.

لذلك يلزم أن تتوقف الدول النووية (NWSs) عن ممارسة الضغوط على الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية (NNWSs)؛ لحرمانها من الحق في ممارسة عملية تخصيب اليورانيوم من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، طبقاً للمادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار. ذلك الحق الذى يُعَد بمثابة حجر الزاوية في عملية التوازن فيما بين حقوق والتزامات الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار (NPT)؛ من أجل استعادة الثقة في منظومة منع الانتشار النووى، وانطلاقاً من روح معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) التى تهدف إلى نزع السلاح النووى.

كما يلزم أن تتوقف الدول النووية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، عن ممارسة الضغوط على الدول غير النووية لمنع انضمامها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) ولعدم مشاركتها فى مؤتمراتها.

ثانياً: موقف الدول النووية الخمس:

وجدير بالذكر أن الدول النووية الخمس – الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن – أصدرت بياناً مشتركاً يوم 3 يناير 2022 نصّ على تفادى الحرب فيما بينها وتخفيض المخاطر الإستراتيجية «Strategic risks»، كما اتفقت على أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا يجب أن تبدأ؛ نظراً لأن استخدام السلاح النووى سوف يترتب عليه آثار بعيدة المدى، ويجب أن تكون فقط لأغراض دفاعية

ولمنع العدوان.

وأكدت الدول النووية الخمس أهمية التعامل مع التهديدات النووية والمحافظة على منع الانتشار ونزع السلاح والالتزام بالمعاهدات المبرمة فيما بينها على المستويات الثنائية والمتعددة، والرقابة على التسلح والالتزام بمعاهدة منع الانتشار النووى (NPT) بما فى ذلك المادة السادسة من تلك المعاهدة لمواصلة التفاوض بحسن نية حول الإجراءات الفعالة لوقف سباق التسلح النووى فى وقت مبكر (at an early date) ونزع السلاح النووى، وإبرام معاهدة لنزع السلاح الكامل والشامل تحت رقابة دولية فعالة.

واتفقت الدول النووية الخمس على استمرار جهودها لدعم إجراءاتها الوطنية لمنع استخدام الأسلحة النووية وحظر توجيه أسلحتها النووية لأى منها، وشددت على رغبتها الجماعية للعمل لتحقيق بيئة آمنة لضمان التقدم نحو تحقيق عالم خالٍ من السلاح النووى يسود فيه الأمن لصالح الجميع، وعبرت عن نيتها تفادى المواجهات العسكرية ودعم الاستقرار وزيادة التفاهم المشترك لتحقيق الثقة ومنع سباق التسلح والاستمرار فى الحوار البنَّاء فى ظل الاحترام المتبادل والاهتمام بأمن الجميع.

ويأتى توقيت صدور بيان الدول النووية الخمس الصادر يوم 3 يناير 2022 متواكباً مع الإعداد لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى الذى كان من المفترض أن ينعقد فى نيويورك ابتداءً من يوم 4 يناير 2022، ولكن تأجل انعقاده إلى أغسطس من نفس العام لتفادى انتشار وباء الكورونا، كما يتواكب صدور البيان مع زيادة التوتر فى العلاقات بين واشنطن وموسكو على ضوء اتهام الأولى للثانية بحشد قواتها على حدود أوكرانيا تمهيداً لغزوها، وكذلك اتهام واشنطن للصين بزيادة قدراتها فى التسليح النووى بما يهدد أمن دول بحر الصين الجنوبى وجنوب شرق آسيا.

ويُستخلَص من بيان الدول النووية الخمس إصرارها على الاحتفاظ بترساناتها النووية، حيث إن تعهدها بمنع سباق التسلح النووى، لا يعنى خفض مخزونها من الأسلحة النووية، واحتفاظها بهذا المخزون، وهو ما يعتبر تهديداً باستخدامها فى المستقبل، ويتناقض مع أحد المبادىء السبعة التى نصت عليها المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى نصّت فى فقرتها الرابعة على عدم التهديد أو استخدام القوة فى العلاقات الدولية، حيث إن مجرد الاحتفاظ بالترسانات النووية لتلك الدول يعتبر تهديداً باستخدامها بما يهدد بفناء الجنس البشرى.

وجديرٌ بالذكر أنه صدر، فى 21 سبتمبر 2020، نداءٌ من 56 شخصية سياسية من رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ودفاع سابقين، من العديد من الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى، بالإضافة إلى اليابان وجمهورية كوريا – ومن الدول التى لم تُصدِّق على معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) لكى تنضم لتلك المعاهدة فى أقرب فرصة ممكنة.

ثالثاً: الموقف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط:

تنص المادة السابعة من معاهدة منع الانتشار النووى على إنشاء مناطق منزوعة السلاح النووى. وقد نشأ بالفعل العديد من المناطق منزوعة السلاح النووى فى العالم؛ أولها فى دول أمريكا اللاتينية عام 1968 (معاهدة تلاتيلولكو–TLATELOLCO) وفى مناطق أخرى فى المحيط الهادى والمحيط المتجمد الجنوبى وإفريقيا (PELINDABA)... إلخ. وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الأطراف المعنيين بصورة مباشرة إلى اتخاذ الخطوات العملية اللازمة والعاجلة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 76/20، والمادة (VII) من معاهدة منع الانتشار (NPT). كما يتعين على تلك الأطراف الإعلان بشكل رسمي عن امتناعها عن إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية أو الأجهزة التفجيرية نووياً بأية وسيلة أو السماح بنشر مثل تلك المواد على أراضيها من جانب أي طرف ثالث. وينبغي على الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول التي لم تلتزم بمعاهدة منع الانتشار أن تضع أيضاً منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تعلن دعمها لإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية، وإيداع وتسجيل تلك التصريحات في مجلس الأمن. وفي الفقرة الأولى من منطوق القرار المُشار إليه أعلاه، دعت الجمعية العامة تلك البلدان إلى الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى (NPT)، مع وجوب الإشارة إلى أن البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم إلى تلك المعاهدة، وهى إسرائيل.

ودعا ذات القرار في فقرته السابعة الدولَ الحائزة على الأسلحة النووية وجميع الدول الأخرى إلى تقديم مساعدتها ودعمها لإنشاء مثل هذه المنطقة والامتناع عن أي عمل يتعارض مع نص وروح القرار المذكور. وبالإضافة إلى ذلك، ناشدت الجمعية العامة في الفقرة الخامسة عشرة من قرارها رقم 76/49 جميع الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار إلى الانضمام للمعاهدة، كدول غير حائزة على الأسلحة النووية، بالانضمام إلى المعاهدة على وجه السرعة، ودون أي شروط؛ لتحقيق عالميتها «Its Universality»، وهي كوريا الشمالية والهند وإسرائيل وباكستان.

مشهد من مدينة هيروشيما اليابانية بعد سقوط القنبلة النووية الأولى عليها

علاوة على ذلك، شددت الجمعية العامة على قرار الشرق الأوسط الذي تبناه مؤتمر المراجعة والتمديد (NPT Review and Extension Conference) لعام 1995 لمعاهدة منع الانتشار، باعتباره نتيجة حتمية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار لعام 1995، والذى تم بناءً عليه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى (الفقرة 12).

وقد أشار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 76/63 فى فقرته الأولى إلى الاستنتاجات المتعلقة بالشرق الأوسط لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار لعام 2010، ودعا إلى التنفيذ السريع والكامل للالتزامات الواردة فيه، وأكد من جديد في فقرته الخامسة على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار، وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من أجل الوصول إلى هدف عالمية المعاهدة فيما يخص منطقة الشرق الأوسط. ولقد ضربت إسرائيل والولايات المتحدة عرض الحائط بذلك القرار، وكأنه لم يكن.

وقد حثّت الجمعية العامة للأمم المتحدة الجهات الراعية لمشروع قرار الشرق الأوسط لعام 1995 (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا) على تقديم مقترحاتها وبذل قصارى جهدها لضمان الإنشاء المبكر لمنطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها

من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما جاء ذلك في قرار الشرق الأوسط ذاته. ولقد أشارت الجمعية العامة في قرارها رقم 76/49 إلى خيبة الأمل العميقة لعدم الوفاء بالاتفاق الذى شهده مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار لعام 2010 بشأن الخطوات العملية للتنفيذ الكامل لقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، كما عبَّر عن خيبة الأمل أيضاً لعدم إمكانية التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق في مؤتمر المراجعة لعام 2015. فقد حثّ ذات القرار في فقرته 13 الدول الضامنة لقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط لبذل قصارى جهودها من أجل ضمان الإنشاء المبكر لمنطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى على النحو الوارد في قرار عام 1995، بما في ذلك بذل الجهد الكافى لعقد مؤتمر حول إنشاء مثل هذه المنطقة.

والمُحصِّلة هى أن قبول الدول العربية لقرار الشرق الأوسط فى مؤتمر مراجعة وربطه بموافقتها على قرار تمديد معاهدة منع الانتشار النووى لعام 1995- كان استجابة لوعود زائفة من الدول النووية المودعة، وخاصة الولايات المتحدة، وكان هذا القبول من الدول العربية خطأ إستراتيجياً كبيراً، أضعف موقفها أمام مخاطر حيازة إسرائيل السلاح النووى وإصرارها بتأييد أمريكى على عدم الانضمام للمعاهدة.

وفى ضوء تطورات الملف النووى الإيرانى على مدى عقدين من الزمان تم اتفاق إيران مع الدول الخمس النووية 1+ (JCPOA) لعام 2015، لم تتم استشارة الدول العربية حوله، ولم تشارك فيه الأخيرة ولو بصفة مراقب، ولم يُثر ذلك الاتفاق إلى إنشاء منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذى أدى إلى تغيير المعادلة الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط لتعود إيران لاعبة بشكل سلبى فى المنطقة دون أن تحصل الدول العربية على أى ضمانات حقيقية بشأن قدراتها النووية أمام التهديد النووى من كل من إيران وإسرائيل.

رابعاً: المؤتمر الدولى لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل:

وقد كلفت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين الأمين العام لعقد مؤتمر دولى فى عام 2019 بغرض إنشاء مثل هذه المنطقة، وهو ما تم انعقاده بالفعل فى نيويورك من 18 إلى 22 نوفمبر 2019 بمقر الأمم المتحدة، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية. إلا أن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة قررتا عدم المشاركة فى ذلك المؤتمر، وهو إعلان يفتقد لحسن النية. ونأمل أن تسهم جميع الدول بشكل بنَّاء في تعزيز السلام والأمن الدوليين في الشرق الأوسط وفي العالم. وعلى الرغم من إصدار إعلان سياسى للدول المجتمعة فى نيويورك فى نوفمبر 2019 بغية تحقيق أهداف المؤتمر، وكذا النص على الاجتماع الدورى السنوى للنظر فى تطورات ذلك، ويلزم مشاركة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فى المؤتمرات التالية لتوفير الالتزام بنتائجها، مع أهمية الرجوع إلى التقرير الإجرائى الصادر عن ذلك المؤتمر (3).

ونظراً لتعليق الاجتماعات الدولية خلال عام 2020 بسبب جائحة وباء Covid-19، فقد تم المؤتمر الثانى حول إنشاء منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فى نيويورك على هامش الدورة 76 للجمعية العامة، خلال الفترة من 29 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2021.

وقد شدَّد وفد مصر فى المؤتمر على أن تكون معاهدة إنشاء المنطقة ملزمة قانوناً للدول الأعضاء، مع ضرورة التزام الدول النووية بتوقيع البروتوكولات المتعلقة بعدم استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد دول المنطقة وعدم نقل أو تخزين تلك الأسلحة فيها، وعدم المساس بالحق غير القابل للتصرف فى الاستخدامات السلمية وإنشاء منظومة للتحقيق من التخلص من أسلحة الدمار الشامل فى دول المنطقة قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وقد اعتمد المؤتمر قواعد الإجراءات واتخاذ جميع الإجراءات بالتوافق، وفى حالة عدم تحقيق التوافق يتم اعتماد القرارات بأغلبية الثلثين. وتم اعتماد مقرر لتشكيل لجنة عمل غير رسمية لاستمرار المشاورات فيما بين دورات انعقاد المؤتمر.

وينبغي لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار المزمع عقده فى أغسطس 2022، أن يُولِي الاهتمام الكافى لمنطقة الشرق الأوسط من خلال تخصيص وقت كافٍ لمداولاته في جدوله الزمني، إلى جانب إتاحة الفرصة كاملة لكافة المتحدثين في المؤتمر للدخول فى نقاش موضوعي بشأن هذا القرار، وفقاً لما تم التأكيد عليه خلال مؤتمرَي مراجعة معاهدة منع الانتشار لعامَي 2000 و 2010، حيث تم النص على وجوب قيام جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول النووية، ودول الشرق الأوسط والدول الأخرى المعنية بذلك، بتقديم تقارير من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر المراجعة، وكذلك إلى رؤساء اجتماعات اللجان التحضيرية، حول الخطوات التي تم اتخاذها لإنشاء تلك المنطقة، ولتحقيق أهداف قرار مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار لعام 1995 فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

وقد دعا قرار الجمعية العامة رقم 76/49، في فقرته العاملة الـ 15، جميع الدول الأطراف فى المعاهدة إلى تحقيق عالمية المعاهدة. وفي هذا الصدد، حث القرار كلاً من إسرائيل والهند وباكستان على الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة على الأسلحة النووية، على وجه السرعة ودون شروط، وإخضاع جميع منشآتهم النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد القرار المذكور من جديد على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير نووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هدف عالمية الانضمام للمعاهدة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط كإجراء مهم لبناء الثقة بين جميع دول المنطقة وكخطوة نحو تعزيز السلام والأمن الدوليين.

والخلاصة، ينبغى على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - التى لم تقم بذلك - الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)، بما في ذلك الدول الحائزة على الأسلحة النووية، والدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار (NPT)، خاصة وأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تستوعب معاهدة منع الانتشار النووى كمرحلة على طريق نزع السلاح النووى، وإخلاء العالم من ذلك السلاح الأكثر فتكاً ودماراً. ولتحقيق هذا الهدف يلزم حظر تمويل إنتاج الأسلحة النووية وتحديثها؛ وإلغاء حالة التأهب (De-alerting) في منظومة الأسلحة النووية الحالية إلى حين القضاء التام عليها. كما ينبغي على الدول النووية الامتناع عن التهديد بترساناتها من الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، والتأكيد على عدم قانونية استهداف المناطق المأهولة بالسكان باستخدام الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحويل جميع ترسانات وأنظمة الأسلحة النووية إلى الاستخدامات السلمية، وإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام لبروتوكولها الإضافي، مثل باقى الدول غير الحائزة على السلاح النووى (NNWSs)؛ تحقيقاً لضمان استخدامها فى الأغراض السلمية.

1 هذه المقالة تُعد استكمالاً لمقالة أخرى، جرى نشرها بالعدد 309/ 310 من مجلة الدبلوماسى، الصادر فى نوفمبر/ ديسمبر 2021.

2 تجدر الإشارة إلى أن دولة هندوراس كانت ا لدولة الخمسين التى صدقت على المعاهدة فى 24 أكتوبر 2020، فيما تدخل المعاهدة حيز النفاذ بعد مرور 90 يوماً على تصديق الدولة الخمسين (وفقاً للمادة 15 من المعاهدة)، وهو ما تم فى 22 يناير 2021. ولقد بلغ عدد الدول الموقعة عليها 86 دولة، والدول المصدقة 59 دولة، وذلك حتى أواخر يناير 2022.

3 لمطالعة التقرير، انظر التالى: https:// 6/undocs.org/A/CONF.236

سامح شكرى يستقبل وزيرة الخارجية الألمانية «أنالينا بيربوك»

استقبل وزير الخارجية المصرى، سامح شكرى، وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، فى أول زيارة لها إلى مصر. وأشـــار المتحدث باسم الخارجية المصرية، السفير أحمد حافظ، إلى أن هذه الزيارة تأتى فى إطار اســـتمرار تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر وألمانيا والتشاور حول القضايا محل الاهتمام وأكد سامح شكرى، وزير الخارجية، أن زيارة وزيرة الخارجية الألمانيـــة للمنطقة تعكس مدى اهتمام بلادها بالمنطقة، مشـــيرًا إلى أنها التقت مع الرئيس عبد الفتاح السيسى للتطرق لعدد من الملفات، موضحًا أنه تم عقد جلسة مباحثات مشتركة تناولت عدداً من الملفات الإقليمية. وأوضح ســـامح شـــكرى، فى مؤتمر صحفى مع وزيرة خارجيـــة ألمانيا، أنه تم التباحث حول ملف حقوق الإنســـان فى كلا البلدين خلال جلســـة المباحثات، مشـــيراً إلى أنه شرح للوزيرة الألمانية ما تقوم به الدولة المصرية لتوفير كافة سبل الرعاية لمواطنيها فى كافة المجالات.

على هامش قمة الاتحاد الإفريقي.. شكرى يشارك فى اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المُناخ

شارك وزير الخارجية سامح شـــكرى، فى اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المُنـــاخ CAHOSCC، والمنعقد بالعاصمة الإثيوبيـــة أديس أبابا على هامش فعاليات الدورة الخامسة والثلاثين لقمة الاتحاد الإفريقى.

وصرّح الســـفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمى باســـم وزارة الخارجية، أن الوزير شكرى حرص خلال الاجتماع على التأكيد على أن مصر ستسعى خلال استضافتها المقبلة، بالنيابة عن القارة الإفريقية، للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغـــير المُناخ إلى التحدث بصوت إفريقيا، إعلاءً لتطلعـــات القارة فى مواجهة التأثيرات ذات الصلة بالتغير المناخى.

حقيبة الوزير

تضمنت حقيبة السيد سامح شكرى وزير الخارجية نشاطا مكثفا منه:

وزير الخارجية سامح شكري يتلقى اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية مالطا

تلقى وزير الخارجية سامح شكرى، اتصالاً هاتفياً من وزيـــر الخارجية المالطى «إيفارست بارتولو» وذلك فى إطار العلاقات الوثيقة التى تجمع بين مصر ومالطا.

وأوضح السفير أحمد حافظ، المُتحدث الرسمى باســـم وزارة الخارجية، أن الوزيرين ناقشـــا ملفـــات العلاقات الثنائية وسبل دفعها قدماً، خاصة فى ظل الوتيرة المتميزة التى تشهدها تلك العلاقات فى شـــتى المجالات، والدعم المتبادل فى المحافل الدولية. كما رحب الوزيران فى هذا السياق بتكثيف آليات التشاور الســـياسى بين الجانبين من خلال الارتقاء بوتيرة الزيارات المتبادلة على كافـــة الأصعدة، والدفـــع قدماً بمناحـــى العمل نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية.

هـــذا، وأضـــاف الســـفير حافظ أن الوزيرين تبادلا الرؤى كذلك حول عدد من القضايا الإقليميـــة ذات الاهتمام المشترك.

وزير الخارجية يستقبل أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح

استقبل وزير الخارجية سامح شكرى، بمقر وزارة الخارجية ، الفريق جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح.

وصرّح السفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن الرجوب أحاط وزير الخارجية بآخر المستجدات فى الأراضى الفلسطينية، وما تشهده الساحة الفلسطينية من تحديات واستحقاقات خلال الفترة المقبلة؛ كما تم تناوُل الرؤى حول فرص تحريك مسار العملية السياسية والاتصالات مع الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية. هذا، وأعرب الرجوب عن التقدير لدور مصر الداعم للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطينى، بما فى ذلك محورية الدور المصرى فى تحقيق المُصالحة الوطنية الفلسطينية المنشودة. وأوضح المتحدث الرسمى أن الوزير شكرى أكد، من جانبه، على مساندة مصر للجهود الفلسطينية الرامية إلى تعزيز الوضع الفلسطينى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية بما فى ذلك دعم المتطلبات التنموية فى سائر أنحاء الأراضى الفلسطينية.

وزير الخارجية يستقبل المبعوث الأمريكى الخاص للقرن الإفريقى

استقبل وزير الخارجية سامح شكرى، السفير «ديفيد ساترفيلد» المبعوث الأمريكى الخاص للقرن الإفريقى، وذلك فى إطار الجولة الحالية التى يقوم بها بالمنطقة.

وصرح السفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن الوزير شكرى هنأ المبعوث الأمريكى على توليه مؤخراً لمهام منصبه، والذى أطلعه على أهم ما دار خلال جولته الحالية فى عدد من دول المنطقة. هذا، وقد أكد وزير الخارجية على أهمية التعامل مع الأمن والاستقرار بمنطقة القرن الإفريقى من واقع منظور شامل يضمن تسوية كافة القضايا التى تشهدها.

وأضاف المتحدث الرسمى أن «ساترفيلد» استعرض مجمل الأوضاع والقضايا فى منطقة القرن الإفريقى، وعلى رأسها الأوضاع فى السودان.

وزير الخارجية سامح شكرى يتلقى اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الفرنسى

تلقى وزير الخارجية سامح شكرى اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الفرنسى «جان إيف لودريان»، وذلك فى إطار التشاور المستمر بين مصر وفرنسا والعلاقات الوثيقة بين البلدين الصديقين.

وصرح السفير أحمد حافظ المُتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية أن الوزيرين بحثا خلال الاتصال مختلف ملفات التعاون الثنائى، حيث اتفقا على أهمية استمرار وتيرة التعاون الجارى وتعزيزها لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

أضاف حافظ أن الاتصال تناول أيضاً التعاون فى ملف تغيُر المناخ، حيث أكد الوزير شكرى، بصفته الرئيس المُعين للدورة الـ٢٧ لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP٢٧ الذى ستستضيفه مصر، على أن مصر ستدفع بالانتقال من مرحلة التعهدات إلى مرحلة التنفيذ الفعلى للالتزامات وفقاً لاتفاق باريس حول تغير المناخ.

وزير الخارجية سامح شكرى يستقبل وزير الخارجية الجزائرى

استقبل وزير الخارجية سامح شكرى، وزير خارجية الجزائر رمطان لعمامرة، حيث تباحث الوزيران حول مُجمل العلاقات الثنائية، ومستجدات الملفات الإقليمية والقضايا العربية ذات الاهتمام المُشترك.

وصرح السفير أحمد حافظ، المُتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن الوزيرين أعربا خلال اللقاء عن اعتزازهما بالمستوى المتميز للعلاقات الثنائية بين مصر والجزائر، كما أكدا على أهمية مواصلة التعاون والتنسيق الثنائى المستمر فى مختلف المجالات، مع العمل على تعزيز أوجه العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين خلال الفترة المقبلة، بما يُلبى تطلعات الشعبين الشقيقين ويعكس الأواصر التاريخية التى تجمعهما، فضلاً عن التأكيد على أهمية الإعداد الجيد لعقد الدورة المقبلة للجنة العليا المشتركة بين البلدين.

وأضاف حافظ أن اللقاء تطرق إلى عدد من قضايا المنطقة والمسائل التى تهم الجانبين، بما فى ذلك مستجدات الملف الليبى.

وزير الخارجية يستقبل أمين عام منظمة التعاون الإسلامى الجديد

استقبل وزير الخارجية سامح شكرى، الأمين العام الجديد لمنظمة التعاون الإسلامى حسين إبراهيم طه، حيث قام بتقديم التهنئة للأمين العام على توليه مهام منصبه، مُؤكداً على دعم مصر له من أجل الارتقاء بآليات العمل داخل المنظمة وتطوير أدائها بما يحقق أهدافها المرجوة، لما يخدم مصالح شعوب وبلدان أعضاء المنظمة.

وصرح السفير أحمد حافظ، المُتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن الوزير شكرى أشار خلال اللقاء إلى حرص مصر على المشاركة الفعالة فى كافة أنشطة المنظمة بما يصب فى تحقيق أهدافها ومقاصدها العليا، ويسهم فى تعظيم دور المنظمة فى مواجهة التحديات التى يشهدها العالم الإسلامى. كما تطرق وزير الخارجية إلى المساهمات المصرية فى دعم عمل المنظمة، ومنها استضافة مصر للمقر الدائم «لمنظمة تنمية المرأة» ومساهمتها فى إخراج «إعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامى لحقوق الإنسان» الذى تم اعتماده مؤخراً.

شكرى يلتقى بالرئيس السنغالى ويسلمه رسالة من السيد رئيس الجمهورية

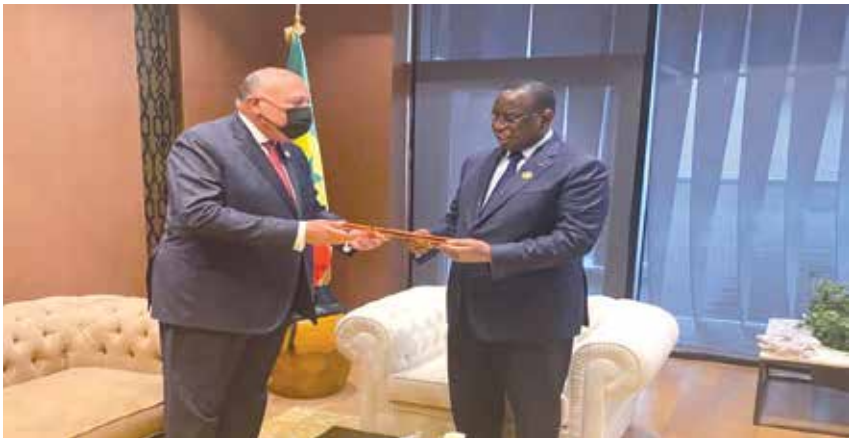

التقى وزير الخارجية سامح شكرى، بالرئيس ماكى سال رئيس جمهورية السنغال، وذلك فى إطار زيارته إلى داكار، حيث قام بتسليمه رسالة من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى.

وصرّح السفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن الرسالة تناولت سُبُل تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، فضلاً عن القضايا والموضوعات محل الاهتمام المشترك وأوجه تعزيز التشاور والتنسيق بين الجانبين خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف حافظ، أن وزير الخارجية أشاد خلال اللقاء باختيار السنغال لرئاسة الاتحاد الإفريقى لمدة عام اعتباراً من شهر فبراير ٢٠٢٢، مبدياً استعداد مصر تقديم كافة أشكال الدعم للسنغال فى ضوء الخبرات التى تتمتع بها فى هذا المجال ارتباطاً بالرئاسة المصرية الماضية للاتحاد الإفريقى فى عام ٢٠١٩، والتى شهدت خطوة كبيرة على صعيد تحقيق التكامل القارى متمثلةً فى دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى حيز النفاذ خلال الرئاسة المصرية.

وزير الخارجية سامح شكرى يتلقى اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الهولندى

تلقى وزير الخارجية سامح شكرى اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الهولندى «فوبكه هوكسترا»، وذلك للتباحث حول العلاقات الثنائية بين البلدين، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وصرّح السفير أحمد حافظ، المُتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن اتصال الوزير الهولندى يأتى فى سياق التواصُل مع الجانب المصرى، خاصةً مع بدء تولى الوزير الهولندى مهامه فى يناير الماضى. وأضاف المتحدث، أن الاتصال تناول عدداً من ملفات العلاقات الثنائية بين مصر وهولندا وكيفية تطويرها بما يعكس مصلحة البلدين وفى إطار الاحترام المتبادل بينهما.

وزير الخارجية يُشارك فى تدشين آلية التشاور السياسى المصرى الخليجى

شارك وزير الخارجية سامح شكرى، بمدينة الرياض، فى فعاليات إطلاق آلية التشاور السياسى بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى، بمشاركة وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وصرح السفير أحمد حافظ المُتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية أن الوزير شكرى أكد، خلال كلمته، على خصوصية العلاقات التى تجمع مصر ودول الخليج العربى، حكومات وشعوبًا، على جميع الأصعدة المُختلفةً، فضلًا عن أهمية البناء على تلك العلاقات بما يُحقق مصالح مختلف الأطراف، وتطلعات الشعوب العربية الشقيقة نحو الازدهار والرخاء.

وزير الخارجية يتلقى اتصالاً هاتفياً من نظيره الهندى

تلقى وزير الخارجية سامح شكرى اتصالاً هاتفياً من نظيره وزير خارجية الهند "د. سوبرامانيام جايشانكار" لتهنئته بحلول العام الميلادى الجديد، حيث تباحثا حول مواصلة تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين فى مجمل المجالات والدفع بها قدماً لآفاق أرحب.

وصرّح السفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن الوزيرين أكدا على الحرص على الارتقاء بالعمل المشترك ومواصلة الدفع قُدماً بمسار التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات، وأعربا عن أهمية استمرار التشاور لتنسيق المواقف إزاء القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك.

نشاط السفارات

بلجراد

التقى سفير مصر فى بلجراد «عمرو الجويلى فى ثلاثة لقاءات منفصلة بكل من رئيس جمهورية صربيا «ألكســـندر فوتشيتش»، ورئيسة الوزراء «أنا برنابيتش»، ووزير الخارجية «نيكولا سيلاكوفيتش»، للتوديع بمناسبة انتهاء فتره عمله.

وصرّح الجويلى أن رئيس صربيا وجه فى البيان الصحفى الصادر عقب اللقاء التهنئة لقيادة وشـــعب مصر على المشروعات التنموية الكبرى الجارى إنجازها معرباً عن تطلعهم لاستقبال السيد الرئيس عبدالفتاح الســـيسى فى صربيا فى المستقبل القريب. كما عبر البيان عن التقدير لتمثيل مصر الدبلوماسى المتمتع بخبرة كبيرة والعديد من الأفكار والمبادرات، مما أدى إلى تقارب أكبر بين البلدين موجهاً الشكر على ذلك الإســـهام فى دفع العلاقات الثنائية قُدماً وتحقيق التعاون فى مختلف المجالات.

الأردن

قدَّم الســـفير محمد سمير ســـفير مصر الجديد لدى الأردن أوراق اعتماده لجلالة الملك عبد الله الثانى ملك المملكة الأردنية الهاشمية، حيث نقل سفير مصر تحيات الســـيد الرئيس عبد الفتاح السيسى لشقيقه جلالة الملك عبد الله الثانى.

وخلال مراسم تقديم أوراق الاعتماد، تم الإعراب عن اعتزاز وتقدير مصر والأردن للعلاقات التاريخية والأخويـــة المتميزة التى تربط بين البلدين قيادة وحكومة وشـــعبًا، وما تتسم به من عمق ومودة وتنسيق دائم فى مُختلف المجالات، مع الإعراب عن ارتياح الجانبين لمستوى التشاور القائم بشأن مُختلف الموضوعات الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، وبما يحقق مصالح البلدين ويُلبى تطلعات الشعبين الشقيقين فى الرخاء والازدهار.

إسبانيا

قدّم الســـفير يوســـف ضياء الدين مكاوى، أوراق اعتماده سفيراً لجمهورية مصر العربية لدى مملكة إســـبانيا، إلى صاحب الجلالة الملك فيليبى السادس ملك إسبانيا.

وأعقب ذلك عقد ملك إســـبانيا اجتماعاً مع السفير يوسف مكاوى، والذى نقل تحيات السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى إلى الملك والشعب الإسباني؛ وأشـــاد السفير المصرى بالتاريخ الطويل للعلاقات المصرية الإســـبانية التى طالما اتسمت بالتوافق والتعاون عـــلى كافة الأصعدة، مؤكـــداً حرص مصر عـــلى توطيد العلاقات الدبلوماسية والثنائية مع إسبانيا فى مختلف المجالات.

وأعرب السفير مكاوى عن تطلعه إلى العمل على دفع وتعميق أوجه التعاون بين البلدين، وتعزيز التواصل والتنســـيق بينهما فى كافة المحافل الدولية. هذا، وقد طلب الملك فيليبى الســـادس نقل تحياته إلى السيد رئيس الجمهورية، مثمناً العلاقات التاريخية الودية التى تربط بين البلدين

البرتغال

تسلم رئيس جمهورية البرتغال «مارسيلو ريبيلو دى سوزا» أوراق اعتماد السفير وائل النجار سفيراً فوق العادة مفوضاً لدى حكومة البرتغال، حيث أُقيمت مراسم الاستقبال بقصر «أجودا» الرئاسى فى العاصمة لشبونة.

أعقب مراسم تقديم أوراق الاعتماد، قيام الرئيس البرتغالى والسفير وائل النجار، فى حضور وزير الدولة للشـــئون الخارجية، بتناول مجمل العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث أعرب الرئيس البرتغالى عن تقديره واعتزازه بعلاقة الصداقة التى تجمعه بالســـيد رئيس الجمهورية «عبد الفتاح الســـيسى وإعجابه بالجهود التى يبذلها سيادته فى كافة المجالات من أجل تحقيق التقدم لمصر. ومن جانبه أكد الســـفير وائل النجار على عزمه اســـتكمال مسيرة العلاقات التاريخية الطيبة بين الشـــعبين والبلدين والتى بلغت أوجها عقب تبادل رئيسى الجمهورية زياراتهما للدولتين عامى ٢٠١٦ و٢٠١٨، فضلاً عن العمل على إضافة آفاق جديدة للتعاون المشـــترك لتعزيز العلاقات بين مصر والبرتغال.

الأرجنتين

قدّم السفير د. محمد كاظم، أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية الأرجنتينية، ألبرتو فيرنانديز، بحضور وزير الخارجية الأرجنتينى، وذلك فى إطار تقديم عدد من السفراء الجُدد لدى الأرجنتين لأوراق اعتمادهم فى احتفالية أقيمت بالقصر الجمهورى بالعاصمة بوينس أيرس.

وألقى الرئيس الأرجنتينى كلمة خلال الاحتفالية تضمنت الترحيب بالسفراء الجدد، متمنياً لهم التوفيق فى مهامهم، ومبرزاً أن الأرجنتين تدعم التحرك المتعدد الأطراف، وتؤمن بالأخوة بين جميع الشعوب، وتسعى لتحقيق السلام على مستوى العالم ككل.

الكويت

قدّم السفير أسامة شلتوت سفير مصر الجديد لدى دولة الكويت الشقيقة، أوراق اعتماده لسمو ولى العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حيث نقل سفير مصر تحيات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى لأمير الكويت سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وكذا إلى سمو ولى العهد. ومن جانبه، طلب سمو ولى العهد نقل تحياته إلى السيد رئيس الجمهورية وتقديره للعلاقات الأخوية التى تجمع قيادتيّ البلدين.

وخلال المقابلة التى أعقبت تقديم أوراق الاعتماد، تم الإعراب عن اعتزاز وتقدير مصر والكويت لخصوصية العلاقات الأخوية والإستراتيجية التى تربط البلدين قيادة وشعبًا، وما تتسم به من عمق ومودة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتطلع الجانبين لتطوير العلاقات الثنائية ونقلها إلى آفاق أرحب بما يُحقق مصالح البلدين ويُلبى طموح الشعبين الشقيقين فى الرخاء والازدهار. كما تم أيضًا التأكيد على مواصلة التنسيق والتشاور والدعم المتبادل إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الجزائر

قدَّم السفير د. مختار وريدة سفير مصر الجديد لدى الجزائر أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد/ عبد المجيد تبون، حيث نقل سفير مصر تحيات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى لأخيه رئيس الجمهورية الجزائرية.

وخلال المقابلة التى أعقبت تقديم أوراق الاعتماد مع الرئيس الجزائرى، تم الإعراب عن اعتزاز وتقدير مصر والجزائر للعلاقات التاريخية بينهما، وما تتسم به من عمق ومودة فى مُختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مع التأكيد على التطلع لتكثيف وتيرة التنسيق والتشاور خلال الفترة المقبلة بشأن كافة الموضوعات الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، وعلى نحو يحقق مصالح البلدين ويُلبى تطلعات الشعبين الشقيقين فى الرخاء والازدهار.

ناميبيا

قام السفير وائل لطفى، سفير جمهورية مصر العربية لدى ناميبيا، بتقديم أوراق اعتماده لرئيس جمهورية ناميبيا «هاجى جاينجوب»، حيث حرص على نقل تحيات السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى إلى الرئيس الناميبى وتهنئته بمناسبة أعياد الميلاد والعام الميلادى الجديد.

هذا، وأكد السفير المصرى على أهمية تعزيز التعاون بين مصر وناميبيا فى مختلف المجالات، لاسيّما فى المجالات التى تمثل أولوية خاصة لناميبيا فى برامجها التنموية مثل الصحة والزراعة والتعليم.

ومن جانبه، أشاد الرئيس الناميبى بالدور الريادى الكبير الذى تقوم به مصر على الساحتين الإفريقية والدولية، مشيراً إلى عمق العلاقات التاريخية التى تربط البلدين منذ حقبة حركات التحرر وحتى الآن.

سريلانكا

قدّم السفير ماجد مصلح، سفير مصر الجديد لدى جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية، أوراق اعتماده للرئيس السريلانكى «جوتابايا راجاباكسا» فى حضور وزير الخارجية «جامينى لاكشمان بيريس»، وذلك بالقصر الرئاسى بكولومبو.

نقل السفير ماجد مصلح للرئيس جوتابايا تحيات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى، منوهاً إلى ما شهدته العلاقات الثنائية ومستوى التواصل بين مصر وسريلانكا من زخم خلال الفترة الأخيرة، وآخر مظاهره الزيارة التى أجراها الوكيل الدائم لوزارة الدفاع السريلانكية إلى القاهرة ممثلاً عن الرئيس السريلانكى لحضور النسخة الثانية من معرض الصناعات الدفاعية المصرى خلال الفترة من ٢٨ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ٢٠٢١. وأكد السفير اعتزامه العمل على دفع العلاقات الثنائية بين الدولتين إلى آفاق أرحب فى مختلف المجالات، متمنياً التقدم والازدهار للشعب السريلانكى الصديق.

فيتنام

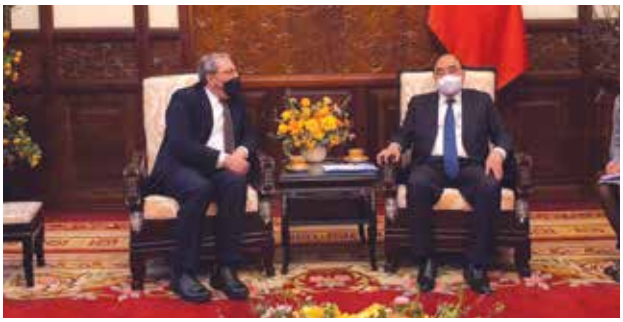

استقبل رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية «نوين سوان فوك» السفير المصرى لدى فيتنام محمود نايل لتوديعه بمناسبة قرب انتهاء مهمته، حيث أعرب الرئيس الفيتنامى عن تقدير بلاده لعلاقات الصداقة العميقة والممتدة بين البلدين والشعبين، والتنسيق المستمر فى المحافل الدولية، وأشاد بزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين فى السنوات الأخيرة بالرغم من الصعوبات التى فرضتها أزمة جائحة كورونا، ووجه الشكر للسفير المصرى على مساهمته فى تعزيز العلاقات الثنائية، وأبدى تطلعه لمواصلة العمل المشترك بين مصر وفيتنام للاستفادة من الإمكانيات الواعدة للتعاون بين البلدين.

طوكيو

تسلم صاحب الجلالة إمبراطور اليابان «ناروهيتو» أوراق اعتماد السفير محمد أبو بكر، سفيرًا لجمهورية مصر العربية لدى اليابان، وذلك خلال مراسم الاستقبال التى أقيمت لهذه المناسبة بالقصر الإمبراطورى فى العاصمة طوكيو.

أكد سفير مصر الجديد لدى اليابان على ما تتميز به العلاقات بين الدولتين من روابط تاريخية عميقة امتدت لما يربو لنحو قرن ونصف، حيث شملت فى طياتها مختلف أوجه التعاون فى شتى القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والسياحية، مشيرًا إلى تطلعه لقيام الجانبين بالبناء على هذا التاريخ الحافل والروابط القوية لدفع التعاون المشترك نحو آفاق جديدة تعزز من الأواصر التى تجمع بين البلدين الصديقين.

شيكاغو

نظّم السفير د. سامح أبو العينين قنصل عام جمهورية مصر العربية مناسبة بدار السكن للاحتفال بالأستاذ الدكتور أشرف عبد الباسط رئيس جامعة المنصورة. وتكريم العالم المصرى أيمن الباز رئيس معمل وقسم الهندسة الحيوية بجامعة لويزفيل « Louisville» بولاية كنتاكى المجاورة لولاية إلينوى – شيكاغو وفريقه العلمى (د. أحمد النقيب ، ود. أحمد سليمان ، ود.محمد شحاتة «أصل تخرجهم من جامعة المنصورة»).

وقدّم القنصل العام خطابات شكر وتكريم ودعم للجهد المبذول من الجيل الجديد للدكاترة المصريين د. أحمد النقيب ود. فهمى خليفة و.د. محمد شحاتة (الفريق حاصل على ٤٠ براءة اختراع) وهو ما لاقى تقديراً كبيراً منهم ، وأشاد سيادته بمعمل وقسم الهندسة الحيوية بجامعة لويزفيل «Louisville» الذى يترأسه الدكتور أيمن الباز .

سلوفاكيا

قام السفير المصرى فى سلوفاكيا باسم خليل والسيدة قرينته بتنظيم مأدبة غداء لتكريم المستشرق السلوفاكى الشهير الدكتور كارول سوربى، حيث قام السفير بمنحه شهادة شكر وتقدير من السفارة المصرية فى سلوفاكيا نظير أعماله ومؤلفاته الكثيرة والمهمة التى قام بها حول القضايا المصرية والعربية على مدار خمسين عامًا مضت. بالإضافة إلى جهوده فى تعريف القارئ السلوفاكى بتطورات الأوضاع فى الشرق الأوسط والمنطقة العربية خلال الفترات التاريخية الماضية. كما قام السفير أيضًا بمنح شهادة شكر وتقدير إلى الدكتورة زوزانا كاجاكوفا أستاذة الدراسات العربية ورئيسة قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة كومينيوس فى براتيسلافا «كبرى الجامعات السلوفاكية»، وذلك تقديرًا لما بذلته من جهود فى تعليم اللغة العربية لأبناء الشعب السلوفاكى، وكذلك لما لمسته السفارة من تعاون كبير من جانبها مع المؤسسات التعليمية المصرية فى مجال تبادل المنح.

السياسة الخارجية المصرية : أربعة عهود

كانت سياسة مصر الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية دائماً نتاج عوامل موضوعية كامنة فى أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية والديموجرافية، غير أن مثل هذه العوامل الموضوعية لا تستبعد الطابع والتأثير الشخصى لقادتها فى تشكيل سياساتها الخارجية وبشكل خاص خلال تاريخها الحديث منذ عهد محمد على .

سفير د. السيد أمين شلبي
sams_maadi@yahoo.com

وسوف يتم استعراض الاتجاهات الرئيسية لسياسة مصر الخارجية منذ ١٩٠٢ وعبر عهود ثلاثة: جمال عبدالناصر، أنور السادات، وحسنى مبارك ثم ما بعد ثورات 25 يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو وذلك فى سياق البيئة الإقليمية والدولية والواقع المصرى الذى جرت فيه وأديرت هذه السياسة.

جمال عبد الناصر.. الهوية العربية

على الرغم من أن خلفية جمال عبدالناصر وتكوينه الوطنى والثقافى منذ شبابه توحى بأنه كان يحمل مشاعر العداء للاستعمار وارتباطه بالغرب، فإننا سنجد أن توجهاته الأولى لتلبية مطلبين رئيسيين للعهد الثورى الجديد كانت نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. فقد كانت من المهام الأولى على جدول أعمال النظام الجديد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبناء جيش قوى. وقد تبلور الهدف الأول فى مشروع السد العالى، وجاءت الغارة الإسرائيلية على غزة عام 1955 لكى تفصح عن انكشاف الجيش المصرى. ولكى تؤكد الهدف الثانى وتزيده إلحاحاً. وحول هاتين القضيتين الرئيسيتين قوبلت التوقعات من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالإحباط بل وبالرفض. فبعد مفاوضات طويلة سحب البنك الدولى والولايات المتحدة عرضهما لتمويل السد العالى، ومن ناحية أخرى عاد الوفد المصرى الذى توجه إلى الولايات المتحدة للتفاوض حول المطالب العسكرية خالى اليدين.

إزاء هذا ولشعوره بالمهانة، وبصورة النظام الثورى الجديد التى أصبحت مهددة تحول جمال عبدالناصر إلى الاتحاد السوفيتى لتحقيق هدفيه الرئيسيين. وقد كان هذا التحول فى السياسة سوف يأتى بنتائج بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة لسياسة مصر الخارجية وتوجهاتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية المستقبلية، ولكن أيضاً بالنسبة لمجرى الأحداث فى الشرق الأوسط كله. ومادمنا نعطى قدراً من الاعتبار لتأثير شخصية الزعيم على صياغة السياسة الخارجية لمصر، فإن تأثير خصائص شخصية عبدالناصر يمكن فهمها من ملاحظات زملائه المصريين، مثلما لاحظ أنور السادات فجنباً إلى جنب مع خجله وهدوئه، فإنه يمثل شخصية الصعيدى، لقد كان رقيقاً ومنطقياً ومليئاً بالمشاعر ولكنه سرعان ما تحول إلى أسد غاضب فى اللحظة التى يشعر فيها أن أى فرد يفكر فى إهانته أو إيذائه.

وهكذا نستطيع أن نفهم بشكل أدق معانى ومتضمنات تقارب مصر مع الاتحاد السوفيتى مع منتصف الخمسينات فى سياق تصاعد الحرب الباردة الذى كان من أبرز علاماته صفقة الأسلحة المصرية - التشيكية عام 1955، واستقدام الخبراء السوفييت سواء العسكريين منهم أو الفنيين لبناء السد العالى، وتزايد الأهمية الإستراتيجية والأيديولوجية للشرق الأوسط فى الإطار الأوسع للمواجهة التى كانت قد تبلورت بين الشرق والغرب. فى هذا السياق فإن توقعات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين للحصول على مباركة جمال عبدالناصر لترتيبات الدفاع الإقليمى فى الشرق الأوسط، كانت تشكل جزءاً من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتى العالمية. هذه التوقعات قوبلت برفض جمال عبدالناصر التعاون، بل وإلى العمل ضدها فى كل المنطقة، وقد جاء تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ كرد فعل مباشر للرفض الأمريكى والغربى لتمويل السد العالى، وهو التطور الذى بلغ قمته فى الغزو البريطانى والفرنسى والإسرائيلى على مصر عام 1956.

وقد دعم تراجع الغزو، والتأييد الشامل الذى تلقته مصر من العالم العربى وكل العالم الثالث دعم سلطة عبد الناصر داخلياً وخارجياً، وعمقت سياسته حول القومية العربية، وزادت من تأييده لحركات التحرر القومى ووقوفه ضد سياسات الولايات المتحدة والغرب فى الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم. وقد أشار جمال عبدالناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» إلى حتمية ومسئولية مصر كفاعل جوهرى فى نطاق ثلاث دوائر هى: الدوائر العربية، الإفريقية، والإسلامية. وبفعل هذه السياسات أصبحت القاهرة مركزاً للمؤتمرات الآسيوية والإفريقية ذات البرنامج واللغة المعادية للغرب، ومن ناحية أخرى تضمنت دعوة عبدالناصر للقومية العربية خصومة تجاه النظم المحافظة فى العالم العربى والتى أدت إلى تأييد مصر للنظام الثورى فى اليمن وانغماسها العسكرى فى هذا البلد من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٧.

ومن الممكن أن تجد أن مفهوم عبد الناصر لمكانة مصر فى المنطقة وضروراتها الجيوإستراتيجية كانت صحيحة نظرياً، ومع هذا، فإن ناصر قد فشل فى أن يدرك الحدود بين رؤيته والقدرات الحقيقية لبلده. وفى سياق أوسع لا نستطيع أن نعزل هجوم إسرائيل على مصر فى ١٩٦٧ عن المواجهة التى تطورت بين ناصر والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وحيث كان ينظر لعبدالناصر باعتباره تهديداً للمصالح الغربية فى المنطقة وما بعدها. وهكذا كانت أسباب هزيمة مصر العسكرية عام 1967 تكمن فى العجز الهيكلى للنظام، وفى سوء تقدير - سياسات عبدالناصر داخلياً وإقليمياً، كما كانت عملية تسوية للحسابات فى المواجهة الطويلة التى تطورت عبر الحقبة بين ناصر والولايات المتحدة بشكل خاص.

وأيا كان الحكم على سياسة عبدالناصر الخارجية، إلا أنها موضوعياً يجب أن ترى فى ضوء العصر الذى ظهر فيه وهو عصر تميز بتطلع شعبه، والشعوب العربية، إلى بطل قومى تتوحد معه وتتجسد فيه، وبزوغ حركات الاستقلال القومى فى دول العالم الثالث ورموزها من أمثال نهرو، سوكارنو ونيكروما وبن بيلا، ولومومبا، وجميعهم عملوا وناوروا فى ظل مناخ الحرب الباردة

وضغوطها. وكما عبر الأستاذ فاتيكوفيتس بحق فإن عبدالناصر يجب أن يحكم عليه فى سياق معضلة المصريين والعرب خلال نصف القرن.

أنور السادات: مصر أولاً

يختلف الإطار والنظرة العامة التى رأى بها السادات سياسة مصر الخارجية خاصة فى منطقتنا العربية، عن تلك التى رآها فيها عبدالناصر، فبينما أخضع عبدالناصر سياسة واهتمامات مصر للقضايا والاهتمامات العربية أو رأى أن مصالح مصر ترتبط بشكل عضوى وتخدم بشكل أكثر فى سياقها العربى، فإن السادات قدر أن الاهتمامات المصرية تتقدم وتعلو على الاهتمامات العربية، أو هو رأى أن مصر بمكانتها مؤهلة لأن تقود العالم العربى لا أن تقاد إليه، وأن لا تجعل خلافاته تحد من السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع مع إسرائيل، وربما كان مقتنعاً أن ما سيفكر فيه، وحملة السلام التى سيطلقها إنما تقدم الأهداف والمصالح العربية مثلما تخدم أهداف مصر.

ونستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل فى تطور السياسة الخارجية للسادات، فمنذ توليه السلطة فى أكتوبر ١٩٧١ وحتى أكتوبر ١٩٧٣ ظل السادات ملتزماً بالخطوط الرئيسية لسياسة ناصر الحديثة وبشكل خاص تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. بل إنه ذهب إلى حد أبعد فى استمرار خصوصية العلاقة مع الاتحاد السوفيتى بتوقيعه لمعاهدة الصداقة والتعاون معه فى مايو ١٩٧٢، الأمر الذى لم يفعله ناصر غير أنه وخلال هذا، أقدم السادات، على خطوتين لن تتضح معانيهما وتأثيرهما إلا فيما بعد. كانت الخطوة الأولى هى إطاحته بمجموعة من السياسيين المعروفين بولائهم لعبدالناصر، وارتباطاتهم الأيديولوجية بالاتحاد السوفيتى. أما الخطوة الثانية فكانت مطالبته فى يوليو ١٩٧٢ الخبراء السوفييت العسكريين بمغادرة مصر، وهو القرار الذى أربك حتى مستشاريه، واعتبره هنرى كيسنجر خسارة للروس لم تكلف أمريكا شيئاً بل جعله يقول إنه إذا كان السادات قد أبلغه عن قيامه بهذا لكان مجبراً على تقديم مقابل له، أما الآن فقد حصل على كل شيء بلا مقابل. وثمة تفسيرات عديدة لما أقدم عليه السادات منها أنه كان يريد أن يكون أى عمل عسكرى مصرى تماماً وأن لا ينسب للروس، ومنها أنه أراد بهذا الأمر أن يقدم إشارة إلى الأمريكيين والإسرائيليين لكى يحركوا الوضع سياسياً، وأن غياب أى استجابة فى هذا الاتجاه كانت من دوافع السادات فى اتخاذ قرار الحرب.

وكما أشرنا فإن قرار الحرب وتأكيد العسكرية المصرية لذاتها قد أعطى السادات

عبد الناصر ونهرو في السد العالى

تفويضاً لكى ينفذ رؤيته حول مستقبل اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع العربى الإسرائيلى. فى هذا الشأن فقد كان السادات مدفوعاً بثلاثة مفاهيم أساسية، الأول هو اعتقاده بأن الحرب كوسيلة لإنهاء هذا النزاع قد استنفدت نفسها، وأن أيا من طرفيه لن يعود قادراً على فرض إرادته على الآخر بالقوة، أما المفهوم الثانى فهو اقتناعه بأن الولايات المتحدة الأمريكية، بالتزاماتها وارتباطاتها مع إسرائيل، هى القوة الدولية الوحيدة القادرة على تسوية سياسية وتمتلك 90٪ من أوراق اللعبة، وكذلك بدا السادات مقتنعاً بأن دور مصر ومكانتها بين العرب يجعل منها القائد الطبيعى لهم، وأنه أينما كانت ستتجه مصر فإن الآخرين سوف يتبعونها. وفى هذا الإطار من التفكير ظل السادات صارماً حول قضيتين، الأولى هى السيادة المصرية وتكاملها الإقليمى، والثانية هى تأكيده على الحقوق الفلسطينية المشروعة، وهو التفكير الذى انعكس بوضوح فى خطابه أمام الكنيست الإسرائيلى فى ٢٠ نوفمبر١٩٧٧. وقد تطورت حملة السلام التى شنها السادات إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، بشقيها المصرى والفلسطينى وقد أثارت هذه الاتفاقية وخاصة بعد التوصل إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، انعكاسات بالغة الأثر بالنسبة لمصر وبشكل خاص على علاقاتها العربية وعلاقاتها بالاتحاد السوفيتى.

فقد أوصى مؤتمر قمة بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨ الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر، وانتقلت الجامعة العربية من مقرها فى القاهرة إلى تونس، كما بذلت الدول العربية محاولات لعزل مصر فى عدد من المنظمات الإقليمية مثل: منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز. غير أن رصيد مصر فى هذين التجمعين قد أفشل هذه المحاولات وساندت أغلبية أعضائها فيما عدا قلة قليلة من الدول الراديكالية حق مصر فى اتخاذ السياسات التى تتفق ومصالحها الوطنية وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى قد شارك فى المشاورات والنشاط الدبلوماسى الذى أدى إلى اتفاقيتى فض الاشتباك العسكرى عقب حرب أكتوبر على الجبهات المصرية والسورية، كما شارك الولايات المتحدة فى رئاسة مؤتمر جنيف، فى ديسمبر ١٩٧٣، إلا أنه كان يتملكه الشك حول دوره الحقيقى فى المنطقة ومدى مشاركته فى الترتيبات التى كانت تجرى فى المنطقة، وبدت الولايات المتحدة، ووزير خارجيتها كيسنجر بدبلوماسيته المتنقلة، وكأنها هى التى تصنع وتضع خطوط السلام فى المنطقة.

وقد تدعم هذا الشعور السوفيتى خلال مفاوضات كامب ديفيد وبشكل أكثر بعد التوصل إلى اتفاقياته وقد كان عدم مشاركة الاتحاد السوفيتى فى هذه العملية، والسبب الرئيسى فى معارضته لها بل وتشجيعه ومساعدته القوى المعارضة لها فى العالم العربى. وبدا مقتنعاً أن هذه الاتفاقيات لن يتاح لها النجاح وقد كان هذا هو الذى دفع السادات إلى مهاجمة الاتحاد السوفيتى بشكل علنى وصارخ ونقده لسياسته تجاه مصر والعرب وغيرها من المناطق. وقد بلغ تدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى حد إلغاء السادات عام ١٩٧٦ لمعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، واستدعاء السفير المصرى من موسكو ومغادرة السفير السوفيتى للقاهرة.

وهكذا شهدت نهاية السبعينات تحولاً أساسياً فى ارتباطات مصر الخارجية عن الشكل الذى اتخذته منذ الخمسينات فقد

السياسة الخارجية المصرية : اربعة عهود

تقدمت مصالح واهتمامات مصر الوطنية على التزاماتها العربية، واستبدلت العلاقة النامية مع الاتحاد السوفيتى بعلاقة ومشاركة إستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب، ورغم أن النزاع العربى الإسرائيلى ظل من أولويات السياسة الخارجية المصرية فقد حدته التقليدية وأصبح ينظر إليه فى إطار جديد.

والآن وبعد أن اختبرت السياسات والمواقف وبشكل خاص بعد التطور الذى أخذته عملية السلام والقبول العربى الجماعى بالتفاوض مع إسرائيل، وبعد التحول الذى حدث فى علاقات القوى الدولية، فإنه يمكن القول بأن سياسات ورؤى السادات الخارجية قد أكدت نفسها.

حسنى مبارك.. البحث عن التوازن

كان الأسلوب الدستورى المنظم الذى تولى به الرئيس الأسبق مبارك الحكم فى أكتوبر ١٩٨١ شاهداً فى الواقع على الاستقرار السياسى فى مصر، غير أن هذا لم يخفِ أن الوقت الذى تولى فيه كان يتميز بالغليان السياسى الداخلى، وكان النسيج القومى والاجتماعى لمصر يتعرض للاهتزاز فقد جاء اغتيال السادات عام 1981 فى مناخ من التوتر الداخلى وعدم الاستقرار، كان من سماته صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفتنة طائفية لم تعهدها مصر، ومخاصمة النظام لأبرز الشخصيات السياسية والفكرية من ذوى الانتماءات السياسية التى جمعت ما بين اليمين واليسار، وكذلك ما كان واضحاً من الظواهر الاجتماعية السلبية التى نجمت عن الإفراط فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى.

وعلى هذا، كان الهدف الرئيسى أمام الرئيس السابق مبارك هو استعادة الاستقرار إلى الواقع السياسى والاجتماعى ولم تكن الحاجة إلى استعادة وتحقيق عنصر التوازن فى السياسة الخارجية بأقل أهمية، وكان مقدمة أولوياتها هو تصحيح العلاقة مع العالم العربى. فرغم أن الشعور العام كان مازال نحو عدم تورط مصر فى الواقع العربى المعقد، إلا أن شعوراً شعبياً مماثلاً بأن خصومة مصر فى محيطها العربى هو أمر مناف لطبيعة الأشياء.

هذا الاعتبار الأخير هو الذى جعل من أقوى التحديات التوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقة مصر ومكانها التقليدى فى العالم العربى، وبين استمرار التزامها بسلامها التعاقدى مع إسرائيل، وقد كان هذا وفى تقدير المراقبين، تحدياً قوياً إلا أن السياسة المصرية التى سعت إلى سياسات تتميز بالتوازن نجحت فى التوصل إلى هذه المعادلة، الأمر الذى وجده هؤلاء المراقبون إنجازاً دبلوماسياً حقيقياً: فقد وازنت الدبلوماسية المصرية بشكل محكم بين تأكيدها استمرار احترامها لمعاهدة السلام مع إسرائيل وبين رفضها للمفهوم الإسرائيلى للحقوق الفلسطينية وإدانتها الحازمة للسلوك الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة. وقد جاء الغزو الإسرائيلى عام ١٩٨٢ لكى يعطى مضمون عملية سياسة مصر المتوازنة التى لم تسمح لمعاهدتها مع إسرائيل أن تكون على حساب التزاماتها العربية، فقد أدانت مصر هذا الغزو وقررت، وخاصة بعد مذابح صبرا وشاتيلا، سحب سفيرها من تل أبيب واشترطت لعودته انسحاب إسرائيل من لبنان، وقد ظلت مصر على موقفها رغم كل الضغوط الأمريكية التى مورست والتى حاولت أن تربط العلاقة المصرية الأمريكية بحالة العلاقات المصرية الإسرائيلية كذلك أثبتت هذه الفترة نوايا مصر تجاه الفلسطينيين حين ساعدت على إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية طرابلس وهى الفترة التى أعقبها تحسن وصلات تدريجية بين مصر والمنظمة. وكدليل على وفاء مصر بالتزاماتها العربية الأشمل، فقد أيدت مصر رغم غياب علاقات دبلوماسية العراق فى حربه مع إيران وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية، وقد توج التصالح التدريجى بين مصر والعرب بقرار قمة عمان فى مؤتمر عام ١٩٨٧ تأييد استئناف الدول العربية لعلاقاتها مع مصر، ثم عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة فى مايو 1991.

السادات وكيسنجر

وبإدراك أن مصر حتى قبل ١٩٥٢ قد تبنت موقفاً محايداً حول القضايا التى كانت تفرق بين المعسكرين المتنافسين وإلى دورها فى تأسيس حركة عدم الانحياز - فقد كان الرئيس السابق حريصاً فى خطابه الأول أمام مجلس الشعب والشورى فى نوفمبر ١٩٨١ على أن يؤكد احترام مصر لسياسة عدم الانحياز ولكى يعطى هذا معنى فقد شرعت مصر فى تصحيح وإقامة علاقة مستقيمة مع الاتحاد السوفيتى على أساس من الاحترام المتبادل، واستهل بدعوة الخبراء السوفييت للاشتراك فى إصلاح توربينات السد العالى وللعمل فى مصانع الحديد والصلب فى حلوان. غير أن التصالح مع الاتحاد السوفيتى لم يكن على حساب العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة، والواقع أن العلاقة الأمريكية المصرية خلال عهد مبارك مرت بعدد من الاختبارات الصعبة كان منها اختلافات وجهات النظر حول النزاع العربى - الإسرائيلى ومشكلة الديون المصرية وعبئها على الاقتصاد المصرى ورفض مصر إقامة قاعدة أمريكية فى رأس بناس، ثم حادث الباخرة اكيلوكورو وسحب مصر سفيرها من تل أبيب عقب غزو لبنان.

وقد جاء تطوران مهمان لكى يساهما فى إعطاء دفعة قوية للعلاقات المصرية الأمريكية، فقد كان الموقف المصرى من غزو العراق للكويت أداة رئيسية فى تجميع القوى المسئولة بالعالم العربى ضد العدوان وكان من العوامل التى مكنت من تكوين الائتلاف الدولى الذى تولى عملية تحرير الكويت. أما التطور الثانى فقد كان فى الأسلوب المتوازن الذى أبدته إدارة بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر تجاه عناصر عملية السلام فى الشرق الأوسط وجهودها لدفع عملية السلام وخاصة فى عقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط وتوج هذا بإعفاء مصر من

ديونها العسكرية التى بلغت 7 مليارات دولار.

وتجاه قضية مهمة تتعلق بالأمن الإقليمى حققت الدبلوماسية المصرية إنجازاً فى الجهود المتراكمة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل، ففى البيان الذى أصدرته الدول الخمس الكبرى بمناسبة انعقاد المؤتمر قالوا: «إننا ملتزمون بالتأييد الكامل لقرار ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط. ونؤيد الجهود الجارية لهذه الغاية. ونحن مستعدون أن ننظر فى كل الاقتراحات المناسبة فى نطاق مؤتمر المراجعة من أجل التوصل لقرار متفق عليه يهدف إلى خطوات محددة فى هذا المجال».

ومنذ مؤتمر مدريد والسياسة الخارجية المصرية تقوم حول العمل الإقليمى والدولى لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط. وفى العمل على دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تنفيذ تطوير اتفاقيات أوسلو وصولاً إلى الاتفاق النهائى. وخلال هذه العملية استخدمت السياسة الخارجية المصرية علاقتها مع اسرائيل ودفعها إلى إعادة تكييف مواقفها من عملية السلام، وكانت مصر فى هذا الشأن تواجه بتفاعلات السياسة الداخلية الإسرائيلية وكانت تجد أساساً للندم والحوار مع حكومات رابين وباراك مقابل الركود. بل التراجع كما حدث مع حكومات نتنياهو ثم شارون التى أوصلت مفاهيمه وممارساته عملية السلام إلى الانتكاسة الكاملة، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقات المصرية - الإسرائيلية وعمق مفهوم السلام البارد أدى إلى سحب السفير المصرى من تل أبيب.

وقد كان من أوجه النقد التى وجهت للسياسة الخارجية المصرية خلال عهد مبارك هو التباعد النسبى عن إفريقيا.

ورغم هذا وفى مجال مهم وحيوى وهو مصادر المياه لعبت مصر منذ الثمانينيات دوراً بارزاً فى تجمع الدول المطلة على حوض النيل فى نطاق ما يسمى مجموعة الإندوجو وتأسيس تعاون مشترك حول هذا المجال الحيوى وتنظيم الاستفادة من مياه النيل بشكل مشترك وفى اتساق مع فلسفة مصر فى الاحتكام إلى أسلوب الحوار والتفاوض فى المنازعات الإقليمية وإدراكاً للحاجة الملحة للشعوب الإفريقية فى تخصيص طاقاتها وإمكانياتها لمتطلبات تنمية مجهوداتها - فقد اشتركت مصر بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية فى جهود جادة للتوصل إلى حلول سلمية للمنازعات الإفريقية مثلما بدا النزاع فى القرن الإفريقى وتشاد وموريتانيا والسنغال والنزاع الداخلى فى السودان والصومال. وقد تبلور هذا الاهتمام فى إنشاء آلية منع وإدارة وحل المنازعات الإفريقية التى انبثقت عن القمة الإفريقية والعسكرية، كذلك تشارك مصر بنحو 6 آلاف فرد فى بعثات

لحفظ السلام تتركز معظمها فى إفريقيا، منها 422 فى السودان.

غير أنه رغم الأنشطة والاهتمامات المصرية فى إفريقيا فقد تزايد إدراك أن السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة كانت تحتاج إلى مزيد من التركيز ومراعاة جوانب القصور التى تبدو للمهتمين بالقضايا الإفريقية مثل مستوى تمثيلنا فى مؤتمرات القمة، وإن كان وزير الخارجية عندئذ أحمد أبوالغيط رد على هذه الانتقادات بأنها غير دقيقة وأن مصر متواجدة اليوم ليس من خلال أدوات الخمسينات، التى لم تعد موجودة، وإنما من خلال المساعدة فى احتياجات التنمية الإفريقية الفنية والبشرية.

وباعتبار أن البحر المتوسط كان دائماً بعداً تاريخياً وحضارياً مؤثراً فى وضع مصر الجغرافى إلى الحد الذى جعل مفكرين مصريين يغلبون هوية مصر المتوسطية على غيرها من الانتماءات، وبالنظر إلى التحرك بين دول المتوسط نحو مزيد من التعاون، فقد كان طبيعياً أن تكون مصر أحد العناصر الفاعلة فى هذا التحرك، فقد دعا كل من إسبانيا وإيطاليا عام 1990 إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت مصر فى ديسمبر ١٩٩٠ اجتماعاً تمهيدياً حضره رسميون من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر، يوغوسلافياً ومالطة، وهو الاجتماع الذى أكد الحاجة إلى العمل لعقد مثل هذا المؤتمر: وقد قدمت مصر تصوراً أوسع لإمكانيات التعاون بين دول وشعوب البحر المتوسط ففى خطابه أمام البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج فى نوفمبر ١٩٩١ اقترحت مصر إقامة منتدى عريض حول البحر المتوسط لكى يشمل جميع دول أوروبا والشرق الأوسط ولكى يكون نقطة محسوبة للحوار والتفاعل بين الرسميين وغير الرسميين والمهنيين والمثقفين فى مجتمعاتهم. وهو الحوار الذى يمكن أن يفتح آفاقاً أرحب للتعاون على المستوى الإقليمى والدولى بين حضارتين متجاورتين تملكان تراثاً تاريخياً وحضارياً كانا دائما التفاعل والإخصاب المتبادل وانطلاقاً من عملية برشلونة وكجزء منها بدأت عام ١٩٩٥ مفاوضات بين مصر والمجموعة الأوروبية وهى المفاوضات التى استمرت أربعة أعوام ونصف بهدف التوصل إلى اتفاقية مشاركة Association Agreement تقدم أساساً جديداً لتطور العلاقات التجارية والاستقرار فى المنطقة.

السياسة الخارجية المصرية بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣:

كان طبيعياً أن تنعكس حالة الاضطراب التى عاشتها مصر منذ ثورة 25 يناير على السياسة الخارجية المصرية، خاصة فى العام الذى حكمت فيه جماعة الإخوان، حيث شهدت 5 وزراء خارجية وقد جاءت ثورة 30 يونيو 2013 لكى تؤكد على حقيقتين فى مجال السياسة الخارجية وهما التأكيد على استقلالية القرار المصرى، ثم الحاجة لإستراتيجية تبنى قاعدة واسعة ومتعددة من العلاقات الدولية وتعتمد على قوة واحدة، وهذا هو النهج الذى تبناه نظام 30 يونيو، ورغم المواقف السياسية من قوى دولية وإقليمية، إلا أن النظام صمد أمامها وراح يرسخ شعبيته ويشرع فى إعادة بناء الدولة ومؤسساتها فضلاً عن عملية طموحة للتنمية، الأمر الذى أقنع هذه القوى لإعادة تقييم موقعها من النظام خاصة الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبى والاتحاد الإفريقى، وقد احتلت العلاقة مع العالم الخارجى اهتماماً موازياً من النظام خاصة بعد تولى الرئيس السيسى، وبدا هذا فى النطاق العريض من زياراته الخارجية وشبكة العلاقات الشخصية التى بناها مع العديد من الرؤساء، وكان هذا وفق مفهوم تنوع وتعدد علاقات مصر الدولية وساعد على هذا الإدارة الكفؤ للدبلوماسية المصرية ونستطيع أن نقول إن المستوى الذى بلغته علاقات مصر الخارجية وإقبال العالم عليها وتعاونه معها، وثبتت الحقيقة التى تدل أن السياسة الخارجية تبدأ من الداخل، فعملية البناء والتنمية الشاملة التى بدأها نظام [راجع كتابنا «السياسة الداخلية تبدأ من الداخل» عالم الكتب 2014] ما بعد 30 يونيو، أقنعت القوى العالمية أن مصر فى عهدها الجديد جديرة بالتعاون معها بالإضافة إلى الأدوار الإيجابية بسياستها الخارجية، خاصة فى حربها الحاسمة ضد الإرهاب وغيرها من قضايا المنطقة المضطربة. ويدل على المكانة الدولية التى بلغتها مصر إنها سوف تستضيف قمة المناخ هذا العام، والتى يعول عليها العالم فى أخطر المشاكل التى تهدد البشرية.

أخلاق الدبلوماسية وأمهات الأفكار السياسية

الدبلوماسية والأخلاق

سألتنى مقدمة برنامج «دبلوماسى وفنان» عمّا إذا كانت الدبلوماسية هى «فن الكذب» فقلت: بل يفقد الدبلوماسى مصداقيته إذا كذب. فالدبلوماسية هى القدرة على قول الحقيقة مستخدماً لغة لا تغضب أحداً. ورددت القول البريطانى الساخر الذى يعرف الدبلوماسى الجيد بأنه «يستطيع أن يقول لشخص آخر أن يذهب إلى الجحيم مستخدماً أسلوباً يجعل المتلقى يتطلع لبدء الرحلة إلى هذا الجحيم».

سفير جمال الدين البيومي
gbayoumi@hotmail.com

A good diplomat can tell) somebody to go to HELL in a way that makes him looking for a quick way to reach the (HELL as soon as possible

وقد ذكرنى ذلك بالجدل العلمى بين النظريات السياسية، والذى تطالعنا فيه نظرية المفكر الإيطالى مكيافيللى الأشهر فى كتابه «الأمير» الذى صدر سنة 1532. وفيه يرى أن الطبيعة البشرية شريرة بالفطرة تجاه عوامل العاطفة والفضيلة والقدر. وهو يستخلص قوانين عامة من دروس التاريخ، ولكنها لا تؤخذ كقاعدة معصومة صالحة فى كل مقام، لكنها قد توجه أفعال الأمير الذى يتوجب عليه دائماً التعامل مع الواقع. وهو ما اعتبره علماء الأخلاق وخاصة فى بريطانيا وفرنسا كتابًا مناسبًا فقط للطغاة الأشرار.

درسنا فى قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية - على يد أحد عظماء أساتذة العلوم السياسية والقانون الدستورى، الدكتور محمد طه بدوى. وكانت محاضراته تمثل محفلاً للكتابة العلمية والصياغة العربية رفيعة القدر، حتى أننى كنت أحرص على كتابة ما يقوله حرفياً فى المحاضرة، فخرجت فى نهاية الفصل الدراسى بكتيب متكامل فى السياسة والأدب واللغة. ومن أبدع كتبه كتابه الرشيق «أمهات الأفكار السياسية» الذى حوى مختلف النظريات السياسية والشيء وضده.

يناقش الدكتور طه بدوى نظريات الحكم تتصدرها «نظرية الحق الإلهى للملوك» للمفكر الفيلسوف «جون لوك»، ونظرية «حق الشعوب فى تقرير مصيرها» للمفكر والفيلسوف «توماس هوبز». ويبين أستاذنا كيف كانا مختلفين فى مواقفهما من نظريات الحكم والحريات. فقد اشتهر «هوبز» بعد وضع كتابه عن أسس الفلسفة السياسية. وساهم فى مناقشة موضوعات الأخلاق والسياسة واللاهوت والفيزياء. أما «جون لوك» فكان بمثابة أبو الليبرالية. وكان واحداً من المفكرين التنويريين الأكثر نفوذاً. وكان لكل منهما مواقف مختلفة تجاه مختلف القضايا. ومن الأمثلة على ذلك قضية الطبيعة البشرية. فوفقاً لجون لوك، فالرجل بحكم طبيعته حيوان اجتماعى. لكن هوبز كان يعتقد بعكس ذلك.

ويحلل أستاذنا الدكتور طه بدوى كلا النظريتين فينحاز لحق الشعوب فى تقرير مصيرها. وفى الطريق لذلك فإنه يفند نظرية «الحق الإلهى للملوك» التى تستند لتفويض إلهى غير قابل للمناقشة. ومن أجل محافظتهم على حقوق وحريات «رعاياهم» فإنهم يطلبون من الرعايا تقييد بعض من تلك الحقوق بقيود تمكن الحاكم من حماية ما يتبقى من حرياتهم. فيقللون من حريات الرأى الحركة والاختيار والقول. ويستمر الملك فى مطالبتهم بالمزيد من التنازلات حتى يجردهم -فى رأى أستاذنا- من كافة حقوقهم التى «يحميها». وهو يضعهم بذلك فى موقف يشبهه الأستاذ بمن «يريد المحافظة على أمواله فيشترى بكل ماله خزانة ليحفظ فيها ماله، وماله بعدها من أموال» وما أبدع هذا التحليل.

كان أستاذنا يختبر إلمام طلبته بما علمهم إياه فيسألهم عن الرأى والتحليل وليس الحفظ المطلق وحجم المعرفة. فجاء سؤاله الجامع ليشمل أهم معالم ما درسناه: «حلل موقف بريطانيا - ظاهره وباطنه - من مختلف القضايا والنزاعات السياسية الدولية والإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حتى انعقاد مؤتمر فيينا فى سنة 1925». وأدهشنى وأنا أراجع فى ذهنى أحداث تلك الفترة لأكتشف أن السياسة البريطانية لم تتبن مبدءاً أو موقفاً واحداً من مختلف القضايا. فعندما ثار شعب اليونان ضد النظام الملكى، وقفت بريطانيا مع مبدأ «الحق الإلهى للملوك» ودافعت عن النظام الملكى. لكنها على العكس انحازت لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها عندما اندلعت ثورة شعب الصين ضد الملكية. ومن هنا توصلت فى إجابتى إلى أن سياسة بريطانيا لم تستند إلى مبدأ أو سياسة واحدة، وإنما تبنت المواقف التى تخدم مصالحها الذاتية بغض النظر عن المبادئ. بل إن سياسات دول أوروبا فى عصر الاستعمار اتبعت نفس النهج «واخترعت» سياسات ومبادئ بررت بها احتلال بلدان شرقى آسيا ثم الصين والهند وجنوب إفريقيا سعياً وراء امتلاك ثروات شعوبها، حتى جاءت أهمية قناة السويس، ثم ثروات البترول فى المنطقة العربية فكانت المبرر - الباطن - لاحتلال بريطانيا وفرنسا للمنطقة «فاخترعت» السياسات التبريرية لذلك الاحتلال والسرقة المغلفة.

وتراوحت معارفنا بالاقتصاد السياسى بين نظرية «آدم سميث» الداعية للحرية المطلقة للفرد والمجتمع لتحقيق مصالحه على أساس أن كل فرد إذا سعى لتحقيق مصلحته فإن مصلحة الكل تتحقق. فى حين أن «برنارد شو» اتجه اتجاهاً معاكساً ينادى بالاشتراكية وبحق المجتمع فى التوزيع العادل للدخل. ثم جاء موقف اللورد «جون مينرد كينز» فى الوسط بنظريته فى «التوظف والنقود وسعر الفائدة» والتى مازالت تسود أغلب الفكر الاقتصادى.

نقارن ذلك بسياسة مصر الخارجية والتى رصدتها رسائل علمية كثيرة. ولهذا فمن يعمل فى خدمة قضايا وعلاقات مصر الخارجية، يكون أحد أهم أدواته وأسلحته هو الاعتزاز بأنه يمثل دولة ذات سياسة أخلاقية، ودبلوماسية محترمة. والشىء الذى تعتز به الدبلوماسية المصرية هو أن مصر عضو نشط فى التنظيمات الدولية والإقليمية، وتتبع خطاها كثير من البلدان وتعتمد على التشاور والتنسيق والتعاون معها فى مختلف القضايا. ولدينا عشرات الأمثلة لمواقف مصرية كانت محل اعتراض قوى كبرى. ثم عادت تلك الدول لتعترف أن مصر كانت على حق. ومن بين ذلك:

1- عندما اعترفت مصر بالصين الشعبية سنة 1955 عادتها الولايات المتحدة والغرب وكان من بين ما دفعته مصر ثمناً لهذا القرار، العدوان الثلاثى الفرنسى البريطانى الإسرائيلى على مصر سنة 1956. ثم إذا بالصين تصبح اعتباراً من سنة 2009 أكبر دولة مصدرة وثانى أكبر سوق مستورد فى العالم، وأكبر دولة حائزة للاحتياطى من الدولارات، بل وتصبح أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة. ومهما اشتدت المنافسة بينهما فكلاهما يحافظ فى علاقاته مع الآخر على «شعرة معاوية» فى المعاملات. وبينما «يحلم» البعض بأن يصبح «اليوان الصينى عملة رئيسية للتسويات الدولية، تتبع الصين سياسة نقدية مختلفة تسعى لرفع سعر صرف الدولار وتخفض سعر عملتها «اليوان» لدعم تنافسية صادراتها. وعندما قرر الرئيس «أوباما» طباعة 600 مليار دولار وطرحها فى السوق لخفض سعر الصرف - فيما أسماه التيسير التمويلى financial easing أقدمت الصين على شراء نحو نصف المبلغ لتحافظ على سعر الدولار مرتفعاً.

2- ولما قررت مصر / الرئيس جمال عبد الناصر سنة 1968 الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية GATT وجه كل من الاتحاد السوفييتى والصين اللوم لقرار مصر بالانضمام إلى ما يعتبرانه منظمة استعمارية. وانتهى الأمر بانضمام الصين للمنظمة (الاستعمارية) سنة 2005 بعد 37 سنة من انضمام مصر، وبانضمام روسيا بعد 45 سنة فى 2013.

3- وأثناء أزمة نصب الصواريخ الروسية فى كوبا فى عقد الستينات، اعترضت الولايات المتحدة على العلاقة الخاصة بين مصر وكوبا والصداقة بين الرئيسين عبد الناصر وفيديل كاسترو، وعاقبت مصر فى كل مرة اشترت فيها سكر أو بن من كوبا فكانت تخصم من مساعداتها لمصر مبلغاً يساوى قيمة كل صفقة تعقدها مصر مع كوبا ليتضاعف السعر. ثم إذا بأمريكا تتراجع مؤخرا، ويقوم الرئيس أوباما بزيارة «هافانا» وينهى الخصومة مع كوبا.

4- والأمثلة عديدة وليس آخرها مبادرة السلام المصرية وإنهاء احتلال سيناء. وعادة ما أسأل دارسى «مهارات التفاوض» أن يقارنوا بين نتيجة تلك المبادرة سنة 1979 واسترداد كامل التراب الوطنى المصرى، وبين موقف قمة بيروت العربية سنة 2002 فى مبادرة الأرض مقابل السلام. ومقارنة وضع مصر الآن بوضع دول «جبهة الصمود والتصدى واستمرار احتلال الجولان وشمال سوريا والعراق والفرقة فى ليبيا والحرب الأهلية فى اليمن. والمدهش أنه نادراً ما نجد بين المصريين والعرب من قرأ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حتى الذين ينتقدونها رغم أنها منشورة على مواقع كثيرة بكل اللغات. ولهذا طبعتها ووزعتها على دارسى «مهارات التفاوض».

أول معاهدة للسلام، مصرية

الحاجة للدبلوماسية

قيل قديماً إن الحاجة للدبلوماسية تظهر أينما وجد الصراع. لكن تبين أن الدبلوماسية تهدف أيضاً لإقامة وتبادل المصالح والعلاقات الإيجابية بين نظراء يتعاونون ويكسبون. كما ظهرت الدبلوماسية الوقائية، ودبلوماسية التجارة والعلاقات الثقافية الشعبية، وتبادل الجاليات. وعندما تولى الدكتور عصمت عبد المجيد وزارة الخارجية سمعته يحدث مدير الإدارة الاقتصادية وقتها السفير وفيق حسنى (رحمهما الله) ليحثه على الاهتمام بدبلوماسية التنمية، التى كانت وقتها محل اهتمام العالم. وقد أخذت الدبلوماسية العسكرية، ودبلوماسية تحالفات القوى، مكاناً متقدماً على المستويات العالمية والإقليمية، لمواجهة الأخطار الجماعية.

ولم تعرف الدبلوماسية فى بداياتها البعثات أو المبعوثين فى مقار دائمة. فكان الملوك يوفدون من يمثلهم من علية القوم من بين أعضاء أسرهم فى مهام محددة الوقت والهدف، لدى بلاط ملوك دول

أخرى. حيث كان المبعوث يتصل مباشرة بالملك. وفى إطـــار دبلوماســـية الجوار والزواج والمصاهـــرة والصداقة والوفاء وعدم الاعتداء، أوفد الملوك أبناءهم للتعلم فى بلدان «صديقة». وشـــهد جيلنا «أمير الصعيد» وولى العهد الأمير فاروق، موفداً للدراسة فى بريطانيا والتى قطعها ليتولى عرش مصر بوفاة والده الملك فؤاد. وحدث ذلك أيضا للملك حسين ملك الأردن الراحل.

عرف العالم أيضاً دبلوماسية العلاقات الدينية. يتقدمها فى مصر الأزهر الشريف الذى يستضيف عشرات الآلاف من طلبة البلدان الإسلامية، ويرسل مبعوثيه لكافة أنحاء العالم. كما الكنيسة القبطية المصرية تقود الكنائـــس الأرثوذكســـية حولها، وتمتلك «دير السلطان»، فى مدينة القدس. والذى مازالـــت الدبلوماســـية المصرية الحديثة تقود معركة لوقف احتلال رهبان أحباش لبعض حجراته. وقبلها شـــهدت الدبلوماســـية مبعوثى الرسول، صلى الله عليه وســـلم، الذين أوفدهـــم إلى نجاشى الحبشـــة، فأحســـن وفادتهم وأكرمهم. ويذكر التاريخ القبطى المصرى أن دخول الإســـلام إلى مصر أدى لحماية كنائسنا الشرقية من أطماع الكنيســـة الكاثوليكية الرومانية، والتى تشـــهد آثارنا فى الأقصر نماذج لعدوانها.

ظهر نفوذ الدين فى الدولة وقت الملك إخناتون، أول الموحدين فى تاريخ البشرية، عندما انتقل لعبادة الشمس «كنافذة الله» يطل منها على العالم، حســـب أشـــعاره الدينية. وقد واجهت الملك فى أوائل ولايته مشـــكلة بروتوكولية مراســـمية. وهى وراثته عن والده لنحو 250 زوجة ونحو 400 محظية. وبدأ مدير المراســـم الملكية يلقـــن الملك الجديـــد «واجباته» حيالهن «وبروتوكول ونظام» التعامل معهن. مثل الأطول فالأقـــصر، أو الأكبر فالأصغر، أو البيض فالسمر. وضج إخناتون بكل ذلك. فقد كانت حبيبتـــه الوحيدة والأثيرة لديه هى زوجته وشقيقته «نفرتيتى».

أول معاهدة للسلام، مصرية:

شن رمسيس الثانى حملته الأولى نحو فلسطين ووصل بجيشه إلى قرب بيروت. وأقام لوحة تذكارية هناك، وتقدم شمالاً ليواجه جيوش الحيثيين عند مدينة قادش على نهر العـــاصى. وعندها قرر الطرفان التصالـــح وإنهاء الـــصراع. ووقعت أول معاهدة ســـلام فى عام 1258 قبل الميلاد بين المصريين والحيثيين. ونقشت نصوص المعاهدة على لوح من الفضة. وهناك نسخة للمعاهدة معلقة فى مقر الأمم المتحدة كأول معاهدة سلام مكتوبة فى التاريخ.

مهام المبعوث الدبلوماسى وصفاته:

تطورت الوسائل الدبلوماسية ومعها مهام و«مواصفات» المبعوث الدبلوماسى. فالدبلوماســـية الحديثـــة هـــى امتداد للدبلوماســـية القديمة بأساليب مختلفة ومتجـــددة. وظل المطلوب مـــن المبعوث الدبلوماسى دائماً، يدور حول:

* قدرته على شرح مهمته أو الرسالة التى يحملها بإيجاز.
* امتلاك مهارات التفاوض على أرفع مستوى مع القدرة على الإقناع.
* تقديم المشورة والتقارير والدراسات لقياداته، والمشاركة فى وضع السياسات.
* حمايـــة مصالح دولتـــه والترويج للتجارة ولجذب الاســـتثمارات، ورعاية مصالح جالياته. والتمسك بمهمة المحامى المالك لأســـلحة الدفاع النابعة من مواقف بلده. وليس من وظيفته ممارسة السياسة أو أن ينفصل برأيه عن رأى حكومته.

الدبلوماسية العالمية والإقليمية:

مع تطور وسائل المواصلات واتساع رقعة المصالح وتشـــابكها، انتقل العمل الدبلوماسى مـــن المســـتوى الثنائى إلى المســـتوى متعدد الأطراف بشقيه العالمى والإقليمـــى، وبين مجموعـــات من دول الجوار. وتطورت الدبلوماســـية العالمية لتنشـــئ بعد الحرب العالمية الثانية نظام الأمم المتحدة الذى ظهر فى شقه السياسى ممثلاً فى الجمعية العامـــة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وامتدت أذرعه الاقتصادية لقيام ما عرف بمنظومة «بريتون وودز» التى يمثلها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الـــدولى والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات GATT التى تطورت ســـنة 1995 لتصبح منظمـــة التجارة العالمية WTO.

وبالرغم من نشـــأة هذه التنظيمات منذ عقد الأربعينيات من القرن العشرين، فما زال الكثير مـــن معالمها غير واضحة للكثيريـــن. ونصادف مـــن لا يعرف أن مصر عضو مؤسس فى الصندوق والبنك. وأن الرئيس جمال عبـــد الناصر (وليس الرئيس الســـادات أو زمن الانفتاح) هو الذى تبنى قرار انضمام مصر إلى GATT ســـنة 1968. بل إن وزيراً مرموقاً- من مشاهير الاقتصاديين مؤخرا - ظل يردد أن الجات تلغـــى الرســـوم الجمركية، وبالتالى فلا حاجة لمصر باتفاقية المشاركة الأوروبيـــة، أو منطقتـــى التجارة الحرة العربيـــة والإفريقية، والتى تحقق تحرير تجارة مصر مع الاتحاد الأوروبى والدول العربية والإفريقية. كمـــا يروج البعض لمقولـــة إن أمريكا «أرغمـــت» مصر على الانضمـــام للجات، فى حـــين أن الولايات المتحدة وإسرائيل عارضتا انضمام مصر فى حينه وصوتتا ضد طلبها.

نشـــأت جامعة الدول العربية كأول تنظيـــم إقليمى قبل نشـــأة الأمم المتحدة ذاتها. حيث جدت محفزات إيجابية لقيام التجمعـــات الإقليمية تتمثـــل فى المصالح والأهداف المشتركة لتلك المجموعات. وهنا تنبع الرغبة فى التوصل لمعايير قياس نجاح المنظمات الإقليمية، وربطها بقدرتها على إقامـــة وتطوير هيـــاكل تنظيمية تحقق الأهداف التى أنشئت من أجلها، والتوسع فى حجم وأنشـــطة المنظمة الإقليمية أفقياً بتوسيع العضوية، ورأسياً بتعميق وتعدد دوائر العلاقات بـــين الدول الأعضاء. وفى النهاية يظـــل الحكم على نجاح المنظمات الإقليمية مرتبطاً بمعايير من بينها:

1- تحقيق الأهـــداف وفق ميثاقها ووضع قراراتها موضع التنفيذ الفعلى.
2- تفضيل الدول الأعضاء للعمل من خلال المنظمة.
3- إحساس شـــعوب الدول الأعضاء تجاه المنظمة والدراية بإسهاماتها.

ومن بين الجوانب الإيجابية التى حققها التنظيم العربى، مساندة الجامعة العربية القوية منذ نشـــأتها للدول الواقعة تحت وطأة الاســـتعمار، فصارت الجامعة التى بدأت بسبع دول، تضم 22 دولة. وهناك العديد من المنظمات العربية المتخصصة التى تأســـست فى كنف الجامعة، ولعبت أدواراً نشـــطة فى احتواء الأزمات وتسوية الخلافات، بتدخلها للوساطة وإيفاد وفود تقصى الحقائق وقـــوات عربية للمراقبة والأمن. كمـــا أن قيام منطقـــة التجارة

الحـــرة العربية، وعقد اتفاق لتشـــجيع وحماية رءوس الأمـــوال العربية، يُعد من الجهود الإيجابية فى الشـــق الاقتصادى. وجاء إنشـــاء البرلـــمان العربى بقرار من قمة الجزائر، فى مـــارس 2005 وتطوير آليات حماية حقوق الإنسان كتطور بارز جديد. وصارت دبلوماسية القمة نموذجًا جيداً لتطوير الوظيفة السياسية للمنظمة. ويبقى أن وضع جامعة الدول العربية – كأية منظمة إقليمية – هو انعكاس للحالة العربيـــة العامـــة ولإرادة الأعضاء. وأن تواضع مســـيرة تطوير الجامعة يعود إلى طبيعة بنائها، وإلى تمسك الدول الأعضاء بكامـــل ســـيادتهم، دون توكيل بعض ســـلطاتهم لأجهزة الجامعة. فصارت لا تتمتع بسلطة إلزامية على الأعضاء، وبقيت كرابطة اتحادية اختيارية.

دبلوماسية المناخ والكورونا:

جد على السياســـة والدبلوماســـية المصريـــة – بل والعالميـــة – تحد كبير فى صـــورة «وباء ديمقراطـــى لا يفرق بين الأغنياء والفقراء. وأصاب الدول العظمى بأكثر ممـــا أصاب صغار الدول وأفقرها. واكتشـــف العالم أنه لا بديل عن التعاون الدولى على أوسع نطاق لدرء الخطر. فضلاً عن أن الجميع يتشاركون فى الاستفادة أو المعاناة من انفتاح السماوات والأجواء بين الجميع. وتتلخص دبلوماســـية مصر فى التالى:

** بذل جهود واسعة لمواجهة الوباء، بالتعاون مع مؤسســـات الأمـــم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية WHO ومجموعة العشرين G.20.

** التعاون مع دول الاتحاد الإفريقى وحشـــد جهود مكافحة المـــرض وتوفير التمويل وتيسير المساعدات والخبرات لمن يحتاجها.

** تشـــارك مصر فى قيـــادة جهود مواجهة أزمة البيئة والمناخ والتلوث الذى تتســـبب فيه بالأكثر الـــدول الصناعية الكـــبرى، ووقع اختيـــار العالم على عقد مؤتمر المناخ COP 27 فى شرم الشيخ فى نوفمبر 2022 بإذن الله.

دبلوماســـية مـــصر والاخلاقـــا امهات الافكار السياسية:

تعتـــز الدبلوماســـية المصرية بأنها تمثل بلداً عريقاً، سياســـته «تحمى ولا تهدد وتصون ولا تبدد» حسبما وصفها الرئيس جمال عبد الناصر. أو كما وصفها مؤخراً الرئيس عبد الفتاح السيسى بأنها قوة كبرى للدفاع عن أرضها ومصالحها، وليست موجهة للعدوان على أحد. ولهذا تذكر دول العالم الثالث مصر – وبخاصة فى الدول العربية وإفريقيا – بأنها البلد الذى ساند حركات التحرر من الاستعمار فى وقت عبـــد الناصر وشركائه من زعماء زمنه. وتعتـــز دول وقبائل إفريقية بأنها جاءت من أصـــول فرعونية. ويعجبون بمصر لأنها بيضاء (الشـــمال) وسوداء (النوبة وتـــوت عنخ آمون) ومســـلمة (الأزهر) ومســـيحية (الكنيسة القبطية الأرثوذكسية). وذكرت حرم أحد السفراء العرب مرة أنها لم تعـــرف فى طفولتها صحيفة سوى الأهرام ولا مجلة إلا المصور ولا مطربين إلا أم كلثوم وعبد الوهاب ولا فنانين إلا فاتن حمامة ويوســـف وهبى. وتلك هى قوة مـــصر الناعمة. ومع ذلك فمع انفتاح العالم بصورة غير مســـبوقة نتيجة ثورة الاتصالات والمواصلات جدت على دبلوماسيتنا تحديات جديدة عالجتها بشيء من الجرأة والكفاءة والنشاط وربما بالمبادرة «بالهجوم الوقائى ومن بين هذه التحديات نتذكر موضوعات:

1 – حقوق الإنســـان التى تتوســـط أهم موضوعات العلاقات الخارجية. غير أن تطورات كثيرة جـــرت على الموضوع الذى صار يســـتخدم أحياناً كأقوال حق يراد بها باطـــل. وعندما اختلطت الأمور حرصت مـــصر على تعريـــف المقصود بحقوق الإنســـان خاصة فى مفاوضاتها لاتفاق المشـــاركة مع الاتحاد الأوروبى. فكانت أول دولة ينـــص اتفاقها على أن حقوق الإنســـان هى تلك التى وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنســـان الصادر عن الأمم المتحدة ســـنة 1946 ومع الأخذ فى الاعتبار «اختلاف الخصوصية الثقافية للمجتمعات». خاصة بعد أن ذكرنا وزير الخارجية عمرو موسى أن أول سفير لمصر فى الأمم المتحـــدة الدكتور محمود عزمى كان بين من قاموا بصياغة هذا الإعلان.

2 – جدت على حقوق الإنسان أبعاد جديدة شـــملت المطالبة بإيقاف عقوبة الإعدام، وردت مصر بـــأن بقاء العقوبة يتوافق مع ثقافتنـــا وأيضاً كبديل للأخذ بالثأر. كما أن فى الولايات المتحدة الأمريكية ولايات مازالت تتمسك بهذه العقوبة.

3– كذلـــك جـــدت المطالبـــة بمنع الحق فى تعـــدد الزوجات. وشرحت مصر موقفهـــا القوى من أن تعـــدد الزوجات – بالرغم من أنـــه منبوذ اجتماعياً – هو البديل الأخلاقى والمحترم لسماح الثقافة الأوروبية بالجمع بين الزوجة والعشيقة والأبناء غـــير الشرعيين، خلافاً لازدواجية المعايير الأوروبيـــة لدرجة غض الطرف عن زواج زعامات إفريقية غير مســـلمة بعشرات الزوجات. وغـــض الطرف عن رئيس دولـــة أوروبية متزوج وتقيم معه العشيقة وابنتهما غير الشرعية فى القصر الجمهوري!!

4– وبـــرزت مؤخراً المطالبة «بحرية التوجـــه الجنـــسى ونجحـــت – بجرأة منقطعة النظير – فى فرض نفســـها فى الغرب. ورأينا صـــورة جماعية لزوجات رؤســـاء دول وحكومات مشـــاركين فى إحدى القمم، يتوســـطهن رجل بوصفه «قرينة» أحد الزعمـــاء. وهو أمر حذرنا بعـــض الشركاء من مجـــرد إدراجه على أجندة المناقشات فى مؤتمر تشاورى لأنه كفيل بإفساد نظرة الرأى العام المصرى تجاههم .... فتراجعوا!!

5 – وتنشـــط دبلوماسيتنا – سواء الاخلاقية أو الآخـــذة بالمبادأة – لمواجهة الكثير من الموضوعات التى تعامل بمعايير مزدوجة مثـــل ملف التســـلح النووى، ومبادرة مصر بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة الذرية. وقد أثار مسئول أمريكى كبير ضحكات سامعيه فى ندوة بالقاهرة عندما قـــال إن التعامل مع تملك القنابل الذرية يختلف حسب الدولة المالكة، وما إذا كانت دولة ديمقراطية لأن ذلك يضمن صدور قرار استخدام السلاح الذرى من حكومة منتخبة. فســـألناه إن كان يوافق على أن يكون بين ضحايـــا القنبلة التى تمتلكها أكبر ديمقراطية فى العالم وألقتها على هيروشـــيما وناجازاكى. فبهت الذى كفر وضحكنا معاً.

يضاعـــف كل ذلك من مســـئوليات دبلوماسيينا كى يذاكروا دروسهم جيداً، ويثقوا ببلدهم وبأنفســـهم، ويتسلحوا بدراســـة مواقف مصر بأشـــد العمق والصلابة بل «والمشـــاغبة الذكية» التى تمكننا من الدفـــاع والحديث الواثق عن سلامة سياســـتنا التى نعتز بها ونثق فى وجاهتها. وهى مســـئولية نحن أهل لها وواثقون من قدرتنا على الاضطلاع بها.

المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية (2021)

يوافق العام الجارى (2022) مرور مائة عام على إنشاء وزارة الخارجية المصرية، حيث تعود بداياتها إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر مع بدايات حكم محمد على ومحاولاته بناء الدولة الحديثة والنظام الإدارى الذى أسسه لتحديث وإدارة الدولة. ولم تكن الوزارة حينئذٍ مؤسسة متكاملة بالمعنى المعاصر، وإنما كانت مجرد أحد الدواوين التى عنيت أساساً بالشئون المتعلقة بـ«التجارة والمبيعات»، وعُرِفَت فى ذلك الزمان باسم «ديوان الأمور الإفرنكية والتجارة».

سفير د. عزت سعد
saad.ezzat@gmail.com

وفى أعقاب فترة محمد على، استمر هذا التنظيم دون تعديلات كبرى، وأصبح ديوان الخارجية واحداً من أربعة دواوين رئيسية فى الدولة. وفى عصر إسماعيل، تغيرت ملامح الحكم فى مصر عام 1878، وجرى تغيير أسماء المؤسسات من «دواوين» إلى «نظارات». وكان ذلك فى أول مجلس نظَّار مسئول ومستقل عن الخديوى، عرفته مصر فى تاريخها الحديث، حيث ترأس «نوبار» باشا رئيس مجلس النظَّار أول نظارة للخارجية. ومع إعلان بريطانيا الحماية على مصر خلال الحرب العالمية الأولى، تم إلغاء أغلب مظاهر السيادة المصرية، وأبرزها وزارة الخارجية بطبيعة الحال، بوصفها المؤسسة المعنية بالسياسة الخارجية تخطيطاً وتنفيذاً.

ومع تصريح الحكومة البريطانية عام 1922، والذى أعلنت فيه من جانب واحد أنها ترغب فى الاعتراف بمصر بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، مع بعض التحفظات فيما يتعلق بمستوى التمثيل الدبلوماسى المصرى الذى اقتصر على «وزير مفوض» أو معتمد سام بلقب وزير، تبلورت ملامح الدبلوماسية المصرية فى صورتها الحديثة، حيث عادت وزارة الخارجية المصرية للوجود مرة أخرى فى 15 مارس 1922. وكان أحمد حشمت باشا أول وزير لها، وهو الذى وضع اللبنة الأولى لهيكلها التنظيمى. وبدأت مصر فى إيفاد مبعوثين للخارج، والتفاوض من أجل تحقيق الاستقلال التام. ومع انضمام مصر إلى عصبة الأمم فى 26 مايو 1937، فى أعقاب معاهدة 1936، اتسع التمثيل الدبلوماسى والقنصلى المصرى ليشمل الأغلبية الساحقة من دول العالم، وباتت مصر لاعباً رئيسياً فى مجال الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف، حيث ساهم أبناؤها فى صياغة وثائق دولية بالغة الأهمية، تمثل الأطر القانونية للتنظيم الدولى المعاصر، مثل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وغيرهما.

ولقد كانت لمصر دائماً سياسة خارجية تتفاعل من خلالها مع إقليمها ومع العالم، وعلى مدى العقود السبعة الأخيرة، توسعت دوائر الحركة أمام السياسة الخارجية المصرية، وتعددت أدوارها فى القضايا الإقليمية والعالمية، كما أن ما شهدته البيئة الدولية من تغيرات عميقة فى طبيعة النظام الدولى وعلاقات القوى، وتحولات النظام الاقتصادى الدولى، والأبعاد التى أخذتها ثورة المعلومات والاتصالات، إلى جانب ظهور دور العامل الثقافى فى العلاقات الدولية. كل ذلك ألقى بظلاله على السياسة الخارجية المصرية، وأضاف إليها أعباءً سواء على مستوى الإدراك والتحليل أو على مستوى الممارسة، ليصبح من أهداف هذه السياسة خلق بيئة إقليمية ودولية مواتية، لتحقيق وتوفير متطلبات إعادة البناء الداخلى، والإسراع بتحقيق التعافى الاقتصادى والاجتماعى.

ومن ثَمَّ، كان من الواجب إنشاء منبر مصرى يمثل إدراك المجتمع المدنى المصرى لهذه المتغيرات، ويسهم بخبراته فى مناقشة قضاياها، وتعميق وعى الرأى العام بها. وعلى هذا، تلاقى فكر نخبة من المهتمين بالسياسة الخارجية حول هذه الأهداف، وجاءت فكرة إنشاء المجلس المصرى للشئون الخارجية ليكون أحد رواد منظمات المجتمع المدنى فى مجال السياسة الخارجية المصرية. وتتمثل رؤية المجلس فى كونه منبراً حراً ومحايداً لتحقيق فهم أفضل لسياسة مصر الخارجية. وفى هذا السياق، تتجسَّد رسالة المجلس فى العمل على تحقيق الفهم الموضوعى والعميق لكافة القضايا الخارجية على المستويين الإقليمى والدولى، من أجل خدمة المصالح الوطنية المصرية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، وإثراء وتعميق النقاش العام فى مصر حول القضايا الخارجية والمشكلات المرتبطة بها، خاصة ما هو جديد منها، وإلقاء الضوء على علاقة تلك القضايا بمصالح مصر العليا وأمنها القومى تأثيراً وتأثراً.

وقد انعكس هذا الهدف فى أنشطة المجلس المختلفة، وفيما يعقده من مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة ولقاءات عامة لأعضائه.

وفى إطار أنشطته المنتظمة، عقد المجلس مؤتمره السنوى لعام 2021، فى 28 ديسمبر الماضى، تحت شعار «التنافس الإستراتيجى الأمريكى/ الصينى وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط»، وذلك بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين والدبلوماسيين. وقد رحَّب السفير/ د. منير زهران رئيس مجلس

الإدارة بالمشاركين والحضور فى الجلسة الافتتاحية، وألقى السيد السفير/ عمر عامر مساعد وزير الخارجية لمكتب السيد الوزير كلمة أشاد فيها بجهود المجلس فى متابعة القضايا الدولية المختلفة، مشيراً إلى أهم توجهات سياسة مصر الخارجية خلال السنوات السبع الماضية والارتباط الوثيق بين عملية التعافى الداخلى والدور النشط والفاعل للسياسة الخارجية فى المحافل المختلفة الإقليمية والدولية.

وقد جرت أعمال المؤتمر على ثلاث جلسات، كالتالى:

الجلسة الأولى: رؤى القوى المتنافسة الرئيسية:

قُدِّمت فى هذه الجلسة، التى ترأسها السيد السفير/ عبد الرؤوف الريدى الرئيس الشرفى للمجلس، ثلاث ورقات حول رؤى كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية، قدَّمها، على التوالى، كلٌ من الأستاذ الدكتور/ محمد كمال أستاذ العلوم السياسية، والسفير/ د. عزت سعد، والسفير/ د. علاء الحديدى عضو المجلس.

وقد تمَّت الإشارة فى هذه الجلسة إلى أن عالم اليوم يتشكل، على نحوٍ متزايد، من خلال التنافس بين الولايات المتحدة والصين، حيث يسعى كل طرف إلى تعظيم مصالحه وحشد الحلفاء والشركاء لتعزيز قوته ونفوذه فى مواجهة قوة ونفوذ الطرف الآخر، وهو ما يعنى المزيد من التنافس والاستقطاب. ومن ثمَّ، تسعى الدول إلى الحفاظ على نوع من التوازن، قدر الإمكان، تجاه هاتين القوتين العظميين. ويستلزم ذلك توظيف الأوراق والأدوات الضرورية التى تخلق مصالح مشتركة مع كل منهما.

كذلك تمَّت الإشارة إلى أن المخاوف الأمريكية من صعود الصين قديمة، وتفسر جزئياً على الأقل الزيارة التاريخية للرئيس الأسبق نيكسون والتطبيع التاريخى للعلاقات الدبلوماسية مع الصين فى أوج الحرب الباردة. وكانت الافتراضات التى حكمت المقاربة الأمريكية للعلاقات مع الصين هى أنه بعد احتوائها أو الترحيب بها فى النظام السياسى والاقتصادى الدولى، ستصبح جزءاً من هذا النظام، وستتصرَّف وفقاً لقواعده، وبعد خصخصة اقتصادها وظهور طبقة متوسطة قوية ومزدهرة فى البلاد، ستتحرَّر الصين من النظام الشيوعى، وتصبح جزءاً من النظام الليبرالى الدولى. فلم يكن يُنظَر إلى الصين فى الولايات المتحدة باعتبارها خصماً أيديولوجياً، حيث كان هناك أمل دائماً فى أنها «ستتحرَّر» فى النهاية. وقد ثبت خطأ هذه الافتراضات، بل وسذاجتها فى النهاية.

ومن الطبيعى اليوم، بعد أن باتت القوة الاقتصادية الثانية والتجارية الأولى عالمياً، أن تسعى الصين إلى وضعية ونفوذ دوليين يتفقان مع هذا الوزن الاقتصادى والتجارى الهائل. وقد تم تناول مجالات التنافس والتى تشمل ما هو اقتصادى تقنى، وعسكرى إستراتيجي، وقِيَمى وأيديولوجى، إلا أنه من المُستبعَد، رغم ذلك، تحول التنافس بين البلدين إلى مواجهة عسكرية شاملة؛ نتيجة حالة الاعتماد المتبادل بين الجانبين، بما فيها المبادلات التجارية الضخمة داخل كلٍ منهما من مستثمرى كلا البلدين.

كما أشارت الجلسة إلى أن منحنى توطيد العلاقات الروسية/ الصينية مدفوع بالتوترات الأمريكية مع كليهما، سواء فى أوكرانيا ومنطقة شرق أوروبا أو فى منطقة بحر الصين الجنوبى وتايوان وهونج كونج. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن هناك مخاوف روسية مشروعة «مكتومة» من الصين، نتيجة التزايد السكانى الضخم داخل الصين،

المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية (2021)

إلى جانب التفـــوق الاقتصادى النوعى للصين على روسيا، ونظرة هذه الأخيرة إلى نفسها كشريك أصغر للصين، لاسيَّما فى ظل ما تشهده الســـاحة الدولية الآن من تسخير الصين لإمكاناتها الاقتصادية الهائلة للعب دور سياسى عالمى.

كذلك تم التأكيد على حرص روسيا والصين عـــلى أن علاقاتهما لم تصل إلى حد التحالف، وهو مـــا يعكس مواقف كل منهمـــا بشـــأن بعـــض القضايا الإســـتراتيجية، وعلى ســـبيل المثال لم تعترف الصين بضم روسيا شبه جزيرة القـــرم، كما لم تعترف باســـتقلال كلٍ من أبخازيا وأوســـيتيا الجنوبية، اللتين اعترفت بهما روسيا كدولتين مستقلتين.

الجلسة الثانية: ساحات التنافس الأمريكى/ الصينى، ومواقف الأطراف المتحالفة:

تناولت الجلسة، التى ترأسها السفير/ محمد العرابى وزير الخارجية الأســـبق، أوراقاً ثلاث؛ ركزت الأولى منها على الاتحاد الأوروبى وموقفه تجـــاه كلٍ من القوتين المتنافستين، فيما تناولت الثانية مواقف القوى الرئيسية فى آسيا (اليابان – كوريا الجنوبية – الهند – الآسيان – أستراليا)، بينمـــا ألقت الورقة الثالثـــة الضوء على التوازنات فى منطقة وســـط آســـيا بعد الانســـحاب الأمريكى من أفغانســـتان. وقـــدَّم الأوراق، على التـــوالى، كلٌ من د. جمال عبدالجواد مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ود. محمد فايز فرحـــات مدير مركز الأهرام، والسفير/ على الحفنى عضو المجلس.

ولقد أوضحت هذه الجلسة أن الاتحاد الأوروبى ســـيعمل جاهـــداً على محاولة إقامة جسور تواصل بين الولايات المتحدة والصـــين، نظراً للعلاقـــات القوية التى تربطه بكلٍ منهمـــا، وكذا محاولة اتخاذ موقف وســـط فى ظل الانقسام الأوروبى العام تجاه الصين؛ بين دول أعضاء داعمة وأخرى رافضة داخل الاتحاد. كما كشفت عـــن أن الآليات الأمنيـــة التى انخرطت فيها الولايات المتحـــدة فى منطقة المحيط الهنـــدى – الهادى، مثل «حـــوار الأمن الرباعى» والشراكـــة الأمنية المعززة التى عُقدت فيما بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحـــدة الأمريكية والمعروفة اختصاراً بـ«AUKUS»، لا تســـتهدف إطلاق صدامات عســـكرية مع الصين، بقدر محاولة الضغـــط عليها وإجبارها عـــلى احترام مصالـــح الـــدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة فى هذه المنطقة من العالم. وبالنســـبة للقضية الأفغانية، ستحاول كلٌ من الصين وروسيا مواجهة التركة الأمريكية بأفغانستان، عبر محاولة ترويـــض حركة طالبان واســـتقطابها، وإغرائها مالياً، ومن خلال مبادرة الحزام والطريق من ناحيـــة، ومن ناحية أخرى من خلال الاتحاد الأوراسى.

وقد تمَّت الإشارة إلى أنه على النقيض من الولايـــات المتحـــدة، تجنَّبت الصين التحالفات الرسمية، استناداً إلى نظرتها الواضحـــة للعلاقات الدوليـــة ورغباتها العملية فى تجنب مخاطر التورط. وبدأت الصين سلســـلة من الآليـــات المتعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاى للتعاون، والآليات التـــى تقودها رابطة أمم جنوب شرق آســـيا «آســـيان» والتى تستبعد الولايات المتحدة، مثل «آسيان+ الصين»، و«آســـيان3+ (الصين واليابان وكوريا الجنوبية)». ومن الناحية الرســـمية، لا يوجد لدى الصين ســـوى حليف رسمى واحد هو كوريا الشـــمالية، التى تربطها بالصـــين معاهدة دفاع مشـــترك. ومع ذلك، تتمتـــع الصين بـــشراكات عديدة حول العالم، على قمتها كل من روســـيا وباكستان وإيران.

الجلســـة الثالثة: الشرق الأوسط والتنافس الدولى:

ألقت هذه الجلســـة، التى ترأســـها الأستاذ الدكتور/ على الدين هلال عضو مجلـــس الإدارة، الضوء على مواقف دول منطقة الشرق الأوســـط وسط التنافس الدولى الراهن، حيـــث قُدِّمت فيها ثلاث أوراق؛ تناولت مواقـــف القوى الإقليمية غير العربية (تركيا – إيران – إسرائيل)، ومواقـــف الدول العربية، وكـــذا الرؤية المصرية وخيارات الحركـــة؛ قدَّمها، على التوالى، كلٌ من الأستاذة الدكتورة/ نيفين مسعد أستاذ العلوم السياسية، والأستاذ الدكتور/ أحمد يوســـف أحمد أســـتاذ العلوم السياسية، والسفير/ د. محمد بدر الدين زايد عضو المجلس.

كشفت المناقشات عن الدور التخريبي الذي تقوم به الدول الإقليمية غير العربية وتهديدها لأمن المنطقة واستقرارها. وقد تم التأكيد عـــلى أن التصدُع الذي أصاب النظـــام العربي هو مـــا أدى إلى تعاظم النفوذ الإقليمي لهـــذه الدول، الأمر الذي يفرض على الدول العربيـــة تفعيل آلية للأمن الجماعي والتوافـــق حول ماهية وأولويات المخاطر التي تواجه المنطقة، بما فى ذلك محاولة إحياء الجهود الرامية إلى إقامة القوة العربية المشتركة، التي قادتها مصر عام 2015، ولم تثمر عن ميلادها، بسبب مواقف بعض دول الجامعة.

كما أوضحـــت الجلســـة أن تداخل

المصالح الاقتصادية بين القوتين المتنافستين الأمريكية والصينية من شأنه فرض المزيد من قيود الحركة على الدول العربية، التى لها علاقات قوية متوازية مع كلٍ من هاتين القوتين؛ فالولايات المتحدة لها علاقات قوية جداً مع الجانب العربى، لا سيما فى الجانب الأمنى والعسكرى، فيما أن العلاقات العربية / الصينية قوية هى الأخرى فى الجانب الاقتصادى والتجارى. ومن ثمَّ، فالسبيل الوحيد الذى يجب على الدول العربية أن تسلكه هو محاولة إقامة - أو الحفاظ على - علاقات متوازنة قدر الإمكان مع كلٍ منهما. ذلك لأن النموذج الحالى للنظام الدولى فيه من المعالم ما يسمح للقوى الصغيرة والمتوسطة – على المديين المتوسط والطويل - بهامش أكبر من المناورة وحرية الحركة، بحيث إنها إذا اضطُرَّت، بحكم مصالحها، إلى الاختلاف مع هذه القوة أو تلك، فإنها على الأقل – وإنْ لم تأمن عقاب هذه القوة – ستجد مَن تطلب دعمه لكى تتلافى الأضرار المترتبة عليها من قِبَل القوة الأخرى. ويُتصوَّر أن يكون هذا هو الإطار البنيوى الذى يمكن أن تقوم الدول العربية بالتحرك والمناورة فيه. ومع ذلك، يُشار هنا إلى أن الدول العربية ستحاول جاهدة الحفاظ على التوازن، ولن تضطر إلى الالتجاء إلى إحدى القوتين إلا إذا أُجبِرَت على هذا. علماً بأن أوراق المنطقة العربية ليست صفراً؛ فالولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تستفيد من هذه المنطقة، وتكفى الإشارة إلى أن نصف مبيعات السلاح الأمريكى فى عام 2020 ذهبت إلى منطقة الشرق الأوسط، استأثرت السعودية وحدها بالربع منها. وبالتالى فإن مجرد إبداء رغبة طفيفة فى تنويع دول المنطقة لمصادرها من السلاح من شأنه أن يعطى رافعة للمواقف العربية. وبالتالى فى حال وُضعت الدول العربية فى خانة الاختيار بين القوتين، فإنها ستحاول الحفاظ على التوازن واستمرار العلاقات مع كلتيهما، وإلا فسيكون هناك تحكيمٌ للمصالح، فى ظل وجود ظروف بنيوية أفضل لممارسة قدر أكبر من المناورة.

وقد تطرَّق المشاركون إلى مسألة انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، حيث أشار معظمهم إلى أن فكرة الانسحاب ذاتها مستحيلة؛ لأن لدى الولايات المتحدة مصالح كبيرة فى المنطقة، ليس بالضرورة لذاتها، وإنما لشركاتها ولحلفائها؛ فالنفط الخليجى يمول أهم حلفائها؛ إذ أن 92% من النفط الذى تحصل عليه اليابان يأتى من الخليج، فيما تكون حصة كوريا الجنوبية 69%. هذا بالإضافة إلى مبيعات السلاح الأمريكية على النحو المشار إليه عاليه. وبالتالى، يُتصوَّر أن الانسحاب يتمثل فقط فى إقلاع الولايات المتحدة عن مغامراتها العسكرية الحمقاء التى باءت جميعها بالفشل، ليس إلا.

من جهةٍ أخرى، ثمَّنت الجلسة مبادئ السياسة الخارجية المصرية، من حيث تنويع الخيارات السياسية ومصادر السلاح، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، والحفاظ على سيادتها الإقليمية، وعدم التحيز لطرفٍ على حساب آخر بما يضر بالأمن القومي للدول الأخرى، وحل المنازعات بالوسائل السلمية. وفى هذا السياق، دعت الجلسة إلى أهمية مضي مصر قدماً في تقليل الاعتماد على الخارج، وتنويع خيارات السياسة الخارجية المصرية تجاه القوى المختلفة، وكذا البناء على سياسة تنويع التسلح التى بدأتها مصر منذ عام 2014، بل والشروع فى سياسات غير متسقة إذا تطلب الأمر ذلك، على أساس ما يسمى بـ«التحالفات المرنة» أو «المؤقتة» بما يحمى المصالح المصرية، متى اقتضت الظروف ذلك، وأيضاً تدعيم شبكة تحالفات جديدة، على شاكلة منتدى شرق المتوسط والتعاون الثلاثى مع الأردن والعراق، بما يحقق مصالحها، ويعزز من مرونة حركتها فى ظل التقلبات الدولية الجارية وما يليها من تطورات. بما فى ذلك ضرورة تفعيل وتنشيط الدور المصري عربياً وإفريقياً، وارتباط هذا الدور بشدة بعملية التعافي الاقتصادي والإنجازات التى حققتها الدولة المصرية على الصعيد الداخلى.

هذا، وقد خلصت أعمال المؤتمر إلى التأكيد على الحاجة إلى إطلاق مبادرات تستهدف لمّ شمل الدول العربية فى إطار جامعة الدول العربية، وحشد الأشقاء الأفارقة لدعم قضايا ورؤى ومواقف الدول العربية من القضايا المختلفة، وقد طُرِحَت في هذا السياق فكرة صياغة إستراتيجية عربية شاملة للأمن القومي العربي، لاسيَّما وأن المشاركين بالمؤتمر توافقوا على أن نظاماً عالمياً جديداً يوشك أن يُولَد، مع تعاظم احتمالات تَكَوّن نظام عالمى غير قطبى، يتضمَّن إعطاء دور أكبر للدول المتوسطة أو القوى الإقليمية للعب دور أقوى، أكثر من احتمالات تَكَوّن نظام عالمى ثنائى القطبية، أو متعدد الأقطاب.

دور الدبلوماسية المصرية قبل وفى أعقاب الحروب والثورات

ينشط دور الدبلوماسية عادة فى سماء العلاقات الدولية قبل نشوب الحروب وفى أعقاب الحروب والثورات، لتنفيذ ما هو مطلوب منها تنفيذه فى الحدود المرسومة لها من السلطات التنفيذيةً مع ترك التفصيلات الفرعية للدبلوماسيين لمعالجتها وفقاً لخبرتهم فى هذا المجال.

سفير عزت البحيرى
رئيس مجلس إدارة
الجمعية المصرية للأمم المتحدة

وعند نشوب الحرب يكون الدبلوماسيون فى وضع استعداد لطى أوراقهم بعد عدم نجاح جهودهم التى بذلوها بكل أمانة وإخلاص لمنع قيام الحرب، وفى هذه الحالة يأخذ العسكريون بزمام الموقف، ولذلك من الخطأ الجسيم التقليل من أهمية وتقدير ما للدبلوماسية المصرية من رسالة سامية تتفانى فى أدائها بدافع تحقيق المصالح الوطنية العليا والدفاع عن الأمن القومى المصرى والعربى وهو أمر ظهر واضحاً فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) حيث نجحت تحركات الدبلوماسية بمساندة دول العالم الثالث التى كانت تقاوم الاستعمار فى إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ قراراً بوقف القتال.

ونظراً لاستمرار القوات المعادية فى هجومها كان للدبلوماسية المصرية دور ما فى تحرك العالم ضد القوات المعتدية ومساندة الدول العربية لمصر وقيامها بنسف أنابيب البترول، وقيام الاتحاد السوفيتى بإصدار إنذار باستخدام القوة النووية فى حال استمرار العمليات القتالية وهو ما جعل الولايات المتحدة تتراجع عن موقفها المساند للعدوان، وأدى إلى وقف تغلغل القوات المهاجمة وقبول إنجلترا وفرنسا وقف إطلاق النار فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦. وتحت الضغوط الدولية والفضيحة التى كشفت المؤامرة على مصر أنزل العلم البريطانى من فوق هيئة قناة السويس ببورسعيد، وانسحبت القوات المعادية من بورسعيد فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦، وفى اليوم التالى تسلمت السلطات المصرية مدينة بورسعيد واستردت قناة السويس

وأصبح هذا اليوم عيداً قومياً للمدينة أطلق عليه عيد النصر.

وخرجت مصر من هذه الحرب منتصرة، وانطلقت حركات التحرر فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نحو آفاق الاستقلال والحرية، وأنهت الهيمنة الأنجلو فرنسية التى استمرت لعدة قرون. وبالمقابل صعد نجم قوة جديدة هى الولايات المتحدة التى برز دورها فى الحرب العالمية الثانية

وما بعدها ثم أتاح لها دورها فى العدوان الثلاثى على مصر مسرحاً جديداً نفذت من خلاله إلى منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق المتوترة. كما كان من نتائج فشل العدوان الثلاثى إعلاء شأن مصر إقليمياً ودولياً وتبوأها مركز الصدارة لريادة الوطن العربى بوجه خاص ودول العالم الثالث المتطلعة إلى الحرية والاستقلال بوجه عام.

كما أن الدبلوماسية المصرية لم تغب عن نكسة يونيو ١٩٦٧، بل كان لها دور كبير فى الأمم المتحدة وكافة المحافل الدولية لعرض القضية المصرية وإظهار عدوانية إسرائيل وفضح أكاذيبها التى قلبت الحقائق. ولم يكن للدبلوماسية المصرية دور فى اتخاذ قرار سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء فى مايو ١٩٦٧ (وهو القرار الذى أدى إلى وقوع الحرب). وكان دورها هو تنفيذ القرار بعد اتخاذه. كما جاءت موافقة مصر على مبادرة روجرز الأمريكية كأول خطوة ناجحة للدبلوماسية المصرية، حيث وضعت إسرائيل لأول مرة أمام الأمر الواقع وكشفت ادعاءاتها الكاذبة بأنها دولة مسالمة.

كما كان للدبلوماسية المصرية دور رئيسى فاعل فى الإعداد لحرب تحرير سيناء عام ١٩٧٣. حيث ترافق مع الإعداد العسكرى للحرب جهد دبلوماسى رائع مع العالم العربى والعالم الخارجى والقوى الدولية الفاعلة، مما دفع المملكة العربية السعودية مع نشوب الحرب إلى حظر تصدير البترول مما أحدث ارتباكاً دولياً دفع القوى العظمى للتحرك دبلوماسياً لاحتواء القتال. أما على المستوى الدولى وقبل أسابيع من الحرب قام وزير الخارجية المصرى فى ذلك الوقت الدكتور محمد حسن الزيات بزيارة العديد من الدول الغربية لشرح الجهود المصرية بشأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ للتوصل إلى حل سياسى. وقد انتهت جولة سيادته فى نيويورك مع نشوب الحرب وبداية التحرك الدبلوماسى الأمريكى بقيادة هنرى كيسنجر.

وفى نفس الوقت وإدراكاً من الرئيس السادات لأهمية الدور الأمريكى فى عملية التوصل إلى السلام، فتح الرئيس السادات قناة اتصال مع مستشار الأمن القومى الأمريكى كيسنجر فبعث إليه بمستشار الأمن القومى المصرى السيد حافظ إسماعيل، حيث تم بينهما لقاءان أحدهما فى باريس والآخر فى واشنطن

نبيل العربى

محمد حسن الزيات

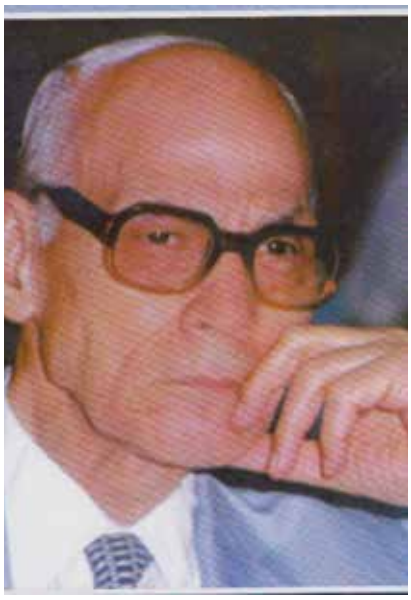

حافظ اسماعيل

لم يكللا بالنجـــاح، إلا أن هذه النتيجة كانت من العوامل التى ساهمت فى قرار الحرب، ودفعـــت القيادة المصرية لدعم العلاقات مع الاتحاد الســـوفيتى، والتى كان قد شـــابها بعض الغيوم بعد قرار إبعاد الخبراء العسكريين السوفيت من مصر، وبدأت منذ ١٩٧٣ سلســـلة من زيـــارات كبار المســـئولين المصريين إلى موســـكو بدأت بالدكتور عزيز صدقى رئيس الـــوزراء والذى كانـــت تربطه علاقات وثيقة مع القادة الســـوفيت ثم المشـــير أحمد إسماعيل وزير الدفاع، ثم حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى المـــصرى. وقد نجحت هـــذه الزيارات فى اســـتجابة القادة السوفيت للمطالب العســـكرية المصرية والإعلان بأن لمصر الحق فى تحرير أراضيها بكل الوسائل.

وتجدر الإشـــارة إلى اللقـــاء المهم السابق الإشارة إليه بين وزير الخارجية المصرى الشـــجاع الدكتور محمد حسن الزيات ومستشار الأمن القومى الأمريكى كيسنجر بعد بدء الحرب مباشرة، والذى أشار فيه كيسنجر إلى رغبته فى أن ينقل وزيـــر الخارجية المـــصرى إلى القاهرة اقتراح صدور قرار مـــن مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النار مـــع إعادة الحالة إلى ما كانت عليه أى التقهقر خلف قناة الســـويس. ورد الوزير الدكتور محمد حســـن الزيات بأن هـــذا الاقتراح غير مقبول وغير قابل للنقـــل للقاهرة وأن الاقتراح المقبول هو إيقاف النار والعودة إلى الحالة التـــى كانت عليها قبل حرب ١٩٦٧.

دور الدبلوماسية بعد انتهاءالحروب:

عندما يتوقـــف إطلاق النـــار وتنتهى الحروب تأخذ الدبلوماســـية على الفور مكانهـــا فى المراكز الأولى مـــن ميدان الواجبـــات والمهام والمســـئوليات، التى يتعين عـــلى الدولة منتـــصرة كانت أم منهزمة أن تبذل الجهد حيالها على أيدى الدبلوماســـيين الذين يـــوكل إليهم أمر التحدث باسمها فى المؤتمرات والمنظمات الدولية، حتى يستخلص العضو المنهزم ما يمكن اســـتخلاصه مـــن حق يطمع الطرف الآخر فى أن يســـلبه منه كمغنم من مغانـــم الحرب. وهو أمـــر يتنافى مع ما ينص عليه ميثـــاق الأمم المتحدة من عدم الســـماح للمعتدى بالحصول على ثمرة عدوانـــه بعد أن وقعت الدول الأعضـــاء فى منظمة الأمـــم المتحدة على ذلـــك الميثاق باتفاقهـــا ورضاها، وهو ما فعلته الدبلوماســـية المصرية بقيادة وزير الخارجيـــة الهمام محمود رياض سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة أو على مســـتوى العلاقات الثنائية مع الدول المختلفة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧. وكذلك ما فعلته الدبلوماســـية المصرية عقب انتصار أكتوبر ١٩٧٣ على إسرائيل بقيادة وزير الخارجية المصرى الشجاع الدكتور محمد حسن الزيات، ثم الوزير النشط إسماعيل فهمى. وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماســـية المصريـــة لم يقف دورها عند تحقيق النصر، بل امتد حتى عـــودة كافة الأراضى المصريـــة المحتلة وآخرها طابا عام ١٩٨١.

دور الدبلوماسية المصرية فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير وثـــورة التصحيح ٣٠ يونيو ٢٠١٣:

فى أعقـــاب الثورات التـــى تقوم فى بلد من البلاد بهـــدف إصلاح الأوضاع الفاسدة وتغليب المصلحة العليا للوطن كثـــورة ٢٥ ينايـــر ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣. تقوم الدبلوماســـية من خلال البعثات الدبلوماسية والقنصلية للدولة فى مختلف دول العالـــم بشرح أهداف الثورة والرد على الدعايات المغرضة التى تكون قد نشرتها جهات معادية للثورة، وهو مـــا فعلته الدبلوماســـية المصرية بنجـــاح باهر بقيادة وزيـــر الخارجية الأسبق الدكتور نبيل العربى ثم الوزير محمد كامل عمـــرو فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى أبهرت العالم، وكانت الثورة الأكثر جذباً لاهتمـــام العالم فى التاريـــخ على الإطـــلاق، حيث حظيت بمتابعة من كافة شعوب العالم. وفى هذا المقام أود أن أشير إلى أبرز العبارات التى قالها رؤساء دول العالم فى هذه المناسبة بصرف النظر عـــن مواقفهم بعد ثورة التصحيح:

الرئيس الأمريكـــى أوباما: إن هناك

دور الدبلوماسية المصرية قبل وفى اعقاب الحروب والثورات

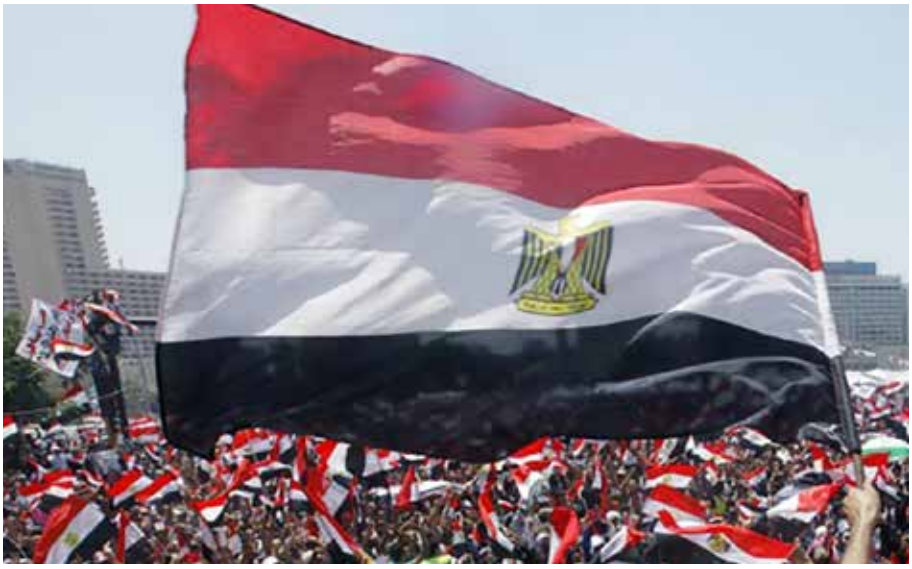

ثورة الثلاثين من يونيو

تاريخاً جديداً يتشكل فى مصر.... الشعب المصرى ألهم العالم كله.... نريد أن يتربى أبناؤنا بنفس الـــروح التى قامت عليها هذه الثورة ليصبحوا كشباب مصر.

رئيـــس وزراء بريطانيا كاميرون: يجب أن ندرس الثورة المصرية بالمدارس البريطانية.

رئيس وزراء إيطاليا برلســـكونى: لا جديد... المصريون يصنعون التاريخ كالعادة.

رئيس النمسا هاينز فيشر: الشعب المصرى أعظم شـــعوب العالم ويستحق جائزة نوبل للســـلام..... على شعوب العالم أن تتعلم منه كيف يحبون بلادهم إلى هـــذه الدرجة وكيـــف يخافون على بعضهم البعض.

وغنى عـــن البيان الإشـــارة إلى أن رسم السياســـة الخارجية فى مصر وفقاً للدســـتور الأخير وما سبقه من دساتير هو مـــن واجبات ومســـئوليات رئيس الجمهورية والحكومات توكل أمر تنفيذ ما ترسمه وتخططه للسياسة الخارجية إلى الدبلوماســـيين، الذيـــن يعملون فى إطار مرســـوم محدود وبالطرق التى يراهـــا الدبلوماسى كفيلـــة بالوصول إلى مـــا يتفق وما يتلقـــاه من تعليمات حكومته فى كل شـــأن يعرض ويتطلب منه السعى الدبلوماسى بوسائل تتماشى وأوضاع البلد الذى يعمـــل فيه، أى أن وزارة الخارجيـــة (وزيـــر الخارجية والجهـــاز الرئاسى المعاون له فى الديوان العام وســـفارات مصر فى مختلف دول العالم) تنفذ السياســـة الخارجية التى يرســـمها رئيس الدولـــة، ولكن دور الوزير يظهر فى طريقـــة تنفيذه لهذه السياســـة ومدى مهارته فى ذلك. دون الخـــروج عن الخطوط الإســـتراتيجية العامة التى يرســـمها رئيس الدولة وفى حدود المهام الموكولة إليه. وأخيراً يمكن القول بأن دور الدبلوماســـية المصرية وهامـــش الحركة المتاح لهـــا فى الإعداد لاتخاذ قـــرارات السياســـة الخارجية وتقديم الخيـــارات والبدائـــل لصانع القرار أو فى تنفيذها قد ارتبط بالمساحة التى ســـمحت فيها القيادة السياسية للدبلوماسية المصرية بالتحرك وهو أمر يخضع: أحيانـــاً لاعتبارات يراها رئيس الجمهورية كما حـــدث فى عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك حيث أوكل بعض ملفات السياسة الخارجية مثل موضوع القضية الفلسطينية وموضوع السودان لمجلس الدفاع الوطنى برئاســـة الوزير المرحوم عمر ســـليمان، وكما حدث فى عهد الرئيس الأسبق محمد مرسى الذى أوكل بعض ملفات السياسة الخارجية لمساعده ومستشاره للشئون الخارجية وأحيانـــاً أخرى لاعتبـــارات ذاتية مثل طبيعة العلاقة بين القيادة السياســـية وبين من يشغل منصب وزير الخارجية وطبيعة شـــخصية الوزير. ولكن تظل دائماً نوعية عمل هـــذا الجهاز (وزارة الخارجية) فى مجملهـــا تتصف بقدرة مهنية واحترافية عالية.

وفى الختام ليـــس من قبيل المبالغة أو المحاباة لـــوزارة الخارجية والتمثيل الدبلومـــاسى المصرى القـــول بأن كل الملفات التى أوكلـــت لجهات غير وزارة الخارجيـــة فى جميع العهـــود (جمال عبدالناصر - أنور الســـادات - حسنى مبارك - محمد مرسى) قد فشلت فشلاً ذريعاً خاصة بالنسبة للسودان والقضية الفلسطينية، الأمر الذى يؤكد أهمية دور التمثيل الدبلوماسى المصرى الذى يتمتع بمهارة ومهنية عالية تســـتحق الإشادة به. وأخيراً لايزال للدبلوماسيين المصريين قدرهم المتميز فى حالات السلم والحرب ومـــا يقومون به من جهـــود دؤوبة فى الحالتين لصالح رعايا ومصالح بلدهم، والعمل على كســـب المزيد من المؤيدين لقضاياها فى حال حاجتها لذلك والسعى لتدعيم الروابـــط الاقتصادية والثقافية والعلمية بهدف التوصل إلى جلب المنافع لها ودرء الأخطار عنهـــا، وهم فى هذه الميادين كلها يعملـــون فى مظهر كريم وتصرف حكيم، وهم خير دعاية لبلدهم وخير عنـــوان على ما بلغتـــه من تقدم ورقى فى كافة المجالات. وأنه ليهون كل ما تتكلفه الدولة من إنفاق على التمثيل الدبلومـــاسى بجانب ما لهذا التمثيل من جدوى ومظهر ومنفعة ودعاية يســـهم فيها الدبلوماسيون فى خدمة بلدهم، أما ما يتقلبون فيـــه من ترف على حد زعم بعض الناقدين والحاقدين فمردود عليه بأنه ترف مقســـوم عليهم أن يعيشوه بحكم مـــا تتطلبه هـــذه الوظائف من الاتصال بأرقى المجتمعات وما يقومون به من أنشـــطة اجتماعيـــة متعددة فى هذا المجال، كإقامة حفلات الاســـتقبال والغذاء والعشاء لتوثيق علاقاتهم بأهم الشخصيات السياســـية والاقتصادية والثقافية والحزبية ومن بيدهم مقاليد الأمور فى الدولة المعتمدين لديها.

وزارة بكل الوزارات

سفير أسامة توفيق بدر
osama56@hotmail.com

رغم أن وزارة الخارجية هى واحدة من أصغر الوزارات حجماً فى الدولة المصرية إذ أن الدبلوماسيين العاملين فيها هم أقل من ألف دبلوماسى، سواء فى ديوان عام وزارة الخارجية أو فى بعثاتنا بالخارج، إلا أنهم يبذلون جهوداً جبارة ولا يتصور كثيرون أن مثل هذا العدد القليل يمكن أن يغطى سطح الكون كله بعملهم، بل وأيضًا بتفوقهم وتميزهم وكفاءتهم بالمقارنة بدبلوماسيى دول كثيرة متقدمة.

وإذا تمعنا فى تقسيم الوزارة سنجد أن هناك تقسيماً سياسياً على أساس جغرافى، وتقسيماً فنياً، حتى يمكن أن تكون تلك الوزارة الصغيرة حجماً حلقة اتصال لكل الوزارات المصرية بالخارج، حتى الوزارات التى لها مكاتب خارجية فهم لا يزيدون عن ١٠٪ من الدول، ولكن باقى دول العالم يعمل بها رجال وزارة الخارجيه فقط.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فكل بعثاتنا فى الخارج تنوب عن وزارة الداخلية، وتمثلها فى أعمال صحيفة الحالة الجنائية وجوازات السفر وشهادات الميلاد والوفاة. وعن وزارة العدل فى التصديقات والتوثيق والإعلانات القضائية والتوكيلات، وعن الشباب والرياضة فى استقبال الفرق الرياضية المصرية والعمل على راحتها وتذليل مشكلاتها. وتنوب عن وزارة الصناعة والتجارة فى معظم دول العالم التى لا يوجد بها مكتب تجارى.

وتنوب السفارات والقنصليات عن وزارة التربية والتعليم فى عقد والإشراف على امتحانات أبنائنا فى الخارج، وأحياناً الإشراف على المدارس المصرية الموجودة فى الخارج كالدوحة ومسقط على سبيل المثال، وتتولى الإشراف على المبعوثين للدراسات العليا للماجستير والدكتوراة فى البلاد التى لا يوجد بها مكتب ثقافى وذلك نيابة عن وزارة التعليم العالى.

وتنوب البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن الأزهر والأوقاف فى رعاية مبعوثيهما ومتابعتهم واستقبال قراء ووعاظ رمضان والمراكز الإسلامية، وتنوب أيضًا عن الكنيسة الأرثوذكسية فى رعاية ومساعدة الكنائس المصرية فى الخارج وحماية مصالحها وتذليل أية مشاكل تواجهها مع الدول الموجودة فيها.

وكذلك تنوب البعثات عن وزارات الزراعة والسياحة والآثار والموارد المائية والبترول والصحة ووضعها فى الصورة أولاً بأول وإخطارها بنتائج المؤتمرات التى تعقد فى مدن خارجية.

بالإضافة إلى قيام البعثات بالإنابة عن اللجنة العليا للانتخابات فى إدارة صناديق الانتخابات والاستفتاءات المختلفة التى تجرى فى الخارج كل فى نطاق دائرة اختصاصها.

كما تقوم بعثاتنا فى المنظمات الدولية والإقليمية برعاية مصالح مصر بأفضل تمثيل ممكن فى المحافل الدولية بما يحفظ مصالح بلدنا ويرفع شأنها وسط الأمم، وكل ما سبق هو بالإضافة إلى الوظيفة الأهم للبعثات وهو رعاية وتقوية وتعزيز العلاقات الثنائية بين مصر ومختلف دول العالم وأيضًا رعاية أبناء مصر فى الخارج وحل جميع مشاكلهم فى حدود القوانين المحلية والمصرية.

ويظهر إعجاز الدبلوماسى المصرى فى أن أغلب بعثاتنا فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تدار برئيس (السفير أو القنصل العام) + عضو دبلوماسى فقط، ومع ذلك فإن نسبة إنجاز المهام الموكلة إليهم مرتفعة جداً رغم قلة عددهم فى حين أن السفارات المماثلة للدول الأخرى يعمل فيها أضعاف هذا العدد.

كلمة أخيرة: للأسف إن هذا المجهود الضخم لايقدره ولا يتصوره أبناء الوطن ولا تقدره الرئاسات العليا فرغم أن يوم الدبلوماسى هو يوم تاريخى لمصر كلها وهو يوم عودة وزارة الخارجية للعمل بعد إعلان استقلال مصر فى ٢٢ فبراير1922، إلا أنه لا يحضره أى من كبار المسئولين ولا حتى يوجهون تحية لهؤلاء الجنود المجهولين والذين كان من أبرز أعمالهم استعادة طابا بالتفاوض.

تحيا مصر عزيزة قوية أبية

أحمد ماهر السيد:
فى طليعة نبلاء الدبلوماسية المصرية

يتم الاحتفال هذا العام 2022 بيوم الدبلوماسية المصرية فى سياق إحياء الذكرى المئوية لتأسيس وزارة الخارجية المصرية بناءً على تصريح 28 فبراير 1922، والصادر عن المملكة المتحدة قوة الاحتلال لمصر وسلطة الحماية عليها آنذاك، والذى أنهت بموجبه الحماية على مصر واعترفت باستقلال مصر وسيادتها، مع أربعة تحفظات، وهى: حق بريطانيا فى تأمين خطوط مواصلات إمبراطوريتها فى مصر، وحقها فى الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أو تدخل خارجى، وحقها فى حماية المصالح الأجنبية والأقليات فى مصر، وإبقاء الوضع فى السودان على ما هو عليه، أى استمرار فصل السودان عن مصر من خلال استمرار الإدارة البريطانية المصرية المشتركة للسودان طبقاً للاتفاق الثنائى لعام 1899 بين البلدين.

سفير د. وليد محمود عبد الناصر
walidabdelnasser@yahoo.com

وفى هذه المناسبة المهمة والتاريخية، يكون من المهم إعطاء الوزراء والسفراء والدبلوماسيين الذين أثروا العمل الدبلوماسى المصرى على مدار هذا القرن المنصرم حقهم فى التعريف بأدوارهم التى لعبوها، وبالتأكيد فإنه يأتى فى المقدمة من هؤلاء الشخصيات التى تولت منصب وزير الخارجية ومثلت إضافات لا تمحى ليس فقط فى مسيرة السياسة الخارجية المصرية، بل فى مسيرة الوطن بأسره، وربما تجاوز دورها حدود مصر إلى حدود أمتنا العربية والإسلامية أو قارتنا الإفريقية أو عالمنا الثالث أو حتى وصل تأثير بعضهم إلى النظام العالمى ككل.

وأخص هنا بالذكر السفير أحمد ماهر السيد، رحمة الله عليه، والذى تولى منصب وزير الخارجية المصرى ما بين مطلع مايو 2001 ومنتصف يوليو 2004، ووافته المنية فى يوم 27 سبتمبر من عام 2010، عن عمر يناهز الخمسة وسبعين عاماً، والذى شرفت بالعمل نائباً لمدير مكتب سيادته ثم مديراً لمكتب سيادته خلال السنة ونصف سنة الأولى من ولايته الوزارية.

وبدايةً فإن الوزير أحمد ماهر السيد جمع بين كونه عمل سفيراً لمصر فى العاصمة البلجيكية بروكسل وسفيراً لمصر لدى الاتحاد الأوروبى، ثم سفيراً لمصر فى موسكو فى زمن الاتحاد السوفيتى قبل انهياره وتفككه وفى وقت كان الاتحاد السوفيتى إحدى القوتين العظميين فى العالم، ثم سفيراً لمصر فى واشنطن مع بداية عهد بدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، أو على الأقل هكذا كانت تتصرف، وبالتالى جمع بين أهم المناصب الخارجية الرئيسية الثلاثة فى الدبلوماسية الثنائية لمصر. ولا شك أن هذه المناصب الثلاثة شكلت عامل إثراء مهم للراحل الكبير، ولكنه أيضاً ترك بصمة كبيرة فيها جميعاً، لا تزال باقية معنا حتى الآن.

وبالرغم من أن الوزير الراحل، هو وشقيقه السفير الكبير الراحل على ماهر السيد، هما حفيدا أحمد ماهر باشا، رئيس وزراء مصر الأسبق والشهير الراحل فى حقبة حكم الملك فاروق (1936 - 1952)، فإنه انضم إلى الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، أى فى زمن الجمهورية وبعد ثورة 23 يوليو 1952، كما أنه كان كثيراً ما يذكر واقعة أول تعيين له كدبلوماسى شاب فى سفارة لمصر فى الخارج وكان ذلك فى كينشاسا عاصمة الكونغو، بعد استقلالها عن الاستعمار البلجيكى آنذاك مباشرة، حيث ذكر كيف أن السيد/ حسين ذو الفقار صبرى، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية المصرية فى ذلك الوقت، هو الذى أبلغه بالخبر، وأضاف له القول بأن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هو الذى اختار له هذا الموقع بنفسه، وهو ما أشعره بقدر كبير من الاعتزاز والفخر، كما شرح له السيد/ حسين ذو الفقار صبرى مدى أهمية القارة السمراء ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية آنذاك، مما يضيف لقيمة المنصب الذى سيتولاه وإلى المهمة الموكلة إليه.

ولقد أتت فترة تولى الوزير الراحل أحمد ماهر السيد مسئولية مؤسسة الدبلوماسية المصرية وسط العديد من التحديات، ليس فقط على ساحات العمل الخارجى من دوائر دولية وإقليمية وشبه إقليمية كل منها يعج بالمخاطر ويمتلئ بالمشكلات، وفى الوقت ذاته يطرح الكثير من الفرص أمام مصر، ولكن أيضاً لاعتبارات داخلية مؤسسية ارتبطت فى ذلك الوقت بعملية إعادة هيكلة كانت تتم فى مطلع الألفية الثالثة لعلاقات وزارة الخارجية المصرية بالعديد من مؤسسات الدولة الأخرى التى لها اختصاصات تمس علاقات مصر الخارجية أو تتصل بها أو ترتبط بأمن مصر القومى، خاصة فى ظل ما شهدته تلك العلاقات من ظواهر مختلفة

السفير أحمد ماهر السيد

فى مراحل سابقة على تولى الوزير أحمد ماهر السيد المسئولية.

وعلى مدار عقود من عمله الجاد بمؤسسة الدبلوماسية المصرية وفى مختلف المواقع التى عمل فيها والمناصب التى شغلها، أجمع القاصى والدانى على أن وزير الخارجية الراحل أحمد ماهر السيد اتسم دائماً بالجمع بين العديد من الخصائص التى من النادر أن تجتمع فى إنسان واحد، ناهيك عن كونها تجتمع فى دبلوماسى وسفير ووزير خارجية بعينه، ومن ضمن تلك الخصائص التميز بالدقة فى التناول والعمق فى التحليل والجمع بين تجويد المضمون وإيجاد الإطار الملائم وبُعد النظر فى الرؤية وثقل التقييم والتقدير وتنوع الثراء المعرفى وتعدد الخلفيات والمصادر والينابيع التى تأتى منها المعلومات والبيانات المختلفة، بالإضافة إلى التبحر فى العلم المفيد للعمل فى السياق العام، والتواضع فى الشخصية وفى التعامل مع الآخرين أياً من كانوا، والابتسامة الهادئة التى تعكس قدراً كبيراً من الثقة بالنفس، وليس الغرور أو التعالى، والنظرة الحانية لمن حوله التى تمنحهم الشعور بالراحة والاطمئنان وتشجع على العمل والعطاء، وكذلك حسن تقديره للأمور وما يترتب عليها، وحسن حكمه على البشر من حوله، سواء فى سياق العمل أو فى غيره.

وتميزت شخصية الراحل الكريم بصورة خاصة بالاهتمام الكبير والأولوية التى منحها للاعتبارات الإنسانية التى من شأنها أن توفر الراحة النفسية للعاملين فى وزارة الخارجية بمختلف فئاتهم، مطبقاً أنجع الإستراتيجيات الخاصة بإدارة مواقع العمل من خلال حسن إدارة والتعامل مع رأس البشرى فى تلك المواقع، حيث اعتبر سيادته، وعن حق، حسن التناول لتلك الاعتبارات الإنسانية ومعالجتها مفتاحاً يفتح الباب واسعاً أمام تقديم العطاء غير المحدود من جانب هؤلاء العاملين للمؤسسة التى ينتمون إليها، كما رأى فيها رحمه الله ضمانة لتعزيز ولاء العاملين فى المؤسسة لها ولعملهم بها، فى ضوء ما يعترى حالتهم المعنوية من ارتفاع، حيث سعى إلى تلبية مطالب عادلة ومنح حقوق وامتيازات لهؤلاء العاملين وأسرهم فى مجالات متنوعة ومتعددة كل منها يؤثر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على الحالة الذهنية والشخصية للعاملين بالوزارة.

ولذا، لم يكن من المستغرب أن نجد يوم خروجه من منصبه الوزارى على رأس مؤسسة الدبلوماسية المصرية فى يوليو 2004 أن يخرج آلاف العاملين من أبناء وزارة الخارجية، على اختلاف مناصبهم وفئاتهم ودرجاتهم الوظيفية، وبمنتهى العفوية وبدون تنظيم مسبق، ليصطفوا فى بهو الوزارة بمبناها الرئيسى بماسبيرو مودعين له بأجمل العبارات وأحر الهتافات وأصدق الدعوات ومصفقين له فى تواصل واستمرار لفترة طويلة، إعراباً عن تقدير موضوعى لما حققه خلال فترة توليه الوزارة من إنجازات، ولكن أيضاً تعبيراً عن شعور داخل كل منهم بالامتنان لخدمة لباها لهم الوزير الراحل أحمد ماهر السيد خلال فترة رئاسته لمؤسسة الدبلوماسية المصرية، والعرفان لمزايا مكّنه الله من أن يأتى بها إليهم أضافت إلى اعتبارات راحتهم، هم وأسرهم.

وهكذا حاولنا أن نلقى بعض الضوء فى عجالة، وفى حدود ما سمحت به المساحة المتاحة هنا، على ملامح شخصية وأداء وإنجاز وعطاء ووطنية واحد من أهم من تولوا منصب وزير الخارجية المصرية على مدار العقد المنصرم ومن أكثر من تركوا بصمة فى هذا المنصب على وزارة الخارجية المصرية وعلى السياسة الخارجية المصرية ككل، حتى يتخذ منه شباب الدبلوماسية المصرية، من رجال وإناث على حد سواء، مثلاً يحتذى وقدوة يهتدون بها فى مسيرة عملهم المستقبلى، وبما يترك الباب مفتوحاً أيضاً أمام كل شباب الدبلوماسيين العرب، بل والشباب المصرى والعربى فى مجمله، للاقتداء بالراحل الكريم رحمه الله.

بزوغ فجر مصر الحديثة (2)

من يراقب ويتأمل مشروع محمد على التحديثى، يرى بوضوح أن «تنوير الأذهان» كان من أساسيات بناء مصر الحديثة، ذلك أنه تنبّه إلى أن تطوير بنية المجتمع لا يتأتى دون إيجاد قاعدة فكرية متنورة، تساهم فى هذا التطور وتدفعه وتخصبه.

رجائى عطية
rattia2@hotmail.com

وقد نقل الدكتور محمد كامل ضاهر، فى كتابه الضافى عن كتاب ز.ل. ليفين «الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث»، نقل رسالة كان إبراهيم باشا قد بعث بها عام 1833 (فى ولاية والده) إلى السلطان محمود الثانى، قال فيها: «إن محاولة النهضة لا تبدأ بتزويد الشعب بالكتينات أو البنطلونات الضيقة، وبدلاً من البدء بالملابس - كان الأولى بالباب العالى أن يهتم بتنوير الأذهان أولاً».

ولا شك أن البعثات التى أرسلها محمد على للخارج، كانت مهتمة إلى جوار التعليم، بتنوير الأذهان، وكان الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى نموذجًا لهذا التنوير، ومن المفارقات أنه لم يكن طالبًا فى البعثة، وإنما كان واعظًا لها، مهمته وعظ وإرشاد الطلبة إلى أحكام وتعاليم دينهم، بيد أن روح الشيخ المتوثبة، دفعته للإطلال والتأمل فى جوهر - لا قشور - الحضارة الغربية، ودفعته لاستيعاب الفكر التنويرى الذى كان يسود أوروبا فى ذلك الأوان، وكانت رحلة الشيخ إلى باريس، نقطة تحول فى اتساع أفقه وأفكاره، والالتفات إلى عالم جديد صاغته الأفكار والإنجازات العلمية الحديثة، وهو عالم تتوالد فيه مجددًا أفكار تتطور باستمرار بحثًا عن رفاهية الإنسان وسعادته.

لقد وقف الشيخ رفاعة الطهطاوى منبهرًا أمام المظاهر الحضارية التى شاهدها فى باريس والتى وصفها بأنها «المدينة البهية العامرة بسائر العلوم الحكيمة والفنون، والعدل العجيب والإنصاف الغريب».. كان رد فعل هذا الشيخ المعمم، هو التركيز على ضرورة نقل العلوم التى بلغت فيها البلاد الإفرنجية أقصى مراتب البراعة إلى مصر، وهى العلوم الرياضية والطبيعية، وما وراء الطبيعة، أصولها وفروعها، ومعرفة العوامل التى قادت الأوروبيين إلى التفوق، لأن مصر بأمسّ الحاجة إلى كسب ومعرفة هذه العلوم فى معركتها ضد الجهل والتخلف وتطلعها لبناء قوتها الذاتية.

وقد عكف الشيخ الطهطاوى منذ وصوله لباريس1826، لا على مباهج ومسرات المدينة التى لا تنام، وإنما على دراسة اللغة الفرنسية ليستطيع الإلمام بهذا الزاد الهائل الذى رآه مفتوحًا أمامه من العلوم والأفكار. ونجدته جديته فى دراسة اللغة الفرنسية، فأتقنها وطالع بها تاريخ الشعوب والأمم القديمة، والفلسفة اليونانية، والجغرافيا، والرياضيات، والهندسة، والآداب، والمنطق، والميثولوجيا، وتعرف لأول مرة فى حياته، على مؤلفات معظم مفكرى عصر التنوير، أمثال: فولتير، وجان جاك روسو، وكوندياك، ومونتسكيو وغيرهم، فاستفاد كثيرًا بآرائهم، وترجم بعضها إلى العربية، ودرس مع طلاب البعثة - وإلى جانب مهمته الوعظية - علوم الحرب والهندسة والمعادن والقانون، وتكونت لديه ثقافة موسوعية كانت زادًا لمؤلفاته وترجماته المتنوعة، ولعطائه الخصب للحياة فى مصر.

اشتهر الطهطاوى بين عامة المثقفين، بكتابه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز»، وتحدث عنه كثيرون ربما دون أن يقرأوه، اكتفاءً بما قرأوه عنه. وربما وجد المنصرفون عن قراءته عذرهم فى أن كثيرًا من مفرداته مكتوب بلغة ولهجة زمانه.. وواقع الأمر أن هذا الكتاب يشكل أول نافذة أطل منها العقل العربى على الحضارة الغربية الحديثة، وهو أول كتاب عربى يعرف بالفكر الليبرالى من زاويتيه النظرية والتطبيقية، إلى جانب عرضه لنظم الحكم الدستورية فى أوروبا، وكيفية تشكيل وتغيير بناء الحكم وسلطة الحاكم، بدستور يحدد مركز الحاكم ودوره فى السلطة، وما له وما للمواطنين وما عليه وعليهم من حقوق وواجبات. وقد جاءت ترجمة الدستور الفرنسى السائد آنذاك فى إطار هذا السياق الذى عنى بإطلال مصر والمصريين على الفكر الغربى الحديث.

وقيل إن الطهطاوى بدأ كتابه تخليص الإبريز أثناء وجوده فى باريس، واستكمله بعد عودته إلى مصر، ونشره فيها عام 1834 بتشجيع من محمد على، وتضمنت فصول الكتاب مشاهدات الشيخ وانطباعاته أثناء مرافقته البعثة ومتابعته نشاطاتها منذ أبحرت من الإسكندرية عام 1826 إلى مرسيليا فباريس، وحتى عودتها إلى مصر عام 1831. وفى هذه الفترة عايش الطهطاوى أحداثًا سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة، ذكر بعضها - مثل ثورة 1830 - وعلق عليها، ومثل استيلاء فرنسا على الجزائر، ونهضة البورجوازيات الأوروبية، وبدايات الثورة الصناعية، والحركات القومية فى أوروبا وما صاحبها من التطور الرأسمالى ومظاهره الاستعمارية. ويبدو من الكتاب أن الطهطاوى استوعب هذا كله، مثلما استوعب أفكارًا وجانبًا من مؤلفات كبار المفكرين، وما كانت تموج به مؤسسات باريس وجمعياتها العلمية والثقافية، فوضع ما استوعبه من مظاهر الحضارة والتقدم والعمران، فى كتابه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز»، على أن هذا الكتاب ليس كل ما وضعه استفادةً من تجربته، وإن كان أشهر كتبه، فقد وضع أيضًا «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية» وهو من أوائل الكتب العربية فى القومية الاجتماعية والتثقيف السياسى الذى اعتبره الطهطاوى ضرورة كالتثقيف القرآنى، ووضع أيضًا «المرشد الأمين فى تربية البنات والبنين»، وهو أول كتاب جاد فى تطوير المجتمع وحفظ ورعاية فضائله.

ويخطئ من يظن أن الطهطاوى انسلخ من الوفاء بواجبه الدينى، فقد ظل وفيًّا لهذا المجال، معطاءً فيه، وقد أفدت شخصيًّا من كتابه عن الرسول - عليه الصلاة والسلام - فى تصنيفى المجلدات الستة لمطول «السيرة النبوية فى رحاب التنزيل»، وإنما ضرب الشيخ المثل العملى على أنه لا تعارض بين الدين والعلم، بل إن الإسلام يحض على تحصيل العلم وإعمال الفكر، وهو ما حدا

الشيخ رفاعة الطهطاوى

بالعقاد لأن يؤلف كتابًا ضافيًا موضوعه «التفكير فريضة إسلامية». ثم لم يكتف هذا الشيخ الرائد بما كتبه وصنفه، بل أعطى عناية جمة، بنفسه ومن خلال من شجعهم وهيأ لهم الظروف، على ترجمة الأعمال الفكرية الكبرى إلى العربية.

لم يكتف الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى بالتأليف، فحرص على الترجمة ما استطاع.. تناولت ترجماته تاريخ قدماء المصريين، والقانون المدنى الفرنسى والقانون التجارى الفرنسى، ووثيقة حقوق الإنسان، وكتابًا عن قدماء الفلاسفة الإغريق، وكتاب «روح القوانين» لمونتسكيو، وكذا كتابه: «تأملات فى أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم»، وهو كتاب يعرض لأسباب أفول نجم الرومان مثلما يعرض لأسباب بزوغ نجمهم، والعقد الاجتماعى للفيلسوف الكاتب الفرنسى جان جاك روسو، والدستور الفرنسى السارى وقتئذ، ونبذ عن كل من بطرس الأكبر، والإسكندر المقدونى، وشارل الثانى عشر، والإمبراطور شارل الخامس.. إلى غير ذلك من الترجمات التى نهض بها بنفسه، أو أشرف عليها فى مدرسة الألسن التى أنشأها محمد على، واستهدفت - ولا تزال - إعداد مترجمين ضليعين فى اللغة العربية وفى اللغات الأجنبية، فلا غناء للمترجم عن الإلمام المتمكن باللغة التى يترجم منها وباللغة التى يترجم إليها.

فى سنة 1841، ألحق بمدرسة الألسن قلمًا للترجمة نهض على الترجمة العلمية المتخصصة، وَعَبَّر اهتمام الطهطاوى بالترجمة، عن رؤية متفطنة لأهمية الإلمام بأفكار وثقافات وحضارات الإنسانية، وبأهمية ذلك للتنوير ولدفع حركة الفكر والثقافة فى مصر.. وقد صار تاريخ مدرسة الألسن، وما أنجزه الطهطاوى فيها، من أعظم منجزات هذه الحقبة، وأوفرها سهمًا فى التأثير على الحياة المعرفية فى مصر.. واستمر الطهطاوى قائمًا على هذه المهمة المتفطنة البصيرة، حينما أصبح مشرفًا على «الوقائع المصرية» فى ثوبها الجديد، فصارت أصولها باللغة العربية بدلاً من التركية، وضمنها لأول مرة مقالات صحفية سياسية، وأخبار الأحداث المحلية والدولية، الأمر الذى أسهم فى خلق الوعى السياسى لدى المصريين.

وينقل الدكتور محمد كامل ضاهر، فى كتابه القيِّم، الكلمات التى ودع بها «جومار» E.F. Jomard طلاب البعثة المصرية ومعهم الطهطاوى فى الحفل الذى أقيم للناجحين فى 4 يوليو 1828، فقال لهم:

« إنكم منتدبون لتجديد وطنكم الذى سيكون سببًا فى تمدين الشرق بأسره.. أمامكم مناهل المعرفة، فاغترفوا منها بكلتا يديكم، وهنا قبسه المضىء بأنواره أمام أعينكم، فاقتبسوا من فرنسا نور العقل الذى دفع أوروبا، وبذلك تردون إلى وطنكم منافع الشرائع والفنون التى ازدان بها عدة قرون فى الأزمان الماضية. فمصر التى تنوبون عنها ستسترد بكم خواصها الأصلية، وفرنسا بتعليمكم تفى بما عليها من الدين الذى للشرق على الغرب كله».

وأنت تستطيع حين تراجع هذه الكلمات التى أورد الأمير عمر طوسون نصها الكامل فى كتابه «البعثات العلمية فى عهدى عباس الأول وسعيد» المطبوع بالإسكندرية سنة 1934، وحين تتأمل فى حياة وإنجازات رفاعة الطهطاوى، أن ترى كيف جمع هذا الشيخ بين الأصالة والمعاصرة، فلم ينسلخ من دينه، وظل على اعتناقه له والوفاء بحقه وكافة التزاماته، وفهم منه أن العلم أساسه والتفكير قوامه، فانفتح بلا عُقَد، على مناهل النور والضياء، واغترف منها ما رأى أن وطنه فى حاجة إليه للتقدم إلى حضارة العصر ونظمه الثقافية والسياسية والاقتصادية، دون ما مركبات نقص، طالما يملك الإنسان عقله ويلتزم إخلاصه لوطنه وشعبه.

ولقد كان لعطاء الطهطاوى، الفضل فى نشأة جيل من المثقفين فى مصر كتب عنه الصديق بهاء طاهر كتابًا بعنوان «أبناء رفاعة - الثقافة والحرية»، وهو جيل امتلك فيضًا من الأفكار والاتجاهات الإصلاحية، ممزوجة بحب الوطن والتغنى بأمجاد ماضيه الذى كان، والتطلع إلى حاضر يعيد الالتحام به.

عاش الطهطاوى بعد محمد على الذى توفى 1849، وكابد النكسة التى صنعها حفيده عباس باشا، وشُرِّد فيها الطهطاوى ضمن من شُرِّدوا من دعاة التحديث، ففصل عن دوره التنويرى فى مدرسة الألسن وقلم الترجمة وعن «الوقائع المصرية»، وعُيِّن سنة 1850 ناظرًا لمدرسة ابتدائية بالسودان، ولم يُرَدّ إليه الاعتبار، ولم تستأنف الحياة الثقافية نشاطها، إلاَّ بعد تولى سعيد باشا فى يوليو 1854.

على أن الطهطاوى شفَّ عن معدنه فى سنوات التغريب، فترجم خلالها كتاب «مواقع الأفلاك فى وقائع تلماك» الذى كان قد وضعه «فنلون» المطران الفرنسى لتثقيف تلميذه - على سنن ذلك العصر - الدوق «دو بورجون»، وضمّنه كثيرًا من أفكاره السياسية التى تنتقد سلطات الملوك الاستبدادية، وأساليب الحكم التى تطغى على الشعوب. وقد وجدها الطهطاوى فرصة للإسقاط والنقد المغلف لحكم عباس باشا واستبداده وجهله، ففى إحدى صفحات الكتاب - فيما نقله الدكتور ضاهر، يقول: «سعيد هو الشعب الذى يقوده ملك حكيم.. أحبوا شعوبكم كأولادكم. إن الملوك الذين لا يهمهم سوى أن يرهبهم الناس، فيستعبدون رعاياهم بجعلهم أكثر خضوعًا، إنما هم وباء الجنس البشرى!».

تجلى حماس الطهطاوى فى قصائد نظمها فصارت أناشيد عسكرية تمدح مصر وجنودها وجيشها، وسلاح مصانعها.. وحفلت كتاباته النثرية بحب الوطن والإعجاب بماضيه والأمل بمستقبله. وامتدت أنشطته إلى الفكر السياسى - الذى تأثر بمبادئ الثورة الفرنسية التى غيرت وجه العالم، فنبّه فى إطار قضية السلطات فى الدولة الحديثة، إلى أن الأمة فيها هى مصدر السلطات، وأن السلطة محكومة بمبدأ الخضوع للقوانين، فيما ارتآه الطهطاوى موازيًا لمبدأ أساسى فى الإسلام هو خضوع الحاكم للأحكام الشرعية، على خلاف الرأى القائل بأن الإسلام لا تقييد فيه لسلطة الحاكم، ومؤكدًا أن الدساتير الحديثة التى تقيد سلطة الحكم والحاكم والحكومة، لا تتعارض مع روح الإسلام.

أما حقوق الإنسان، فقد استكمل عموميّاتها المطروحة فى «تخليص الإبريز»، وركز عليها فى كتابيه «مناهج الألباب» و«المرشد الأمين» مطلقًا عليها تعبير «الحقوق المدنية»، يتصدرها حق المساواة أمام القانون، وبغير تمييز للمكانة الاجتماعية أو الطبقية أو الانتماء الدينى والحق فى الحرية، التى لا يجوز للسلطة الحاكمة الانتقاص منها إلاَّ ما أجازه القانون لحماية النظام العام.

حوار مع قرينة السيد وزير الخارجية بمناسبة مئوية وزارة الخارجية المصرية

تبوأت المرأة المصرية على مر العصور والأزمنة مكانة رفيعة فى مجتمعها حيث كانت ولا تزال ترســاً أساسياً فى عجلة تقدم مصر وازدهارها. فالمرأة المصرية سليلة حضارة تبلغ من عمر الزمن آلافاً من السنين، وتعود مشاركتها الفاعلة تاريخياً إلى مستويات لم تصلها الكثير من النساء إلى يومنا هذا.

هذه المكانة تظهر بما لا شك فيه فى كل المعابد والمواقع الأثرية المصرية التى لا يخلو أى منها من رسومات توضح دور المرأة ومكانتها فى مصر القديمة. نقوش تقــدم المــرأة بأبهى صور الشراكة المجتمعية فى البيت والحقل والدراسة والحكم والسياسة والفلسفة. باختصار كان دور المرأة فى مصر على مر العصور تنويرياً بامتياز.

اليوم ومصر تخطو بخطى ثابتة نحو مســتقبل منير يحمل للأجيال القادمة شعلة التنوير والازدهار لا تزال المرأة المصرية تتبوأ ذات المكانة وذات القــدر. وليس أكثر دلالة على هذا من استعراض بانورامى سريع لعدد النساء اللاتى تتبوأن مناصب عُليا فى مــصر وفى منظمات دولية ذات أهمية بالغــة، جنباً إلى جنب مع صدارة المرأة المصرية فى مجالات التعليم والعمل وريادة الأعمال. هذه الإنجازات تم تأطيرها بالإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية والتى أعدها المجلس القومى للمرأة بهدف تعزيزها ما أمكن. ومن المهم الإشارة بأننا لا نعنى بالمشــاركة فئة معينة بعينها، فالمرأة فى صعيد مصر تسهم إسهاماً يوازى نظيراتها فى القاهرة والإســكندرية والغربية والشرقية إلى آخر القائمــة، كل فى مكانها وفى مهامها التى تصب فى منحى واحد، ألا وهو رفعة الوطن وتقدمه.

اليــوم وفى ذات الســياق، ووزارة الخارجيــة المصرية تحتفى بإيقاد شــعلة مائة عام من العمل الدبلوماسى المصرى الأصيل، ننتهز هذه الفرصة المميــزة لإلقاء الضوء على دور زوجة الدبلوماسى ومهمتها المحورية فى مشــاركة زوجها رحلة العمل الدبلوماسى بــكل ما تحمل من مكونات، وتحديات، وإنجازات ومهام. وفى هذا المقام لا نجد خيراً من

حاورتها:

ميساء جيوسي

حرم سكرتير أول جمال عطا

محاورة سيدة بلغت من خبرة العمل الدبلوماسى أوجها كونها قرينة السيد وزير الخارجية «ســامح شــكرى والذى تولى وزارة الخارجية فى العام 2014 إلى يومنــا هــذا. عقود من التنقل فى العديد من الدول فى مختلف قارات العالم، مرافقــة لزوجها فى تدرجه فى سلم الدبلوماسية المصرية بكافة درجاتها. علّنا فى البدء نشير لحرص قرينة السيد وزير الخارجية عــلى التواصل الدائم بشــكل بنّاء ومباشر مع زوجات الدبلوماســيين خلال تواجدهم فى مصر، وحرصها الدائم على الالتقاء بهن وجهاً لوجه، لكن ظروف الوبــاء خلطت أوراق العالم بأسره، وهنا لم تتردد قرينة السيد الوزير فى مخاطبة الزوجات فى هذه المناسبة التى تحتفى بها أسرة الخارجية المصرية بكل فخر وإكبار.

بداية، كيف ترى قرينة السيد الوزير مصر حالياً؟

– مصر اليوم تمر بمرحلة تقدم وازدهار فى جميــع المجالات ويجب علينا كســيدات أن نكون جزءاً من هذا التقدم ونســاعد بمجهوداتنا وبــكل ما نســتطيع أن نشــارك بمهاراتنا وخبراتنا وعلمنا وأن نغتنم هذه الفرصــة لإظهار من هى المرأة المصرية وما هو دورها لهذه المرحلة المهمة فى بلدنا.

ما الذى يمكن لقرينة الســيد الوزيــر أن تقدمه مــن نصح لزوجــات الدبلوماســيين على اختلاف درجاتهم؟

– دائمــاً أقــول لزوجــات الدبلوماســيين المصريين أنى أولاً فخــورة بدورهــن لأنــى أعرف الصعوبات التــى تواجههن وأطلب منهن أن يكن أهلاً للدور العام الذى يلعبنه فى الخارج والداخل من دعم لأزواجهن وتمثيل بلدهن بأحســن صورة والاهتمــام بتوعية أولادهن وأن يكونــوا دائماً فى صورة مشرفة لبلدهم ويحاولن أن يثقفن أنفسهن ويطورن ويعلمن أنفسهن لأن دائماً يوجد مجال جديــد للمعرفة وذلك ســيكون ســلاحاً لهن يساعدهن فى حياتهــن الدبلوماســية لاختيار كلامهن بدقة وتصرفاتهن العامة.

ما هى الدول التى تنقلت بينها قرينة السيد الوزير خلال خدمة زوجها الدبلوماسية؟

– «خدمنا» كلمــة أحبها لأنها تدل على الخدمة وهو الشيء الذى فعــلاً نقوم بــه فى الخارج خدمة الوطن وليس الســفر فى حد ذاته من متنزهــات وغيرهــا بل هى مجهود شــاق لكن نكون سعداء حينمــا تكــون فى النهاية الخدمة أتت بنتائجهــا المطلوبة، فمن ذلك أقول أنى خدمت فى لندن وكان ذلك أول بوســت فى نهاية السبعينات إلى 1982 ثم ســنتين فى القاهرة والبوست الثانى كان فى الأرجنتين من 1984 إلى 1988 وأيضاً سنتين فى القاهرة بعد ذلك ســنة 1990 ذهبنــا إلى نيويــورك وكان وقتاً صعباً وقت العــدوان على الكويت وحــرب الخليــج وكان مجلــس الأمن وقتها دائم الانعقاد، ثم بعد رجوعنا إلى القاهرة ســنة 1995 أمضينا خمس ســنوات فى القاهرة ليعين زوجــى بعد ذلك ســفيراً فى النمســا لمدة أربع ســنوات ثم القاهرة مرة أخرى سنتين وجنيف فى سويسرا كان ثالث بوست متعدد ثم فى واشــنطن أنهينا خدمتنا بعد

«الدبلوماسية بعيونهن»

حوار مع قرينة السيد وزير الخارجية بمناسبة مئوية وزارة الخارجية المصرية

أربع سنوات مليئة بالأحداث.

فى تقدير قرينة السيد الوزير، كيف يمكن لزوجة الدبلوماسى أن تعد نفسها وأسرتها للانتقال للخارج؟

– الانتقال للخارج هو من أصعب الأشياء التى تواجه زوجة الدبلوماسى، عليها أن تفكر فى البلد الذى تذهب إليه وتقوم بدراسة الحياة التى ستواجهها فى هذا البلد الذى هى ذاهبة إليه مع أسرتها واحتياجاتهم فيه فيجب أن تبحث عن أين يدرس أولادها فى هذا البلد، والأشياء التى يجب أن تأخذها معها من مصر من أثاث لبيتها فى الخارج وأن تؤهل أولادها الذين سيتركون أصحابهم وأهلهم لينتقلوا لمكان جديد لم يعرفوه من قبل وحياة جديدة.

هل يمكن أن تعرض قرينة السيد الوزير رؤيتها للتحديات المرتبطة بتربية الأبناء، وما يتطلب للحفاظ على الهوية المصرية؟

– تحديات تربية الأبناء كثيرة كما قلت لأنهم صغار فى البداية ثم كبروا وتعرضوا لتنقلات كثيرة وتغيرات من بلد لآخر بما فيها من ترك أصدقاء وعمل أصدقاء جدد فى بلاد بها ثقافات ولغات متنوعة وكان عليهم أن يعودوا أنفسهم على كل ذلك فى سن صغيرة ثم الأصعب حينما كانوا يكبرون فكان علينا دائماً التحدث لهم بالعربية وعن تقاليدنا لأن فى هذا الوقت كانت الغربة صعبة لعدم وجود أية وسائل تواصل بيننا وبين بلدنا الأم غير التليفون أو الخطابات مرتين كل شهر والحمد لله تغير ذلك والآن يمكن لأولادنا أن يتواصلوا مع الأهل والأصدقاء مما يزيد من شعور الانتماء ولكن ما زال دور الأم زوجة الدبلوماسى كبيراً فى دعم الأولاد والحفاظ على هويتهم ووضعهم دائماً على الطريق السليم للاحتفاظ بها وبوطنيتهم .

إذا أردنا أن نضفى على الحوار روح المرح، هل يمكن لقرينة السيد الوزير أن تشاركنا واحداً من المواقف الطريفة التى تعرضت لها خلال مسيرتها الدبلوماسية؟

– أكثر المواقف طرافة كان فى مقتبل حياتى الدبلوماسية وكنّا نخدم فى سفارتنا فى لندن أواخر السبعينات والتقاليد هناك أن الملكة تقوم باحتفال سنوى فى حديقة القصر للدبلوماسيين وسعدت بهذه المناسبة واستعددت بالملابس اللائقة وأحضرت قبعة وحرصت أن أكون فى أحسن صورة وكنت وقتها فى انتظار مولودى الثانى، ووصلنا فى الميعاد لكن وقفنا فترة طويلة جداً قبل بدء المراسم ودخول الملكة. فإذا بى مرة واحدة أشعر بغثيان ثم حالة إغماء ونظرت إلى أعلى لأجد أعضاء السفارة ملتفين حولى وينظرون إلىّ من أعلى وأنا قد سقطت على الأرض وقبعتى بجانبى. وفى ثوان وجدت كرسياً متحركاً يتجه إلىّ مع ممرضة ووضعتنى عليه وتوجهت بى إلى خيمة الطوارىء التى لم يأت لها أحد كما قالوا لى منذ عشرين سنة فكانوا مهتمين بى جداً وجعلونى أكتب شيئاً للذكرى فى كتاب لم يستعمل من قبل، وفى النهاية توجهوا بى للعربية التى أتيت بها والطريف بالنسبة لى كان الاستعدادات الكبيرة التى قمت بها من بحث عن ملابس للمناسبة وسعادتى بالدعوة كزوجة صغيرة فى مقتبل عمرى وفى النهاية لم أجد شيئاً أحكيه لأصدقائى عن الاحتفال الذى لم أر منه شيئاً ولا حتى الملكة.

بالتأكيد يتعرض الدبلوماسى خلال مسيرته الوظيفية لأحداث مهمة على كافة الأصعدة، فما هى الأحداث السياسية المهمة التى مرت عليكم خلال سنوات العمل الدبلوماسي؟

– الأحداث السياسية التى تعرضت لها ومرت علينا كانت كثيرة ومتنوعة فى مسيرة حياتنا الدبلوماسية الطويلة من آخر السبعينات إلى سنة 2012 ولكن بدون شك 2011 كانت الأصعب نظراً لوجودنا فى واشنطن فى هذه المرحلة التى كانت تمر بها بلادنا. فكان دائماً وفى كل المناسبات تكون هناك أسئلة كثيرة من الناس لأشرح لهم ما يحدث فى مصر فى هذا الوقت وكان زوجى دائم المشاركة فى الأحاديث لشرح موقف بلدنا وما يجرى من أحداث الذى كان مفيداً جداً لتصحيح أى لبس وتوضيح الرؤية.

ننتقل إلى تفاصيل الحياة بعد الانتقال للخارج، فما هى طبيعة النشاطات التى قامت بها قرينة السيد الوزير خلال المراحل المختلفة لحياتها الدبلوماسية؟

– منذ زمن بعيد وأنا أحاول دائماً إلى جانب دورى كزوجة دبلوماسى أن أكون ذات فائدة وتأثير على المستوى الشخصى، خاصة عند عودتى من الخارج، وأنا بطبعى أميل دائماً إلى العمل التطوعى، فكنتُ أحرص على أن أذهب للمدارس وأقرأ للأطفال قصصاً مترجمة، ثم تطور ذلك إلى المساعدة فى الجمعيات الأهلية المختلفة الناشطة فى مجالات رياض الأطفال والتعليم الأساسى. ومنذ عودتى النهائية إلى القاهرة وأنا أقضى جُل وقتى فى جمعية خيرية تقوم بأعمال ومجهودات عظيمة لتحسين جودة التعليم من خلال إنشاء رياض للأطفال فى مشروع

الأســـمرات، وهو مـــشروع يفتخر به كل مـــصرى لنقل الأسر إلى حياة كريمة حضارية. وتطمح الجمعية فى أن تسهم المؤسســـات التعليمية المنشـــأة فى إعداد جيل جديد متعلم ومتحضر على أعلى مســـتوى، وأنا سعيدة وفخورة بما أراه من تغيرات جذرية حدثـــت فى حياتهم وحياة أسرهم التى نعمل على دعمها دوماً بالمعلومات والمحاضرات لمساعدتهم على فهم أشـــياء كثيرة مثل التغذية الســـليمة للأطفال، وأهمية التعليم، وطرق التربية العصرية مع التمسك بتقاليدنا والتسامح والانتماء وتقبل الآخر.

هـــل تختلف طبيعـــة العمل التطوعى لزوجة الدبلوماسى بين الداخل والخارج؟

– العمل التطوعى فى الخارج فى معظم الدول شيء طبيعى ومطلوب فمثلاً كنّا نســـاهم باســـتمرار مع عضوات السفارة فى جميع البازارات التى تقام سواء فى مراكز الأمم المتحدة أو فى الجمعيات الخيرية. وكنّا نقوم بشراء «المنتجات المصرية المتنوعة» حينما نأتى للقاهرة فى الإجازة التى تمثل حضارتنا وثقافتنا، ثم نعرضها للبيع فى البازار مع المأكولات المصرية التى نصنعها والعائـــد كان دائماً للخير.

هل يمكن لقرينة السيد الوزير أن تعطينـــا لمحة أكثـــر تفصيلاً عن دور زوجـــة الدبلوماسى فى الخارج؟

– دور زوجة الدبلوماسى إن كان عضواً يختلف بعض الشيء عن كونها زوجة سفير ولكن نستطيع أن نقول إنها البداية والإعـــداد للدور الأكبر ولكن ذلك لا يقلل أبداً من دور زوجة الدبلوماسى حتى فى أصغر المناصب لأن كلها خبرة هـــى فى حاجة لها. ويكون عليها عبء أكبر لأنها تكون لها مسئوليات كبيرة وغالباً ما تكون بمفردها معظـــم الوقت لأن الزوج تكون له مشـــغوليات كبيرة فيجب

أن تعوض هذا النقـــص. مثلاً عن نفسى أنا كنت فى نيويورك وزوجى فى بعض الأحيان كان لا يستطيع أن يحضر حتى العشـــاء الذى عزم فيه دبلوماســـيين أجانب بعضهم أنا لم أتعرف عليهم أو على زوجاتهم وذلك لوجود اجتماع طـــارئ فى مجلس الأمـــن فكنت أنا أضطـــر أن أقابل الضيوف وأقوم بدورى لكى لا أشعر أحداً أن زوجى غـــير متواجد وهم كانوا يتفهمون ظروف البلد والشغل فكانت عـــليّ أعباء تحضير كل شيء يخص العشاء وفوق كل ذلك مقابلة الضيوف والاحتفـــاء بهم. كان ذلك قبل أن يصبح زوجى ســـفيراً وكل هذه الأشياء تجعل زوجة الدبلوماسى تتعلم أكثر وتتأهل للدور القادم. أما زوجة الســـفير فهى غير أنها تقوم بكل مســـئولياتها تجاه البلد الذى تمثله كذلـــك الحياة الاجتماعية على حســـب البلد الذى تعمل فيه وتقوم بكل الأنشطة المختلفة كما أنها يجب أن تكون مرشدة ومساعدة لزوجات الدبلوماســـيين الأصغر ومثلاً أعلى لهن وتحتضنهن لأن ذلك هو الشيء الذى يجعلها معلمـــة لهن فقط أن ينظـــرن كيف تكون ســـفرتها أو ملابسها أو طريقة كلامها ومظهرها العام ومظهر الســـفارة التى تمثلها وهو عبء كبـــير لكن فى النهاية هذا هو دورها فى الوقوف بجانب زوجها وخدمة بلدها.

اليوم وأسرة وزارة الخارجية تحتفـــى بمائة عام عـــلى بدء الدبلوماســـية المصرية الحديثة، ما هى الرســـالة التى تود قرينة الســـيد الوزير توجيهها لأسرة الدبلوماســـية المصريـــة فى هذه المناسبة؟

– نحن ننتمى لمؤسســـة عريقة وطنيـــة وهى مؤسســـة الخارجية المصرية وفى عيدهـــا المئوى أود أن أقول أن تعاليمنا ثابتة وتتلخص فى الاحترام للكبير والصغير على السواء فى الخطـــاب والمعاملـــة، والالتزام بالمواعيد واحترامها شيء ضرورى فى حياة الدبلوماسى، والاهتمام بالمظهر لأنه أول شيء نراه ويكون انطباعاً فى مخيلتنا، واللباقة والذكاء فى الحديث لأنه لا يصح أن يتعرض أحد للحرج حتى لـــو اختلفنا معـــه فى الرأى أيضاً، وإتقان الأمور المراسمية لأننا نتعرض لمناسبات كثيرة يجب علينا أن نكون عـــلى دراية كاملة بطريقة التصرف فيها، وأن نضع بلدنا نصب أعيننا دائماً لأن هدفنا هو مزيد من التقدم والارتقاء والمعرفة وقبل كل شيء خدمة الوطن.

مائـــة عام على عمـــل وزارة الخارجيـــة، مـــا الـــذى تتمناه قرينة الســـيد الوزيـــر لزوجات الدبلوماسيين فى هذه المناسبة؟

– أتمنـــى لهـــن دائمـــاً الخير والســـعادة والتوفيـــق فى عملهن وحياتهـــن وأن يكـــن أهـــلاً لهذه المســـئولية وأن يضعن دائماً بلدهن أمام أعينهن منذ مائة سنة والسيدات فى وزارة الخارجية يعملن فى صمت وشـــجاعة بجانب أزواجهن لخدمة الوطن، وأتمنى أن يكملن المشـــوار وأن تتعلـــم الأجيـــال الجديدة من السيدات زوجات الدبلوماسيين ممن سبقنهن فى هذا المجال وأن يكن مثلاً أعلى للأجيال الجديدة.

عوامل فعالية الدبلوماسية المصرية

تتسم الدبلوماسية المصرية منذ إعلان 28 فبراير 1922 واستقلال مصر، وإنشاء وزارة الخارجية المصرية على أسس حديثة أى منذ مائة عام، بالفاعلية والحيوية سواء فى تناولها للقضايا والمصالح القومية المصرية، أو القضايا العربية والإفريقية والإسلامية، والتفاعلات المتبادلة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والدول الأوروبية، والقوى الكبرى. وذلك فى إطار يوازن بين الأمن القومى والمصالح المصرية الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية ومصالح الأطراف الأخرى فى جميع المناطق المشار إليها وفقاً للتفاعل المشترك والاحترام المتبادل بين كافة الأطراف.

سفير رخا أحمد حسن
rakhahassan@yahoo.com

وإن فعالية وحيوية الدبلوماسية المصرية تستند إلى عدة عوامل ربما يتوفر بعضها لدول أخرى فى أوضاع قريبة من أوضاع مصر، وإن تميزت مصر ببعض هذه العوامل ومنها موقع مصر الجغرافى فى مثلث فريد يجمع بين إفريقيا وآسيا وجنوب البحر المتوسط اتصالاً بأوروبا. وهو ما يجعلها دائماً مقصداً لاهتمام القوى الكبرى والقوى الفاعلة على مسرح العلاقات الدولية بكافة أفرعها .وهذا فى حد ذاته يعد تحدياً كبيراً يفرض على مصر اليقظة الدائمة والاستعداد طوال الوقت لحماية أمنها القومى ومصالحها الوطنية فى مواجهة هذا التحدى الكبير.

كما أن مصر لديها تراث حضارى وثقافى نهل منه العالم قديماً وحاول الاقتداء به، وتواصل اهتمامه بهذا التراث الفريد وكشف أسراره حيث إنه يمثل بوتقة قوية تستوعب كل القادمين ومن سبقوهم إلى مصر خاصة من فضلوا الاستقرار فيها. إن هذا التراث يسبق الدبلوماسية والدبلوماسيين ويعد خير من يقدمها للآخرين، فما أن يذكر أى دبلوماسى مصرى أنه من مصر، فإنه لا يكون فى حاجة إلى مزيد من التعريف بنفسه وبلده، وتبدأ مهمته فى تقديم وعرض المهام المكلف بها والمبادرات التى يتخذها على أرضية عريضة أمام المتلقى عرفها من خلال دراسته للحضارة المصرية فى مراحل تعليمه المختلفة والتى جعلت الكثيرين من المثقفين والعاملين فى مجال الثقافة والسياحة فى العالم يستخدمون تعبير «مصر أم الدنيا».

ومصر هى أكبر دولة عربية بمعايير القوة الشاملة للدولة، وتمتد شرايين الثقافة المصرية بصورة أو أخرى فى جميع الدول العربية بما لدى مصر من خبرات متراكمة فى كافة المجالات القانونية والتنظيمية والإدارية، والثقافية والإعلامية كان لها دور فعال فى مساعدة الدول العربية خاصة فى مراحل النضال من أجل الاستقلال، ثم مراحل البناء والتنمية فيما بعد الاستقلال، بما يمثل رصيداً قد يكون غير بارز على السطح الآن إزاء ما حققته معظم إن لم يكن كل الدول العربية من تنمية شاملة وبناء مؤسسات الدولة والاقتصاد حتى وإن اعتمد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، إلا أنها أصبحت تضطلع بأدوار ومهام عديدة على الساحتين الإقليمية والدولية، ولكنها فى نهاية الأمر سواء اقتربت أو ابتعدت قليلاً، فإن بوصلة الدبلوماسية المصرية تظل مطلوبة ولها مفعولها وتأثيرها خاصة فى القضايا العربية الرئيسية وكل ما يتصل بالأمن القومى العربى.

ومن عوامل فاعلية الدبلوماسية المصرية وجود بعثات دبلوماسية مقيمة فى غالبية دول العالم، ويبلغ عددها ما يربو على 154 بعثة ما بين سفارات، وقنصليات عامة، وقنصليات. ويساعد هذا الانتشار الواسع على وجود الدبلوماسية المصرية فى قلب الأحداث فى جميع مناطق العالم المهمة. وهذا يجعل المركز الرئيسى فى القاهرة، وهو وزارة الخارجية على دراية وإلمام بكافة التطورات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية التى تجرى فى العالم على اتساعه، وبما يتيح لصانع القرار رؤية وتقدير موقف سريع لاتجاه المواقف والقرارات المصرية بشأن علاقاتها الخارجية وأهم القضايا التى تتناولها المنظمات الإقليمية والدولية والمحافل الدورية والطارئة. وكثيراً ما وجهت انتقادات لكثرة البعثات الدبلوماسية المصرية وأنها تحمل الدولة تكلفة عالية .ولكن الحقيقة غير ذلك لأن تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول الأخرى يجعل ما تنفقه السفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية فى مصر يعادل بل ويزيد فى معظم الأحيان عن ما تنفقه البعثات الدبلوماسية المصرية هذا إلى جانب أن هذه البعثات المصرية فى الغالبية العظمى من الدول تعمل بأقل عدد ممكن لا يتعدى رئيس البعثة وعضواً دبلوماسياً واحداً أو اثنين على الأكثر، باستثناء عواصم الدول الكبرى والدول العربية التى فيها جاليات مصرية كبيرة منوط بالبعثات الدبلوماسية المصرية رعاية مصالحها .وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى عدد أعضاء السلك الدبلوماسى المصرى فى الخارج والديوان العام لوزارة الخارجية 950 دبلوماسياً (تسعمائة وخمسون دبلوماسياً) فى كل درجات السلك الدبلوماسى المصرى من ملحق إلى سفير ممتاز، وهم موزعون تقريباً الثلثين فى الخارج والثلث فى الداخل.

ويتم اختيار أعضاء السلك الدبلوماسى المصرى وفق قواعد وأصول محكمة ويتعين على من يرغب فى الالتحاق للعمل بالسلك الدبلوماسى المصرى أن يجتاز عدة اختبارات فى اللغات الأجنبية والمنظمات الدولية والقانون الدولى، والعلاقات الدولية المعاصرة، والقضايا والمنظمات الاقتصادية، والقضايا العربية والشرق الأوسط، فى امتحان تحريرى يشترط حصول من يجتازه على 65٪ فى مجموع المواد و50٪ على الأقل فى أى مادة، ثم عليه أن يجتاز امتحان القدرات فى استخدامات الكمبيوتر والإنترنت، والاختبار النفسى، ثم الاختبار الشفوى

فى المعلومات العامـــة والمظهر والقدرة على التعبير خاصة بلغته الأجنبية الأولى (الإنجليزية - أو الفرنسية) لذا فإن هذه الاختبارات تعـــرف باجتياز الحواجز. ويتقدم للامتحان سنوياً ما بين 1300 - 1400 شاب، ينجح منهم فى الامتحان التحريـــرى ما بين 90 إلى 120 شـــاباً وينتهـــى الأمر بعد الاختبار الشـــفوى بأن يلتحق بالسلك الدبلوماسى المصرى دفعة جديـــدة لا يزيد عددها عن ما بين 18 إلى 28 ملحقاً دبلوماســـياً يلحقون بمعهد الدراســـات الدبلوماسية التابع لـــوزارة الخارجية المصريـــة لتأهيلهم للعمل الدبلومـــاسى على مدى عامين ثم تبدأ رحلتهم فى الممارسة العملية للعمل الدبلوماسى فى قطاعات الوزارة المختلفة وبعثاتها فى الخارج.

وإن هذا الاختيـــار المدقق والإعداد الجيد يؤهلان الدبلوماســـيين المصريين القيـــام بعدة ملفـــات فى وقت واحد فى البعثات الصغيرة التى لا يكون فيها إلا دبلوماسى واحد مع رئيـــس البعثة، أو غيرها من البعثات التـــى فيها عضوان دبلوماسيان مع رئيس البعثة. ولا تعمل الدبلوماسية المصرية بنظام التخصص الإقليمى لدبلوماســـييها كما فى الدول الكبيرة وبعض الـــدول النامية، وإنما تأخذ بنظام الدبلوماسى الشـــامل الذى ينتقل خـــلال عمله ما بين دول إفريقية وعربيـــة وأوروبية وآســـيوية وأمريكا اللاتينية. هذا باستثناء العمل فى القطاع القانونى فى الديـــوان العام، وإلى حد ما فى قطـــاع العلاقات متعـــددة الأطراف حيث يفضل من سبق أن خدم فى إحدى المنظمات الدوليـــة أو الإقليمية والإلمام بطبيعة العمل فى هذه المنظمات.

كما أن السلك الدبلوماسى المصرى، وفقاً للقانون الخاص به، يحظى بدرجة كبيرة من الاســـتقرار والمهنية، حيث لا يســـمح لأى من الدبلوماسيين الانتماء لأى حزب ســـياسى أو جماعة معينة من الجماعات العقائدية. ذلـــك لأنه يمثل الدولة ويلتزم بالدفـــاع عن مصالحها القوميـــة وسياســـتها الخارجية وفقاً للسياســـة التى تقرها رئاســـة الدولة والحكومة ويتعين عـــلى الدبلوماسى أن ينحى آراءه الشخصية جانباً ولا يجهر بها أو يتناولها فى اتصالاته ســـواء مع المســـئولين فى الدولة المعتمـــد لديها أو الســـلك الدبلوماسى الأجنبى .ولا يتمتع بهذا الاســـتقرار والتقاليـــد المهنية إلا عدد محدود من الـــدول النامية، حيث إن السلك الدبلوماسى فى معظمها كثيراً ما يتأثر بنتائـــج الانتخابات وعدم فوز

مبنى وزارة الخارجية الجديد فى العاصمة الادارية

بعض الأحـــزاب، ويتأثـــر فى إفريقيا بالأوضاع القبلية واختيار رئيس الدولة والقيادات العليا المؤثرة سواء فى اختيار الدبلوماســـيين أو تنقلاتهـــم للعمل فى الخارج أو بين الوزارات فى الداخل.

وتســـتعين الدبلوماسية المصرية فى بعثاتهـــا التى تســـتدعى ذلك بمكاتب فنية من الوزارات الأخرى عندما تكون العلاقـــات الفنية مع الـــدول المعتمدة لديها البعثة لها علاقات متشعبة فى عدة مجالات مع مصر. ومن هـــذه المكاتب الفنية المكاتب التجاريـــة وتتبع قطاع التمثيـــل التجـــارى فى وزارة التجارة والصناعة ويطبق عـــلى أعضاء التمثيل التجارى نفس قانون السلك الدبلوماسى والقنصلى المـــصرى، والمكاتب الثقافية وتتبع وزارة التعليـــم العالى، والمكاتب الســـياحية وتتبع وزارة السياحة، إلى جانب الملحقين العســـكريين من وزارة الدفاع، كما توجـــد فى عدد محدود جداً من الدول مكاتب صحيـــة تتبع وزارة الصحة، وأعضاء كل هذه المكاتب يصدر قرار مـــن وزير الخارجيـــة بإلحاقهم بالســـفارات الموفدين إليها ويحملون جوازات سفر دبلوماسية مثل نظرائهم فى نفس الدرجات المالية من أعضاء السلك الدبلوماسى، وتكون هذه الجوازات لفترة عملهم فى الســـفارات فقط .وجميع هذه المكاتب تحت رئاســـة وإشراف رؤساء البعثات من الدبلوماســـيين فى مختلف درجاتهـــم، ويتعين عليهم التنســـيق الكامل مع رؤساء البعثات فى كل أعمالهم واتصالاتهم.

إن توفر كل هذه العوامل الســـالف بيانها لـــدى الدبلوماســـية المصرية، منحتها قوة ومقدرة عالية على مواجهة كل التحديـــات فى الســـابق وحالياً وفى المســـتقبل. فقد اضطلعت الدبلوماسية المصرية بـــدور بالغ الأهمية أثناء فترات الحروب التى تعرضت لها مصر ودافعت بجدارة عن حقوق مـــصر المشروعة فى مواجهـــة كل اعتداء، ابتـــداء من حرب السويس عام 1956 عقب ممارسة مصر حقها فى السيطرة على أحد مواردها وهو قناة الســـويس، وحظيت بتأييد الأغلبية العظمى مـــن دول العالم، بل إن الدول النامية رأت فى تأميم مصر قناة السويس حقاً مشروعاً ونموذجـــاً يحتذى به فى سيطرة كل دولة على مواردها الطبيعية. وكان انتصار مصر على العدوان الثلاثى عام 1956 انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً أكثـــر منه عســـكرياً، وخرجت كل من بريطانيا وفرنسا من حربهما على مصر خاسرتين وكان بداية لانحسار نفوذهما فى الشرق الأوسط لصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى ذاك الحين.

كما واجهت الدبلوماســـية المصرية الرفـــض الأمريكى لتمويل بناء الســـد العالى بحجـــج واهية. ومثلت مع عوامل أخرى تتصل بتسليح الجيش المصرى، ورفـــض مـــصر الانضمـــام للأحلاف العســـكرية الغربية فى المنطقة، نقطة تحول فى الدبلوماسية المصرية بالاتجاه نحو الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، ووافقت موســـكو على تمويل بناء السد العالى مع عائدات قناة السويس، وسبق أن سمحت لبراج ببيع الأسلحة للجيش المصرى.

وتمكنت الدبلوماســـية المصرية من

عوامل فعالية الدبلوماسية المصرية

التعامل مع عدة تحديات صعبة من بينها انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة والذى مثل انتكاسة كبيرة للآمال العريضة فى إرساء نواة للوحدة العربية، وتم تناول تداعيات هذا الانفصال بواقعية وإدراك أن الوحدة بين مصر وسوريا لم تتم وتنضج وفق خطوات تدريجية تفسح المجال لمزيد من الفهم المتبادل لأولويات وأسلوب الحياة العامة فى سوريا فى كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية. ولم تؤد هذه التجربة إلى تخلى الدبلوماسية المصرية عن إيمانها الراسخ بأهمية وضرورة العمل العربى المشترك.

وقد ثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك عقب نكسة يونيو 1967 وانهزام الجيش المصرى فى معركة مع إسرائيل، حيث ساندتها الدول العربية، حتى تلك التى اختلفت معها وحاربتها فى اليمن، وساهمت بفاعلية مادياً ومالياً وسياسياً لدعم مصر وجيشها والاستعداد لمعركة تحرير الأراضى المصرية من الاحتلال الإسرائيلى.

وقد اضطلعت الدبلوماسية المصرية بدور مهم للغاية فى الفترة ما بين نكسة 1967 وحرب أكتوبر 1973، فى إعداد وتهيئة الساحة الإقليمية والدولية لأن لمصر كل الحق فى تحرير أرضها التى احتلتها إسرائيل، إن لم يكن بالوسائل السلمية ووفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، فبالوسائل الأخرى. وكان انتصار الجيش المصرى فى العبور وحرب أكتوبر 1973 بداية لمرحلة جديدة من العمل الدبلوماسى.

وكان التحول من المواجهة العسكرية إلى المواجهة السياسية، تطبيقاً عملياً لمقولة إنه عندما تصمت المدافع تتكلم الدبلوماسية. ومثلت مبادرة السلام التى أطلقها الرئيس السادات وزيارته لإسرائيل وإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلى فى خريف 1977 حدد فيه مسار عملية السلام مع إسرائيل، تحدياً كبيراً للدبلوماسية المصرية، فبينما رحبت أغلبية دول العالم بمبادرة السلام، رفضتها أغلبية الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وأدى توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل إلى قطع الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس واختيار الشاذلى القليبى أميناً عاماً لها. وبجهود السلام استردت مصر طابا بمعركة دبلوماسية وقانونية متميزة.

قصر البستان

ولكن العمل الدبلوماسى الفعلى بين الدبلوماسية المصرية والدول العربية لم يتوقف إلا فى بعض الدول العربية وبصورة مؤقتة واستمرت العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعليمية والثقافية. وتدريجياً اقتنعت الدول العربية بسلامة اختيار السلام وأقرت بذلك مؤتمرات القمة العربية، وعادت جامعة الدول العربية إلى مقرها فى القاهرة واختير د .أحمد عصمت عبدالمجيد، وزير خارجية مصر، أميناً عاماً لها ثم خلفه تباعاً كل من عمرو موسى، ود .نبيل العربى، وأحمد أبوالغيط.

إن للدبلوماسية المصرية دوراً فعالاً فى الأمم المتحدة، وتبادر دائماً بتقديم مبادرات إيجابية فى العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية بالتنسيق مع المجموعات الإقليمية المختلفة خدمة للمصالح المشتركة للدول النامية، وفى مجال نزع الأسلحة النووية وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى، والإسهام فى الجهود الإقليمية والدولية بفض المنازعات بالطرق السلمية وعمليات إعادة الإعمار وإعادة توطين النازحين واللاجئين.

وتضع الدبلوماسية المصرية القضية الفلسطينية فى مقدمة أولوياتها لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومى المصرى والعربى، والرؤية الثاقبة بأنه لا استقرار للسلام والأمن والتنمية فى الشرق الأوسط إذا لم يحصل الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة وفقاً للمرجعيات والقرارات الدولية ذات الصلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ولا تألو الدبلوماسية المصرية جهداً فى التعاون مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب بكل صوره باعتباره عدو الأمن والاستقرار والتنمية. والعمل على تجفيف منابعه من حيث التمويل والإمدادات بالأفراد والسلاح، والإيواء ومعسكرات التدريب. هذا إلى جانب تجفيف المنبع الأساسى وهو الفكر المتطرف القائم على التعصب والكراهية وعدم قبول الآخر.

إن الدبلوماسية المصرية تتميز فى أدائها بالتعدد والتنوع على عدة مستويات فى محيطها العربى والإفريقى والمتوسطى، ومن خلال المنظمات المختلفة من الاتحاد الإفريقى إلى منظمة التعاون الإسلامى، والكوميسا، والساحل والصحراء، والفرانكفونية، وعدم الانحياز، والتجارة العالمية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك فى إطار من المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وتبادل الخبرات فى كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية والتكنولوجية، مستندة فى ذلك كله إلى خبرات تراكمت لديها على مدى مائة عام حافلة من العمل الدبلوماسى المصرى فى ظل كل المراحل والمتغيرات الإقليمية والدولية.

المئوية الأولى للخارجية المصرية

الخامس عشر مـــن مارس 2022 تحتفل مصر بالمئوية الأولى لوزارة الخارجية المصرية، مائة عام من مســـيرة تاريخية مشرقة، لمؤسستنا الوطنية العريقة، كتبت فصولها على جدران الزمان، بأحرف من نور، تاريخ نابع من تراث وحضارة وثقافة، ركائزه داعمة لتحقيق الأمل المنشود لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط.

سفير د. سامح أبو العينين
samehenein@yahoo.com

خلال المائة عام، سعت الدبلوماسية المصرية نحو دعم السلام والأمن الدوليين ونبـــذ الحـــروب والتصـــدى للإرهاب المدمر، واحتلت موضوعات نزع السلاح المدمر ومنع الانتشار النووى والأسلحة البيولوجيـــة، أولوية لهـــا أهميتها فى التحرك الدبلوماسى المصرى.

وانطلاقـــاً من هذا المفهـــوم كانت سياســـة مؤسســـتنا الرائدة والقائمين عليها هدفاً ســـامياً هو السلام فى ربوع المعمـــورة والعمل للحد مـــن مخاطر الأسلحة الفتاكة والتى تشكل خطراً على الحضارة الإنسانية، والمطالبة بإدانة من يسعون إلى انتشـــارها، ويجب التوقف عن ترويع الآمنـــين والتنكيل بالبشرية، التى تتوحد أهدافها نحو الأمن والسلام الدوليين.

وفى هذا الإطارعكفت شطراً كبيراً من رحلتى الدبلوماســـية مهموماً ومشتغلاً بالأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية، وخاصة موضوع نزع الســـلاح الفتاك، ومنـــع الانتشـــار النووى والأســـلحة البيولوجية وأســـلحة الدمار الشـــامل، والحد من إرهاب الإنســـان فى كل مكان وزمـــان وكان علىّ أن أضع تلك القضية كل اهتمامى وخبرتى، فى كتابى المعنون (دليل الدبلوماسى المعاصر لثقافة السلم والأمن الدوليين).

ومن خلال هذا الكتاب يتضح الكثير مما يثير التفكـــير والتأمل من مخاطر الأســـلحة الفتاكة، والتى تشكل خطراً على الحضارة الإنســـانية، وتمثل هذه الدراسة العلمية الأكاديمية همزة وصل مهمة، بين المجـــال الأكاديمى التعريفى والعمـــل الدبلوماسى فى الأمن والســـلم الدوليين، ومن هنا تكون أهمية الكتاب الذى يُعد مرجعاً مهمـــاً للمصطلحات والمفاهيم والتعريفات المرتبطة بالعمل فى الأمن الـــدولى والإقليمى، وله أهميته خاصة للدارســـين من الأجيال الجديدة بوزارة الخارجية المصريـــة وهو أيضاً خير معين للدارسين المتخصصين فى نزع السلاح، أو فى إطار متابعة العمل متعدد الأطـــراف، ذو الصلة بالأمـــم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، كالاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية.

وقـــد حرصت فى كتابـــى أن أنتقل بالقارئ من الإطار العالمـــى، والأبعاد الدوليـــة، إلى منطقة الشرق الأوســـط، وما تقوم به وما يمكن أن تفعله الدول والمنظمـــات العربية، فى مجـــال الأمن والسلم من أجل مستقبل أفضل لأبنائنا، عملاً بمقولة الفيلسوف والمعلم اليونانى سقراط:

إن بداية الحكمـــة تكمن فى تعريف المصطلحات.

وشـــملت مقدمة الكتاب بتعريفات أســـلحة الدمـــار الشـــامل وأنواعها، وتطورها منذ الحـــرب العالمية الثانية، والقنبلـــة الذريـــة إلى مخاطر الإرهاب والأمن السيبرانى فى عصرنا الحديث.

وتوضح المقدمة والفهرس محتويات الكتاب وينقســـم كل فصـــل إلى أجزاء قصيرة، ذات عناويـــن واضحة، تجعل تسلســـل مواضيع الكتاب منطقية، مما يســـهل على القارئ العادى البحث، وقد حرصـــت أن تكون رســـالتى واضحة، واختتمت كل جـــزء بملخص قصير لما سبقه، ويعد القارئ لما سوف يلى.

ينقســـم الكتاب إلى مقدمة وســـتة فصول:

ـــ مفهـــوم الأمن البـــشرى ونزع السلاح.

ـــ تعريـــف نزع الســـلاح ومنع الانتشار.

ـــ مفهوم الأمن النووى.

ـــ التجـــارب الإقليميـــة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ـــ الجهـــود الدوليـــة للأمن ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ـــ الـــوكالات الدوليـــة والمنظمات الأمميـــة ذات الصلة بالســـلام والأمن الدوليين.

نقدم هنـــا عرضا سريعـــا لكتابا جديـــدا وهامـــا يعد إضافـــة حقيقية للمكتبـــة العربية فيما يتعلق بالســـلم والأمن الدوليين. الكتاب لا غنى عنه لاى دبلوماسى أو مهتم بالشـــئون الدولية، الا انـــه مهم أيضا للقـــارئ العادى ذو الاهتمامات العامـــة. إن موضوع الأمن والسلم الدوليين لا يتعلق فقط بالعلاقات الدولية والشـــئون الدبلوماســـية وانما بمســـتقبل الحضـــارة البشرية جمعاء وبحياة كل فرد على وجه كوكبنا الصغير والذى يزداد صغرا يوما بعد يوم.

على الرغم مـــن أن الكتاب يتعرض لموضوع معقد ومتشابك الخيوط إلا أن المؤلف حرص على أن يوصل معلوماته ورسالته بشـــكل جامع ومبسط دون إخلال بالتفاصيل المهمة.

يتميـــز الكتاب بوضـــوح العرض والمنطق كما يجمع بشـــكل متوازن بين المعلومات الهامة والتحليل الثاقب.

المئوية الأولى للخارجية المصرية

الكتاب لا يقدم فقط عرضا لأهم الموضوعات والتحديات فى مجال الامن والسلم الدوليين وإنما يقترح ايضا الحلول العملية بناءا على إلمام المؤلف بجوانب الموضوع المختلفة سواء من خلال خبرته العملية فى وزارة الخارجية المصرية أو الأمم المتحدة أو دراسته الأكاديمية المتعمقة فى هذا الموضوع.

يبدأ الفصل الأول بموضوع الساعة أو أمن المعلومات والأمن السيبرانى. ويؤكد الكتاب على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لثورة المعلومات الا انه يشير الى تزايد المخاطر الامنية الناتجة عن الاعمال التخريبية والتى يستلزم التصدى لها تعاونا دوليا على عدة اصعدة، من تطبيق مبادئ عامة الى اجراء دراسات مشتركة الى بناء قدرات التعاون العملى وهى أمور تستلزم بالضرورة الحوار المتواصل وتبادل المعلومات. ويؤكد هذا الفصل على أهمية التعاون الدولى نتيجة لطبيعة الانشطة المعلوماتية والتى تتجاوز الحدود السياسية بالإضافة الى تسارع وتيرة التطور التكنولوجى من خلال أجهزة الاتصال النقالة والشبكات الاجتماعية والحوسبة السحابية. كما يؤكد هذا الفصل على أهمية مرجعية القانون الدولى والدورالقيادى لمنظمات الامم المتحدة المعنية.

الاطار النظرى لانشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل:

وحول الأطار النظرى لانشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل، يوضح هذا الفصل الاسس التى ينبغى توافرها من اجل الاتفاق على اقامة مناطق اقليمية منزوعة السلاح سواء داخل منظومة دول المنطقة او بالتعاون مع الدول النووية الخمس و المنظمات الدولية وما ينطوى ذلك على صعوبات وتحديات. إلا أن أهداف انشاء مناطق خالية من اسلحة الدمار الشامل من

تحقيق حدة التوتر وتحقيق الاستقرار و الامن و السلام الدوليين لهى اهداف تستحق بذل كل الجهد للتغلب على تلك العقبات.

وبعد الحديث عن المبادئ النظرية والاهداف، انتقل الى ايضاح الترتيبات والالتزامات الاساسية لتحقيق اهداف المناطق الخالية من اسلحة الدمار الشامل واهمها عدم حيازة دول المنطقة لاسلحة دمار شامل واتخاذ الاجراءات القانونية لوضع هذه التدابير محل التنفيذ و اعتماد نظام حظر الاعتداء على المفاعلات النووية.

ثم تناول من الحديث عن منع انتشار اسلحة الدمار بشكل عام، الى تطبيقات هذا الامر فى منطقة الشرق الاوسط مؤكدا على ضرورة انضمام كافة دول المنطقة الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية و تنفيذ قرارات الامم المتحدة فى هذا الشان.

مخاطر ارهاب اسلحة الدمار الشامل:

ينتقل الفصل الأول بعد ذلك الى الاشارة الى مخاطر ارهاب اسلحة الدمار الشامل ومنها الاستخدام الغير مقصود والاتجار الغير مشروع، الأمر الذى دعى الولايات المتحدة الى انفاق حوالى 30 بليون دولار سنوياً لمجرد الحفاظ على مخزوناتها النووية.

أما عن حظر الأسلحة النووية، فاننى أوكد على الوعى المتزايد بخطورة تواجد الاسلحة النووية وتهديدها للاستقرار بالاضافة الى عدم قانونيتها، ناهيك عن الجوانب اللااخلاقية لهذا الامر.

ونحذر من هشاشة النظام الحالى للحد من اسلحة الدمار الشامل وأشير الى ضرورة زيادة الالتزام من قبل الدول التى تمتلك تلك الاسلحة.

الصواريخ و نظم الايصال:

ونقرأ فى الفصل الاول من اسلحة الدمار الشامل الى عرض شيق لانواع الصواريخ والقذائف المختلفة مثل الرؤوس الحربية والكروزوالصواريخ متوسطة المدى و العابرة للقارات والصواريخ البالستية والقذائف قصيرة المدى وقاذفات القنابل وغيرها، مع ايضاح وظائف كل منها ومداها الفعال.

ثم يرصد الكتاب بعد ذلك بعض اهم الوثائق الدولية المتعلقة ببناء الثقة والامن مثل وثيقة هلسنكى الختامية ووثيقة استوكهولم وبعض الوثائق الثنائية مثل الاتفاق المبرم بين الهند والصين.

يركز الكتاب بعد ذلك على أهمية الصواريخ فى اطار الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسط ويؤكد على أهمية دور أجهزة الأمم المتحدة ومراكز الأبحاث والمعاهد المتخصصة وذلك بهدف دراسة سبل التعامل للحد من انتشار الصواريخ ودفع عجلة التعاون الدولى فى هذا المجال.

الاسلحة الكيمائية:

يبدأ هذا الجزء بتعريف الاسلحة الكيمائية ثم بيان انواعها المختلفة وتصنيف المواد السامة المختلفة. وعلى الرغم من معرفتنا بالاسلحة الكيمائية بشكل عام، الا اننى اعتقد ان القارئ سيفاجئ بتعدد انواعها المختلفة وتاثيراتها البشعة على البشر. يعقب ذلك عرض سريع للاتفاقيات الدولية المتعلقة باستحداث وانتاج و تخزين واستخدام الاسلحة الكيماوية.

الأسلحة البيولوجية:

وكما هو الحال بالنسبة للاسلحة الكيمائية، فان القارئ سوف يفاجئ بكم ونوعية الاسلحة البيولوجية من بكتريا الى فيروسات الى فطريات و منتجات سامة، الخ. بعد بيان انواع الاسلحة البيولوجية المختلفة يستعرض الفصل المحاور الاساسية لمراكز الابحاث المعنية بهذا الامرمن تنظيم الاستخدامات البيولوجية الى الحد من الاسلحة البيولوجية الى مراجعة اتفاقيات حظرالاسلحة البيولوجية الى استخدام التكنولوجيات الحديثة لمراقبة الاسلحة البيولوجية.

النفايات المشعة:

بعد عرض أنواع ودرجات النفايات المشعة يتطرق هذا الجزء الى مصير النفايات النووية ثم الى تفكيك المفاعلات والنفايات المشعة و طرق تخزين النفايات. كما يلفت المؤلف النظر الى التاثير البعيد المدى للنفايات و ضرورة الحذر فى التعامل مع الصناعات النووية.

التطور التاريخى للتعاون العربى فى مجال الطاقة السلمية:

فى هذا الجزء يلخص الكتاب الجهود العربية فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والطفرة العربية الحالية تجاه استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وازالة ملوحة مياه البحر.

حظر المفاعلات الجديدة والاستخدامات السلمية:

يختتم الكتاب الفصل الاول بالتاكيد على اهمية الاستخدام السلمى للطاقة النووية مع بيان العناصر الاساسية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية و الاشارة الى الجيل الجديد من المفاعلات النووية السلمية.

كان ذلك عرضا سريعا للفصل الاول من الكتاب، ونترك للقارئ المهتم متعة الغوص فى بقية هذا الكتاب الهام.

مما لاشك فيه ان هذا الكتاب يملئ فراغا هاما فى ادبيات السلم والامن الدوليين سواء فيما يتعلق بالامن السيبرانى وما ينطوى عليه من مصطلحات مستجدة على قاموسنا العربى منها الحوسبة السحابية على سبيل المثال لا الحصر أو اسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ أو الجهود والاتفاقات الدولية الى غير ذلك من جوانب هذا الموضوع المتشعب.

الكتاب يستحق ان يدرج فى مناهج السياسة الدولية فى الجامعات والمعاهد المختلفة كمدخل الى هذا الموضوع المهم، كما يمكن الاستفادة منه كخلفية اساسية للندوات وورش العمل التى تعقد فى هذا الصدد. كما أن الكتاب يستحق دراسة ترجمته الى اللغات الأجنبية ليطلع عليه كل مهتم بهذا الموضوع البالغ الأهمية للأمن والسلم الدوليين.

صدر هذا الكتاب العلمي الاكاديمي العام الماضى ومتوفر فى معهد الدراسات الدبلوماسية ودار المعارف المصرية.

سلسلة مقالات بعنوان «فى أروقة الأمم»

متطلبات المشاركة الفعالة للدول النامية فى المؤسسات الدولية ومستجدات الدبلوماسية متعددة الأطراف

الإشكالية الرئيسية والمنهاجية:

لا شك أن الدبلوماسية متعددة الأطراف تعد ركيزة أساسية من نشاط وزارات الخارجية، واختصاص أصيل لها. ولما كانت وزارة الخارجية المصرية تحتفل بالذكرى المئوية، فتلك فرصة فريدة للتفكير فى متطلبات المشاركة الفعالة فى المؤسسات الدولية على ضوء ما طرأ على النظام الدولى من مستجدات أثرت عليها.

سفير عمرو الجويلى

ومن هنا، يهدف هذا المقال إلى توفير قراءة موجزة نظرية فى الأساس، لكن مستندة على الخبرة العملية، لأهم التطورات الحالية المتعلقة بعمل وطبيعة المؤسسات الدولية، ولأهم عناصر تشخيص المصلحة القومية، ولعدد من الأفكار المحددة والمقترحات الملموسة لتعظيم تحقيق المصلحة القومية فى هذا المجال. ويتبع المقال منهاجية مرنة بالنسبة لتعريف المصطلحات والمفاهيم، تفادياً للجدل المرتبط بالتعريفات الأكاديمية. ونشير هنا بصفة خاصة إلى مصطلح المؤسسات الدولية، الذى نستخدمه هنا على نحو يميل إلى معنى المصطلح باللغة الإنجليزية، الذى لا يشترط بالضرورة اتفاقية دولية أو سكرتارية دائمة. كما أن المقترحات العملية مطروحة كرؤوس عناوين، دون الخوض، قدر الإمكان، فى التفاصيل المتعلقة بالشرح أو التنفيذ، التى يمكن أن يتم تطويرها من خلال نقاش متعمق بين المتخصصين.

أولاً - أبرز التطورات المؤثرة على نشاط وطبيعة المؤسسات الدولية:

يمكن إيجاز أبرز التطورات المؤثرة على نشاط وطبيعة المؤسسات الدولية فى خمس تطورات رئيسية:

التطور الأول - الضغوط المتعلقة بمواكبة تغير هيكل القوى فى المنظومة الدولية:

تعتبر المؤسسات الدولية مرآة لهيكل القوى الدولية السائد وقت إنشائها. وبالنظر إلى أن تغير الوضعية النسبية للقوى الدولية، مقارنة بوقت إنشاء معظم المؤسسات الدولية الحالية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن القوى الصاعدة تضغط نحو تعديل تلك الآليات المتعلقة بصنع القرار المؤسسة على الوزن التصويتى (مجلس الأمن، وبريتون وودز فى الأساس)، خاصة مع اتساع عدد الأجهزة الحاكمة للمؤسسات ذات العضوية العالمية بعد موجات الاستقلال والقضاء على الاستعمار من جهة، وموجات تفكك الدول من جهة أخرى. ويفرض ذلك حالة حراك نسبية، تتطلب فى بعض الأحيان سرعة تحرك لضمان عدم تغيير هيكل المؤسسات الدولية بشكل يضر بوضعية مصر الحالية، أو لا يسمح لها بالارتقاء إلى مرتبة أعلى.

التطور الثانى - تعقد جدول الأعمال المطروح على المؤسسات الدولية Complexity of the Agenda:

وهو ما يعكس تطور جدول أعمال العلاقات الدولية بشكل عام، وصعود قضايا فنية متخصصة على سلم جدول الأعمال الدولى مثل التنمية بشكل عام والتجارة بشكل خاص، البيئة وتغير المناخ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلخ، التى تزاحم القضايا «التقليدية الأخرى لا سيما السلم والأمن. واقترن بذلك، تصاعد أهمية الوكالات الدولية المتخصصة، وتزايد تأثيرها على «المنظمة الأم»، الأمم المتحدة [مثلما كان الحال بالنسبة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، على سبيل المثال لا الحصر].

وازداد الترابط بين تلك القضايا، بحيث أضحى الفصل بينها صعباً، وأصبح الوزن النسبى لدولة ما فى أحد تلك المجالات، يساهم بشكل مباشر فى اكتسابها، أو فقدانها، لمكانتها النسبية فى المجالات الأخرى. ومما ضاعف من هذا التأثير، هو أن العديد من تلك القضايا «الجديدة» هى قضايا عالمية بحكم تعريفها، يستحيل أن يتم الفصل فيها على مستوى وطنى، بل إن الأساس فيها هو التعاون الدولى، الذى يعكس قدرة الأطراف على التأثير من خلال حجم الإنتاج، والقدرة على طرح المواقف التفاوضية.

التطور الثالث - تصاعد الدبلوماسية متعددة الفاعلين multistakeholder diplomacy:

وهذه قد جاءت لتصاحب تعقد جدول أعمال العلاقات الدولية، إذ أن العديد من القضايا الفنية المطروحة على الأجندة الدولية هى قضايا يساهم فيها الفاعلون من غير الدول الإسهام الأساسى فى تطورها، لا سيما القضايا المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، الموضوعات الاقتصادية بشكل عام والتجارة بشكل خاص، أضف إلى ذلك البيئة وتغير المناخ إلى آخره من مجالات يضطلع فيها القطاع الخاص بدور رئيسى، وفى بعض الأحيان، الدور الأساسى. وتزامن مع ذلك أن الموضوعات الأخرى «الجديدة» المطروحة على الأجندة الدولية مثل الموضوعات الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وحقوق الإنسان بشكل خاص، هى مجالات تنشط فيها أيضاً المنظمات غير الحكومية، وتُعد فى بعض الحالات أحد الفاعلين الرئيسيين. وينطبق ذلك على القضايا الأخرى التى أصبحت مطروحة على جدول الأعمال الدولى مثل الإرهاب الدولى، والجريمة الدولية المنظمة، وتجارة المخدرات، التى ارتبطت بدور شبكات من الكيانات غير الحكومية عابرة الحدود.

إذن، فقد أدى تعقد جدول أعمال الأجندة الدولية، والزيادة فى الاعتماد المتبادل بين الدول، والتآكل النسبى فى جدار السيادة الوطنية، إلى تصاعد أهمية الدبلوماسية متعددة الفاعلين Multistakholder Diplomacy، صاحبها، ونتج عنها، زيادة الفضاء المخصص لمشاركة الفاعلين غير الحكوميين فى المؤسسات الدولية. وقد أصبح التأثير على جدول أعمال وأنشطة المؤسسات الدولية مرتبطاً بمدى القدرة على التأثير، إن

1 - آراء وانطباعات المؤلف الشخصية الناتجة عما يزيد عن 30 عامًا من الخبرة المهنية والأكاديمية فى مجال العلاقات متعددة الأطراف، و لا تعكس أيًا من المناصب المهنية الحالية.. يمكن التواصل مع المؤلف على Amr.Aljowaily@gmail.com

لم يكـــن التحكم، فى ذلك «الفضاء space» الجديد، فلم تصبح الدبلوماســـية التقليدية (التى تعتمد فى الأســـاس عـــلى العلاقات والأطر الحكومية كافية، مهما كانت متميزة، فى دفـــع الأولويات الوطنيـــة، والدفاع عن المصالح الوطنية، بل إن صعود الدبلوماسية متعـــددة الفاعلين قد أدت فعلياً فى كثير من الأحيان إلى تغيير فعلى de facto فى مفهوم وممارسة «المســـاواة فى السيادة» و«صوت واحد لكل دولة» فى المفاوضات، فى الحالات التى تنجح بعض الأطـــراف المتفاوضة فى مضاعفة تأثيرها من خلال حشـــد فاعلين غير حكوميين ســـواء من قطاع الأعمال أو المجتمـــع المدنى الدولى للدفـــاع عن وجهة نظرها، وإفساح مســـاحة أوسع لمشاركة هؤلاء الفاعلين غـــير الحكوميين فى العملية التفاوضية، التى كانـــت تقليدياً مقصورة على الحكومات.

التطور الرابع - ظهور المنتديات الموازية:

فقد جـــاءت لتعالج عجز المؤسســـات الدولية الرئيســـية عـــن التكيف مع هيكل القوى الجديد، ولتعطى مســـاحة أوســـع «للدبلوماسية متعددة الفاعلين»، ولتعطى أهمية أكبر للقضايا الجديدة التى تشـــكل جزءاً لا يتجزأ من تعقـــد الأجندة الدولية. وهناك أمثلة عديدة على تلك المنتديات الموازية فمنها ما هو متوســـع العضوية والأجندة مثل دافوس، والعديـــد منها المتخصص فى مجالات معينة مثل «ميونيخ»، والعدد الأكبر فى مجالات متخصصة مثل المنتديات الدولية الخاصة بقضايا مجتمع المعلومات ICANN والمنتديات المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية المتخصصة مثل «بازل»، وغيرها.

وأحد أوجه المنتديـــات الموازية يمكن إدراجها فى إطار مفهوم التعددية المحدودة/ المخصوصة minilateralism، إذ تكون تلك المنتديات أكثر ارتباطاً بالمؤسســـية الدولية الأم، إلا أنهـــا تجمع الفاعلين الرئيســـيين فقط فى محاولـــة للتوصل إلى اتفاق يصون مصالح هـــؤلاء الفاعلين، ثم يتم فرضه على أسوأ الفروض، أو تسويقه على أفضلها، على العضوية العامة. والأمثلة على هذه المنتديات كثيرة، لعل أشـــهرها فى فترات سابقة هو «القاعة الخـــضراء» فى منظمـــة التجارة العالمية، لكنها مطبقة فى معظم المفاوضات الدولية. وهناك من تلك المنتديات التى يمكن إدراجها فى هذا المفهوم ما اكتسب صفة شبه مؤسسية مثل «مجموعة الـ20». والغياب عن تلك المحافل يحرم الدولة المعنية بالتأثير فى مناقشـــاتها التى تؤدى إلى التوصل إلى مـــشروع الاتفاقات النهائيـــة، كما يعكس الإدراك الدولى perception بعدم أهميتها، أو قدرتها على التأثير.

التطور الخامس - تقلص دور التحالفات التقليدية:

وتلك تعتبر جزئياً نتيجـــة عدم قدرة التحالفات التقليديـــة للدول النامية/ عدم الانحياز على مواكبة الظواهر سالفة الذكر، وجهد دؤوب من قبـــل التجمعات المناظرة للشمال/ للغرب على كسر التضامن السائد فى تحالفات الجنوب، واستبدالها بتحالفات عبر إقليمية. وساعد على ذلك، زيادة التباين فى المصالح والرؤى بين دول الجنوب، مقابل تضاؤل الاهتمام نسبياً بالأرضية المشتركة.

ثانياً تشخيص المصلحة القومية فى المؤسسات الدولية:

يعتمد تشـــخيص المصلحـــة القومية على الوظائف المنوطة بالمؤسسات الدولية، والأدوار التـــى تقوم بها. ودون الخوض فى التفاصيل، يمكن إيجاز الأهداف التى يمكن تحديدها للدفاع عـــن المصلحة القومية فى إطار المؤسسات الدولية فى الآتى:

الهدف الأول الدفاع عن الرؤية (والمصلحة) القومية تجاه صياغة المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة:

وهى تلك التى تقوم المؤسسات الدولية بتطويرها من خلال المفاوضات بين الدول الأعضاء، باعتبارها أحد المهام الرئيســـية التى تضطلع بها تلك المؤسســـات. وتنقسم المصلحة القومية إلى طـــرح إيجابى يركز على تطويـــر القواعد الدوليـــة التى تجلب الفائدة الوطنية، وأخرى سالبة تعتمد على إعاقة أو الحد مـــن تطوير القواعد الدولية الضـــارة بالمصلحة القومية. وكان ذلك، ولا يزال، الشغل الشاغل للدبلوماسية الوطنية فى الأطر متعددة الأطراف. لكن رغم أهميته، فهناك أهـــداف أخرى واجـــب العمل على تحقيقها، خاصة وأن أهمية بعض منها قد ازدادت نتيجة التطـــورات التى طرأت على البيئة المحيطة بالمؤسسات الدولية.

الهدف الثانى: المشاركة فى أجهزة صنع القرار فى المؤسسات الدولية:

وذلك بما يســـمح بالدفاع عن الرؤية الوطنية تجاه القضايا ذات الأولوية كفائدة مباشرة من جانب، والمقايضة بمكاســـب أخرى فى موضوعات غير ذات صلة مباشرة بالمصلحـــة القومية كفائدة غير مباشرة من جانب آخر؛ بمعنى أن المشـــاركة فى أجهزة صنـــع القرار، يجب ألا ينظـــر إليها نظرة ضيقة تؤدى إلى التقليل من شأنها، بل يجب أن تقع فى إطار صورة أشمل لكيفية تحقيق المصلحة القومية، بشكل تبادلى فى مختلف المحافل.

وتكتسب أجهزة صنع القرار محدودة العضوية، أو تلـــك ذات القوى التصويتية الموزونة، أهمية خاصـــة إذ يمكن اعتبارها بمثابة مرآة تعكس الحجم النســـبى للدولة على الصعيد العالمى، وتكون غالباً هى الأهم والأقوى تأثيراً، فضلاً عن التواجد بها عادة ما يؤدى إلى التواجد فى الأجهزة الفرعية التى تنشـــئها، أو تلك المرتبطة بها فيما يعرف بالـ cascade effect .

الهدف الثالث - الاستفادة من قاعدة المعلومات الواسعة:

وهـــى التى أصبحت إحدى الســـمات الرئيســـية للمؤسســـات الدولية من خلال تحولها إلى بيوت أو مســـتودعات للمعرفة knowledge repository/house ، نتيجة ما يتوافـــر لديها من خبرات فنية فى مجالها، أو لما تتمتع به من وضعية محايدة مفترضة تضيف إلى جاذبيتها فى الحصول على المعلومات والبيانات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جزءاً كبـــيراً من هذه المعلومات ليس متاحاً علنياً كما هو مفترض بشكل خاطئ، فجزء كبـــير منه مقصور على اســـتخدام الســـكرتاريات، وجزء محظور عدا لأعضاء أجهزة صنع القرار محدودة العضوية (مثل التقارير الداخلية لمجلـــس الأمن ولجانه)، وجزء مخصص للـــدول أو الجهات المعنية (ويبرز هنـــا التقارير الخاصـــة بالدول المنافسة لنا).

•بالتالى، فهناك مجال واســـع للتحرك الدبلوماسى للتأثير الإيجابى فى هذا المجال، والاستفادة الحقيقية من تلك المعلومات التى لا تتحقق إلا بمنظومـــة صنع قرار علمية، بشقيها السياسى والإدارى، أخذاً فى الاعتبار أن العائد المرجو من المعلومات المتوافرة لدى المؤسسات الدولية، قد يكمن لدى الوزارات الفنية القطاعية.

الهدف الرابع - الترويج للتجارب الوطنية الرائدة:

وذلك فى تقارير وأنشـــطة المؤسسات الدولية التى أصبحت بشكل متزايد محفلاً لمراجعـــة الأقـــران peer review وبيوتاً للخـــبرة، ارتباطاً بما تم ذكـــره أعلاه من التراكم المعلوماتـــى الكبير المتوافر بازدياد لدى المؤسســـات الدولية، ممـــا يجعل من الترويج لأفضل الممارسات والنماذج الرائدة success stories and best practices، أحد الإنجازات الملموسة التى يمكن تحقيقها فى إطار الدبلوماســـية المعنية بالمؤسسات الدولية.

ولا يحظى هذا الهدف عادة بالأولوية تقليدياً لعدة أســـباب، منهـــا أنه يتطلب جهداً كبـــيراً فى الإعداد للجانب المعلوماتى لكى يخرج بشـــكل حرفى، خاصة وأنه قد يعتمد فى الأســـاس على إسهام القطاعات الفنية، التى قد تواجـــه تحديات خاصة بتوافر موارد بشريـــة ومادية مدربة على تقديم التجربة بشـــكل للترويج له عالمياً. كما أن ذلك العمل الترويجى يقع - لا شك - فى سياق تنافسى حاد مع باقى الأطراف الدوليـــة التى تود تحقيـــق ذات الهدف، مما يتطلـــب جهداً دبلوماســـياً كبيراً فى التعرف مبدئياً على المناسبات ذات الصلة، وتوطيـــد العلاقات مـــع القائمين عليها، وسرعة البديهة للربط بينها وبين مجالات التميـــز المحلية، وهو مـــا يتطلب بدوره معرفة ووعياً متعمقاً بالخطط والأنشطة الوطنيـــة ذات الصلة، فضـــلاً عن التحلى بـــروح الفريق، إذ أنه عمل شـــاق هدفه الأســـاسى إبراز تجارب نجـــاح الآخرين، دون أن يُنسب بالضرورة إلى من قام به.

متطلبات المشاركة الفعالة للدول النامية فى المؤسسات الدولية ومستجدات الدبلوماسية متعددة الأطراف

الهدف الخامس – اكتساب مكانة مُعرفة branding nation فى إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف:

تساهم فى التعريف بالدولة visibility، والقضايا ذات الأولوية لها؛ على أن تكون مرتبطة، وليست مقصورة، على المصلحة القومية المباشرة، بمعنى أن الهدف منها هو بناء الصورة الدولية image building، والتأثير على الإدراك influencing perception، وليس بالضرورة الترويج المباشر لمصلحة معينة. ويتيح ذلك مساحة موضوعية أوسع للتحرك، وكذلك قائمة أكبر من الشركاء من الدول، والفاعلين من غير الدول الذين يمكن التنسيق معهم.

وهناك مفاهيم عديدة تدخل فى سياق هذا المجال، منها فكرة الدولة الرائدة Champion لقضية معينة، علماً بأن هناك مساحة كامنة potential لمضاعفة هذه المكانة فى قضايا عديدة، تساعد فى بناء الصورة وتحسين الإدراك الدولى للدولة، كما أنها تحفظ لها مكاناً عندما يتم بحث تلك القضايا المحددة. ويجب فى هذا الصدد تحديد قائمة من القضايا المحددة ذات الصلة والأولوية فى المجالات المتعلقة بالثقافة، والإعلام والزراعة والمياه والطاقة الشمسية والحضارات ومجتمع المعلومات إلخ، تقترن شيئاً فشيئاً باسم الدولة المعنية، بحيث يتم اللجوء إليها، حتى فى حالة عدم المبادرة من جانبها، لإبراز تلك القضايا على جدول أعمال المؤسسات الدولية، ليس فقط فى إطار التناول «الرسمى» لها، بل أيضاً فى إطار التناول غير الرسمى.

وفى هذا الإطار، هناك وسائل متعددة للإسهام فى هذا الاتجاه، لعل الأكثر رواجاً هو عقد أنشطة جانبية side events high level على هامش اجتماعات المؤسسات الدولية ذات الصلة. وفى حالة الأمم المتحدة، فإن تكلفتها محدودة نسبياً، لكنها فعالة فى دفع الأجندة، والترويج للأولويات، كما تساعد بشكل فعال فى اكتساب المكانة، وتحسين الإدراك، وتعزيز التواجد على الصعيد متعدد الأطراف.

الهدف السادس – جذب أنشطة ومقار المؤسسات الدولية:

سواء كان ذلك فى شكل مؤتمرات، ورش العمل، أو ندوات الأممية ليس لمجرد المكاسب المباشرة المرتبطة بالعائد السياحى، والترويجى لتلك الأنشطة، لكن الفائدة الكامنة هى فى اغتنام فرصة تواجد كبار المسئولين الدوليين لعقد لقاءات ثنائية، بما فى ذلك حلقات لبناء القدرات للجهات الوطنية ذات الصلة، واستثمار تواجد المشاركين الآخرين –خاصة الإقليميين – فى بناء شبكة علاقات مستديمة، تحافظ على تواصلهم وارتباطهم بمقر انعقاد النشاط الدولى. ويتطلب ذلك توفير بعض الدعم العينى مثل القاعات، والموارد البشرية. لكن حتى هذه التكلفة فهى قابلة للتعويض من خلال ترتيبات إدارية مع الجهات المشاركة المنظمة.

وينطبق المنطق نفسه على جذب المقار الإقليمية للمؤسسات الدولية، و/أو لبرامجها الفرعية. وهناك أمثلة عديدة لذلك، إلا أن هناك مساحة كامنة لتحقيق المزيد. ويتطلب ذلك أيضاً توجهاً إستراتيجياً من الدولة، لتوفير الدعم العينى اللازم لإضفاء ميزة مقارنة للعروض التى تقدمها مصر لاستضافة تلك المقار، وكذلك لإنشاء مقر مجمع وإقليمى لوكالات ومقار الأمم المتحدة.

الهدف السابع – التواجد والإسهام الوطنى فى سكرتاريات ومشروعات المؤسسات الدولية:

بهدف التأثير فى توجهاتها، والاستفادة من إمكاناتها. ويتطلب ذلك التواصل المستديم، وشبه المؤسسى، بين أجهزة صنع القرار وبين العناصر المصرية المتواجدة فى تلك المؤسسات يهدف لطرح توصيات محددة، وأفكار قابلة للتطبيق، وترجم إلى خطط عمل محددة، تعود بدورها إلى بعثات مصر لمتابعتها . ويرتبط بذلك أيضاً الإسهام الوطنى فى مشروعات وأنشطة المؤسسات الدولية، من خلال المؤسسات غير الرسمية، مثل الخبراء الأكاديميين، ومراكز البحث، ضمن الجهات الاستشارية التى تعتمد عليها المؤسسات الدولية فى مشاريعها البحثية و«العملياتية»، بما يسهم أيضاً فى تعزيز المعرفة الوطنية بتلك الأنشطة خاصة المعلومات المتداولة بها، فضلاً عن المساهمة فى تشكيل توجهاتها، بما يسهم فى موازنة التأثير الأحادى الكبير على تلك التوجهات، كنتيجة حتمية للاعتماد الهائل على الخبرات المتواجدة فى الدول المتقدمة، الذين تتم الاستعانة بهم فى شكل استشاريين، يحملون مؤقتاً صفة الأمم المتحدة. ويمكن أن يأتى ذلك فى شكل تحرك جماعى لحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ77 بهدف زيادة إشراك المؤسسات البحثية والخبراء من الدول النامية وتعظم استفادتها منه لخبرائها من الدول النامية.

ويمتد هذا النهج لتوسيع مشاركة الجهات الوطنية فى أنشطة المؤسسات الدولية إلى الجانب «التجارى» والعملياتى أيضاً. فعلى سبيل المثال هناك فرص كامنة للقطاع الخاص المصرى للحصول على حجم أعمال أوسع من مشتريات الأمم المتحدة.

الهدف الثامن – تولى المناصب القيادية ذات الصفة «التمثيلية representative»:

مثل مجموعة الـ77، أو حركة عدم الانحياز، أو المجموعات الإقليمية الجغرافية، بغرض استثمار هذه الصفة «التمثيلية» فى التواجد فى محافل أخرى محدودة العضوية (كمجموعة الـ20 وغيرها)، بمعنى استخدام الجهد والتأثير الدبلوماسى لتعويض ضآلة الحجم الفعلى خاصة فى المجالات القطاعية الفنية على نحو ما تقوم به الدول الجزرية الصغيرة على سبيل المثال لا الحصر.

ونذكر هنا أن تولى الدولة لرئاسة الـ77 يمكن أن يكون بداية لتولى منصب رئاسة مجموعة الـ٧٧ وأفرعها فى مقار المنظمات الدولية (نيويورك/ جنيف/ فيينا/ نيروبى/ باريس) تباعاً. ويمكن استكمال التفكير على ذات النهج، مع وضع قائمة بتلك المناصب، مشفوعة بجدول زمنى للتنفيذ، وربطها بكيفية استخدامها للمشاركة فى المنتديات الأخرى ذات العضوية المحدودة من جانب خلال فترة الرئاسة لها.

ثالثاً – ملامح لإستراتيجية وطنية متكاملة فى المؤسسات الدولية، وبعض الأفكار المحددة والمقترحات الملموسة الهادفة لتعظيم التأثير فى المؤسسات الدولية، والاستفادة من أنشطتها:

تكون الاستجابة لتحقيق المصلحة القومية فى المؤسسات الدولية من خلال تطوير إستراتيجية شاملة عمادها تحقيق الأهداف العامة objectives المطروحة أعلاه، فى سياق البيئة العالمية المتغيرة التى أحدثتها التطورات السابق الإشارة إليها. ويكتسب ذلك أولوية خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن العديد من تلك التطورات المشروحة أعلاه تصب، بشكل عام، فى غير صالح الدول النامية، أو على أقل تقدير تفرض تحديات تستوجب التعامل معها بشكل آنى وشامل.

ولكى تكون هذه الإستراتيجية متكاملة، فلابد أن تشمل خطة لتحقيق الأهداف العامة فى سياق التطورات المتغيرة، تتدرج فى مستوى العمومية لتصل إلى قائمة من الأهداف المحددة goals، تترجم بدورها إلى مقترحات ملموسة [يطلق عليها فى سياق الأعمال مشروعات وبرامج] سواء فى شكل مبادرات، مؤتمرات، قرارات متعددة الأطراف، ندوات، أحداث جانبية، ورش عمل، تقارير إلى آخره من الأدوات التى تستخدم فى الدبلوماسية متعددة الأطراف. وهذا التدرج فى التخطيط من المستوى الأعم إلى الأخص مطلوب فى جميع القطاعات.

ويتطلب تحقيق هذه الإستراتيجية إحداث تطوير على أربعة أصعدة هى: المفاهيم والعقيدة، الرؤية الموضوعية، والتحركات البرامجية، والهياكل الإدارية/ المؤسسية. والمطروح أدناه هو عناصر أولية

لتلك المكونات الأربع.

المكون الأول – على الصعيد المفاهيمى و«العقيدة doctrine»:

(1)تبنى نهج الريادة المشتركة leadership shared: سواء على الصعيد الإقليمى الصرف، أو انطلاقاً من المستوى الإقليمى إلى العالمى. والأساس هنا هو الاقتناع بأن الحجم النسبى لبعض الدول النامية الرائدة على الصعيد الإقليمى قد تغير مقارنة بما كان عليه فى السابق، تماماً كما تغير حجم الولايات المتحدة النسبى على الصعيد العالمى مقارنة بما كان عليه إبان الحرب العالمية الثانية. لذا، أصبح لزاماً تقاسم الأعباء، وما يتطلبه ذلك من المشاركة فى الريادة، ومحاولة توسيع العائد المرجو، حتى يحتفظ كل لاعب إقليمى بنصيبه الأصلى، بل يزيد عنه، حتى مع اقتسام العائد مع غيره / bigger cake bigger slice. وهناك أمثلة كثيرة يمكن تطويرها فى هذا الصدد، من خلال الريادة المشتركة. وهذا النهج واجب التطبيق أيضاً على مستوى الدوائر المحيطة على أن يتكيف طبقاً للمجال الموضوعى، وللمحفل الدولى أو المنتدى التفاوضى.

(2)تطوير الارتباط بين السياسات الوطنية تجاه المؤسسات الإقليمية والعالمية: أخذاً فى الاعتبار انعكاس الوضعية الإقليمية على القدرة فى التأثير عالمياً. ويفترض تبنى هذا المنهج، إعادة تعريف لنطاق المصلحة القومية فلا تقف عند الحدود الوطنية، بل تتعداها إلى الحدود الأوسع للمصلحة القومية. فيصبح، على سبيل المثال لا الحصر، دور المجموعة الإقليمية، ومجموعات الدول النامية الأخرى، جزءاً لا يتجزأ من تحقيق المصلحة الوطنية، إذ أن هذه المجموعات تزيل من على عبء الدولة الوطنية عبء التصدى لمواقف وسياسات لا تتماشى مع مصلحتها. ولا شك أن هذا قائم بالفعل، لكن بشكل متجزئ، وجزئى يمكن تطويرها بقدر لا بأس به. والأساس هو أن يتم اعتبار تدعيم المنظومة الإقليمية وتحصينها من الاختراق أو الترهل، ضرورة وليس ترفاً، وعلى رأسها المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية.

ويعتبر تواجد مقر أية منظمة إقليمية، وتولى أمانتها العامة، ميزة هائلة يمكن أن يتم اغتنامها بالقدر الكافى، إذ يقدر أن تعتبر منصة انطلاق لمواقف إقليمية يتم ترجمتها إلى مواقف موحدة فى المؤسسات الدولية، وهو ما يمكن اغتنامه بقدر إضافى خاصة فى القضايا الفنية الاقتصادية، والاجتماعية. فمجرد تواجد الأمانة العامة فى دولة ما يعنى إمكانية مشاركة الخبراء الوطنيين، أولهم الدبلوماسيين، بشكل مكثف بأدنى تكلفة ممكنة، بما يوفر ميزة تفاوضية كبيرة يمكن أن تترجم إلى تأثير هائل على النتائج، تماماً كما تفعل الولايات المتحدة فى تنقل مسئوليها من واشنطن إلى نيويورك. ويدعم من ذلك لو أصبحت أجندة المنظمات الإقليمية شبه مرآة لأجندة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى، فيتم تشكيل الموقف الجماعى بالمقر الإقليمى، ثم يحمل فى مقار المنظمات العالمية، وفى سائر المنتديات الدولية، بما يعظم من التأثير دون تحمل تكلفة إضافية. ولا شك هنا فى أن ذلك يواجه صعوبات الواقع الفعلى لقدرات الأمانات العامة، والإرادة السياسية فى تفعيلها، لكنها عوائق يمكن التغلب عليها متى تطورت الرؤية، وتوافرت الإرادة.

(3)التحول إلى إدارة المعلومة: بما فى ذلك توسيع المشاركة فيها لرفع الوعى، ولتعميم الفائدة، ولإتاحة فرصة أكبر فى المشاركة فى اتخاذ القرار. وينطبق ذلك على الصعيد الوطنى، كما على الصعيد الأممى والدولى، كل بالطبع بالشكل الذى يناسبه. إلا أن المطروح هو النظر إلى المعلومة ليس كغاية فى حد ذاتها، لكن كوسيلة لتحقيق التأثير. وهو ما تبرع فيه الدول الغربية بالذات، التى تتبع معايير متطورة للشفافية مكنتها من إتاحة قدر كبير من المعلومات فى المحيط العام، بما يؤثر بشكل حاسم فى الإدراك «perception» للقضية محل النظر، على الصعيد الوطنى، الإقليمى، أو العالمى، سواء من قبل الحكومات، أو الفاعلين من غير الحكومات باختلاف أنواعهم. وهناك أمثلة كثيرة يمكن تطبيقها فى هذا الصدد، طالما تم تبنى هذا المنهج، إذ تصبح المشاركة مع المجموعات الإقليمية والسياسية فى نقاط الحديث، وبالتقييم المتواصل للاجتماعات وأنشطة المؤسسات الدولية، جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة علاقات تلك المؤسسات، بغرض المساهمة الإيجابية فى تشكيل مواقف تلك المجموعات.

ويتطلب هذا تغيراً مفاهيمياً بحيث يتم تقييم المعلومة بناء على كيفية الاستفادة منها. ومما يسهل من هذه العملية المعقدة هو أن جزءاً لا يستهان به من المعلومات الخاصة بعمل المؤسسات الدولية هو علنى بطبيعته، إلا أن ذلك يجب أن ينطبق أيضاً على التغطية التقريرية لهذه المعلومات. ولا يكتمل هذا الإسهام إلا بتطوير خريطة مطبوعات تستثمر فى التغطية المتشعبة التى تقوم بها بعثاتنا فيما يتعلق بأنشطة المؤسسة الدولية، فتجعل منها قاعدة معلومات متراكمة، تثرى الذاكرة المؤسسية من جانب، وتساهم فى تشكيل الرؤية الإقليمية للقضايا المطروحة على أجندة المؤسسات الدولية اقتداءً بما هو متوافر بالفعل من الدول الغربية ، يمكن تطويرها تباعاً. والأصل هنا ليس الدعاية، وإنما توعية الدوائر الوطنية –خاصة الفنية – المشاركة فى صنع السياسات تجاه المؤسسات الدولية، والتأثير فى الدوائر ذات الصلة فى الدول الشريكة أو الإقليمية ذات المصالح المشتركة أو المشابهة، فضلاً عن تراكم المعرفة والحفاظ على الذاكرة المؤسسية.

(4)الهندسة المتغيرة variable geometry/ التحالفات المتغيرة: بالنسبة للموضوعات المطروحة على أجندة العلاقات الدولية، إذ يختلف وزن الفاعلين الدوليين بحسب القضية ذات الصلة. ومن هنا، أهمية قيام الدولة النامية بتحديد قائمة من الدول التى يمكن التنسيق معها بشكل متغير، طبقاً للموضوع المطروح. ويفتح هذا المجال أمام توسيع دائرة التنسيق والتحالف، لما وراء الأقاليم الجغرافية والمنظمات الإقليمية المباشرة.

وهذا الأمر ليس بجديد، فعلى سبيل المثال يوجد تحالف الأجندة الجديدة فى مجال نزع السلاح، الذى يضم دولاً فاعلة من مختلف المجموعات الإقليمية، سواء من الشمال أو الجنوب، بما يفتح مجالاً للحركة فيما وراء المجموعات الإقليمية أو السياسية التقليدية. لكن يجب التفكير فى تحالفات جديدة مواضيعية issue areas عابرة للأقاليم الجغرافية المباشرة، تتيح فضاءً إضافياً لتحرك الدبلوماسية الوطنية، مع أولوية خاصة للقطاعات الفنية دون أن تقتصر عليها. ويمكن طرح أفكار عديدة لنماذج ممكنة من تلك التحالفات عابرة الأقاليم فى القضايا ذات الأولوية وتلك التى لدى الدولة النامية فيها ميزة نسبية مقارنة، والمطلوب خريطة بتلك التحالفات، وهؤلاء «الشركاء»، تترجم إلى خطة تحرك فى مختلف مقار المؤسسات الدولية ذات الصلة، والعواصم المرتبطة بها.

المكون الثانى – على الصعيد الموضوعى:

فإضافة إلى تطوير «عقيدة» السياسة تجاه المؤسسات الدولية على النحو الموضح إليه الذى يركز على فضاء التحرك الدبلوماسى وتوجهات التأثير فيه، فلابد أن يرتكز حسن استخدام هذا الفضاء، على قاعدة «موضوعية» صلبة، فمجرد «التحرك» ليس كافياً لو كان خاوياً من المحتوى، بل قد يؤدى إلى نتيجة عكسية فى بعض الأحيان. بما يتطلب تطوير سياسات موضوعية تجاه مختلف القضايا المطروحة على الصعيد متعدد الأطراف، مترجمة إلى قائمة من أوراق العمل التى تسترشد بها الوفود المشاركة فى المنتديات الدولية. ورغم ما يبدو على ذلك من صعوبة ظاهرية، إلا أن تنفيذه عملياً ليس صعباً، إذا ما تم إعداد مذكرات مفصلة حول القضايا المطروحة على جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة على سبيل المثال لا الحصر يمكن مراجعته، مع تنغيم منهج معالجة القضية ذات الصلة، لتصدر فى شكل كتيب «أبيض»، يشرح السياسة والمواقف الوطنية تجاه القضايا المطروحة، التى غالباً ما تعكس مجمل أجندة العلاقات الدولية. لكن المطلوب أيضاً هو ألا تقتصر أوراق العمل تلك على المواقف المبادئية رغم أهميتها، والجامدة، بل أن تمتد إلى طرح المفاهيم

والأفكار التى تدفع بالمصالح الوطنية تجاه التطور الطارئ على القضايا المطروحة على أجندة العلاقات الدولية.

ويقترن بذلك تحديد قائمة من القضايا الفنية ذات الأولوية، إما لكونها تعكس ميزة للدولة المعنية تكسبها أرضاً إضافية إذا ما تم الترويج لها، أو لأنها تشكل احتياجاً خاصاً تحتاج إلى منح أولوية دولية. ويجب فى هذا الصدد تطوير قائمة من القضايا ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، فيمكن طرح أفكار محددة بالنسبة للنقاشات المواضيعية themes للقمم الإقليمية أو العالمية لتكون تلك الموضوعات التى للدولة فيها ميزة نسبية بحيث يصبح العمل الجماعى الموحد مع التنسيق مع الوكالات الدولية المتخصصة العاملة فى تلك المجالات لضمان أن يكون الموقف المبتغى الوصول إليه متسقاً مع مواقف مجموعة الـ77 وحركة عدم الانحياز والمجموعات الإقليمية.

وأضف إلى ذلك المبادرات الموضوعية المرتبطة بالأولويات السياساتية للدول النامية، من المفيد التفكير فى نموذج المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية السابقة للأمم المتحدة وهذا مجرد مثال واحد لاستثمار إحدى القضايا التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية (الموروث الثقافى والحضارى النابع من التاريخ المتراكم الثرى)، إلى مبادرة دولية تضيف إلى المكانة الدولية. ويمكن طرح العديد من المبادرات المماثلة فى المجالات الأخرى ذات الوضعية المقاربة، فى الصحة، والطاقة (الشمسية)، والسياحة إلخ..

المكون الثالث – على الصعيد «البرامجى»:

مع تطوير أوراق السياسات الموضوعية فى القضايا متعددة الأطراف وتلك المطروحة على المؤسسات الدولية، ومع إقرانها بالأهداف العامة المتعلقة بالمصلحة القومية فى مجال المؤسسات الدولية، وأخذاً فى الاعتبار التطورات الطارئة على السياق المحيط بالمؤسسات الدولية، فيجب أن يتم ترجمة السياسات الموضوعية إلى شق برامجى يتضمن أفكاراً محددة ومقترحات ملموسة يمكن تطبيقها بناء على خطة تنفيذ زمنية بسيطة. وربما الأفضل هو إدراجها فى مصفوفة matrix، على نحو ما تقوم به المؤسسات الدولية ذاتها، مقترنة بالهدف العام المطروح تحقيقه. والأفكار المطروحة أدناه هى مجرد أمثلة على كيفية ترجمة الأهداف العامة إلى «مشروعات» ملموسة و«برامج» محددة تشمل إطلاق التقارير الأممية الرئيسية، واجتذاب أنشطة التدريب الإقليمى بالتعاون مع المؤسسات الدولية، وإنشاء مراكز لدراسات الأمم المتحدة والعلاقات متعددة الأطراف. هذه مجرد أمثلة لمقترحات ملموسة لمشروعات وأنشطة لترجمة الأهداف العامة إلى نشاط فعلى.

المكون الرابع – على الصعيد المؤسسى/ «الإدارى»:

يصعب تطبيق الإستراتيجية المقترحة لتعظيم تحقيق مصالح الدولة النامية فى المؤسسات الدولية، بدون أن تتم إعادة هيكلة الجانب المؤسسى وتطوير منهج إدارة الدبلوماسية متعددة الأطراف، الذى قد لا يتواكب فى شكله الحالى مع التحديات المفروضة فى هذا المجال من جانب، ولا يرتقى إلى أهمية الأهداف المطلوب تحقيقها. والأصل فى هذا المكون هو إدارة مرنة متحركة خلاقة قادرة على التكيف مع إيقاع واستيعاب نطاق القضايا متعددة الأطراف، مع مراعاة خصوصية عمل المؤسسات الدولية. والمطروح أدناه هو أمثلة لبعض المقترحات الملموسة فى قائمة غير حصرية لما يمكن اتخاذه من إجراءات لتطوير الأداء المؤسسى والأسلوب الإدارى:

(1)آلية لتطوير سياسة متكاملة تجاه المؤسسات الدولية: لا تقتصر على رؤية جزئية للمؤسسات العالمية من جانب، والإقليمية من جانب آخر. لتطوير سياسة متعددة الأطراف تطبق على المستويات الإقليمية والعالمية المتعددة، حتى يكون الطرح متكاملاً، وليس جزئياً، وأخذاً فى الاعتبار ما سبق عرضه بشأن التداخل والتكامل بين العمل على الصعيد الإقليمى، والتأثير على الصعيد العالمى.

(2)توسيع دائرة التواصل مع مختلف الجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية لتعظيم الاستفادة من متابعة أعمال المؤسسات الدولية: خاصة فى القضايا الفنية التى تكون الاستفادة الحقيقية من متابعة البعثات كامنة فى الوزارات القطاعية الفنية مع حسن إدارة المعلومة ووصولها إلى «مستحقيها» من خلال إنشاء فرق عمل مستقرة تتعامل مع الموضوعات الفنية.

(3)تشكيل دائرة أوسع من الدوائر الأكاديمية والبحثية والإعلامية (والأعمال فى بعض الحالات)، على غرار ما تقوم به اللجان الاستشارية لوزارة الخارجية الأمريكية، المشكلة للتواصل مع وزارة الخارجية فى قضايا معينة، وقطاعات محددة، لتعظيم الاستفادة من جهد البعثات فى الخارج فى الإمداد بمعلومات، وأفكار، ولتغذية تلك البعثات فى المقابل، بالأفكار والمعلومات المقابلة.

(4)تنسيق التمثيل فى المحافل المعنية بالمجالات الفنية المطروحة على أجندة المؤسسات الدولية: والنموذج الذى يمكن الاقتداء به فى هذا الصدد، هو نموذج الولايات المتحدة أو البرازيل، التى تختص فيه وزارة الخارجية بالتفاوض فى جميع المحافل الدولية ذات الصلة (ربما باستثناء منظمة التجارة العالمية بالنسبة للولايات المتحدة التى يضطلع بها مكتب الممثل التجارى التابع للمكتب التنفيذى للبيت الأبيض).

(5)تكثيف الاعتماد على الإعلام الجديد: فى الترويج للأوليات، والتواصل مع المنتديات، إذ أصبح لا بديل عنه فى الوصول إلى الدوائر الأوسع المعنية والنشطة فى مجال تشكيل الإدراك الدولى.

خاتمة

رغم بقاء الشكل الخارجى لمعظم المؤسسات الدولية على ذات الشكل الذى أنشئت عليه سواء فى فترة ما بين الحربين العالميتين أو فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن عدداً غير قليل من التطورات الجوهرية قد طرأ على العمليات التفاوضية داخلها وعلى توجهات السكرتارية المديرة لها؛ ناهيك عن تغير وزن تلك المؤسسات مقابل المنتديات الموازية من جانب، وقدرتها على التأثير فى البيئة الدولية المحيطة لها من جانب آخر. ويتطلب كل ذلك تنويع الأدوات وتطوير المقاربات التى تتبعها وزارات الخارجية وصولاً إلى المشاركة الفعالة فى المؤسسات الدولية، بدينامياتها الجديدة، تعظيماً للمصلحة القومية المبتغاة من العضوية بها.

المراجع: تقرير الأمم المتحدة «التنمية للجميع»، وكتاب «مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية» للمؤلف Michael Schechter (2006)

1)عقدت الأمم المتحدة عدة قمم ومؤتمرات ركزت فى الأساس على المجالين الاقتصادى والاجتماعى. وتعتبر تقارير المنظمة أن أولها كان القمة العالمية للطفولة عام 1990، أما الأدبيات الأكاديمية فتدرج العديد من المؤتمرات السابقة فى هذا الإطار رجوعاً إلى المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان عام 1968 والبيئة البشرية عام 1972.

2)لعبت مصر دوراً محورياً فى بعض الحالات إما عبر المبادرة بالفكرة (كانت ضمن ستة دول بادرت بقمة الطفولة فى إطار اليونيسيف)، أو الاستضافة (مؤتمر السكان فى 1994).

3)بمراجعة عناوين تلك المؤتمرات والقمم (حتى بقائمتها الأكاديمية الموسعة)، يتبين أن هناك موضوعات عديدة لم تحظ – رغم أهميتها التقليدية والتى تصاعدت مؤخراً مع تطور طبيعة العلاقات الدولية – بالأهمية المتوقعة فى أى من تلك القمم أو المؤتمرات، وكذلك الأمر بالنسبة للمعرفة رغم أن قمة المعلومات تطرقت إليه جزئياً.

4) نلاحظ أن آخر مؤتمرات الأمم المتحدة (القمة العالمية لمجتمع المعلومات)، نبعت فكرته أولاً فى وكالة متخصصة (الاتحاد الدولى للاتصالات) بمبادرة من تونس، ثم اعتمدت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فعقدت القمتان فى جنيف 2003 ثم تونس 2005 فى إطار قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة وباضطلاع الاتحاد بدور ريادى فى تنظيمها.

5)العائد من تلك القمم شأنه مثل المؤتمرات المماثلة من تحقيق سمعة دولية فى مجال مهم، وترويج لزيارة المؤتمرات من خلال الاستضافة، كما أن هناك إمكانية لترجمتها لاحقاً بعد عقدها إلى مكسب ملموس من خلال تولى مناصب ريادية أو استضافة كيانات مؤسسية قد تتفرع عن القمة.

مئوية مؤسستنا العريقة

تتسارع أوراق الرزنامة فى السقوط فها نحن نستقبل عاماً جديداً. عام 2022 عام سعيد إن شاء الله على مصر وعلى أهلها يشهد عدداً من المناسبات المهمة التى تســـتعد البلاد لإحيائها بشكل يليق بها ويليق بمكانة مصر.

سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى

المناســـبة الأولى هى افتتـــاح المتحف المصرى الكبير الذى أطلقنا عليه اسم GEM وهو اختصار لاســـمه بالإنجليزية Great Egyptian Museum والاســـم المختصر للمتحف يعنى الجوهرة أو الحجر الكريم، وهو اســـم يعبر تعبيراً بليغاً عن قيمة هذا الصرح العظيم الذى يعد أكبر متحف للآثار فى العالم، ويقدم أحدث ما وصل إليه العلم والثقافة فى عرض الآثار وحمايتها وصيانتها وترميمها وأرشـــفتها بشكل يليق بحضارة مصر وماضيها وحاضرها ومستقبلها.

المناســـبة الثانية هى مرور مائتى عام على نجاح الفرنسى جان فرانسوا شامبليون فى عـــام 1822 فى فـــك شـــفرة الكتابة الهيروغليفية اعتماداً على حجر رشيد الذى اكتشـــفته حملة نابليون على مصر وغنمته بريطانيا بعد هزيمتها للحملة.

فتح هذا الكشـــف الباب لمعرفة تاريخ مصر الفرعونيـــة وأماط اللثام عن أسرارها وحوّل آثار مصر من مجرد تحف معمارية ونحتية إلى تاريخ مقروء وكان أساساً لعلم المصريات الحديث.

والحدث الثالـــث هو مرور مائة عام على اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون على يد الأثرى البريطانى هوارد كارتر وكانت المقبرة سليمة لم تتعرض للنهب عـــلى يد لصوص المقابر، وانبهر العالم بما وجد فى المقبرة من كنوز وكم هائل من الذهب؛ فى قناع الملك توت عنخ آمون الذهبى الشـــهير والمقاصير الذهبية وتوابيته الثلاثة الذهبية، وأثار الاكتشـــاف نوبة من الانبهار بمصر وحضارتها شبيه بل يفوق ما أثاره كتاب وصف مصر الذى أعدته الحملة المصرية على مصر.

يضاف لهذه المناســـبات افتتاح طريق الكباش الذى يربط معبـــد الكرنك بمعبد الأقصر ومتابعة الســـيد رئيس الجمهورية شـــخصياً هذا الحدث الحضـــارى الكبير وتصريحه بأنـــه جهد لإبـــراز قوة مصر الناعمة.

فى وسط هذا الزخم الثقافى والحضارى خلال العام الجديد أرجو أن نتذكر المناسبة التى هى بالنســـبة لى الأهـــم والأعز بحكم انتمائى ونشـــأتى، وهى الذكـــرى المئوية لإنشاء وزارة الخارجية المصرية بعد إعلان 1922 الذى اعترف باستقلال مصر وبحقها فى إنشـــاء تمثيل دبلوماسى خارجى، وهى المناسبة التى نحتفل بها سنوياً فى يوم 15 مارس كعيد للدبلوماســـية، ولعلى لا أكون مبالغـــاً أن أكثر ما يميـــز مصر كدولة من الدول النامية هو حضارتها ودبلوماسيتها التى ولدت شـــامخة عملاقة وكان لها دور رائد فى محاربة الاســـتعمار منذ أن وقفت ضد الغزو الإيطالى للحبشة فى سنة 1936، ثم كانت دولة مؤسســـة للجامعة العربية ثم لمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى، وكانت مصر بدبلوماســـيتها رأس الحربة فى حركة التحرر من الاســـتعمار فى إفريقيا وفى آسيا واستمرت جهودها لإسقاط النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا، ثم كانت مصر رائدة فى تأســـيس حركة عدم الانحياز. ولا ننسى دور الدبلوماسية المصرية فى إزالة آثار العدوان الغاشم فى عام 67 الذى استجابت له الدول الصديقة والدول المحبة للســـلام، فقطعت معظم الـــدول الإفريقية علاقاتها بإسرائيل ثم دور الدبلوماســـية المصرية فى استرداد آخر شـــبر من الأرض المصرية فى طابا.

ولايزال العطـــاء الدبلوماسى المصرى مميزاً فى القضايا الدولية الساخنة مثل منع الانتشار النووى وقضايا البيئة والمناخ.

على مدى المائة عام الماضية ومن خلال رحم الدبلوماسية المصرية ولد العشرات من النجوم الذين أضاءوا ســـماء الدبلوماسية الدولية وكانوا رموزاً عالمية يشار لهم بالبنان أينما حلوا وتحدثوا باسم مصر؛ نذكر منهم السادة عمرو موسى، وعبدالرءوف الريدى، ومحمد شـــاكر، وعصمت عبدالمجيد، وعلى ماهر المســـجل اســـمه على قاعدة المسلة المصرية فى ميدان الكونكـــورد فى باريس، وعوض القونى، ومصطفى الفقى وغيرهم كثر.

ويمكن اعتبار الدبلوماســـية المصرية مدرسة ترعى وتصقل أبناءها منذ دخولهم إلى المعهـــد الدبلوماسى وخلال مشـــوارهم المهنى علمياً وثقافيـــاً ووطنياً ليكونوا من صفوة أبناء الوطن وأكثرهم تألقاً فى بلدهم وأينما وجدوا فى العالم.

ولعل المؤسسة الدبلوماسية المصرية من أكثر المؤسســـات التى دعمت تمكين المرأة بعـــدد من الســـفيرات اللاتى شرفن مصر بتمثيل متميز؛ ومنهن السفيرات الجليلات ميرفت التلاوى، ومشيرة خطاب، وفايزة أبو النجا، ونبيلة مكرم.

أمنيتى ليســـت أمنية دبلوماسى قديم لكنهـــا أيضاً أمنية محاربـــين قدماء، فأنا وإن لـــم أتـــشرف بالخدمـــة فى صفوف القوات المسلحة ومشـــاركة جيلى فى حرب الاســـتنزاف والعبور العظيم إلا أن العديد من زملائى نالوا هـــذا الشرف. كما قدمت الدبلوماســـية المصرية العديد من الشهداء أثناء خدمتهم كان أولهم كمال الدين صلاح فى الصومال، وإيهـــاب الشريف فى العراق، ونمير أحمدين خليل فى باكســـتان، وجمال عمر شـــهيد القصف الأمريكى على هانوى، وشريف فهمى شهيد طائرة مصر للطيران فى بانجكوك، ومحمد إسماعيل الذى اغتالته عصابة مســـلحة فى المكســـيك، فضلاً عن زملاء شـــهدوا أهوالاً أثناء الحروب الأهلية فى ســـيراليون وليبيريا والسلفادور عندما أطلق المتمردون النار على ابنة السفير ماهر الكاشف وهى جالســـة بجانبه فى السيارة، فضلاً عن حـــرب التنقية العرقية فى رواندا وفى أفغانســـتان والعراق وظلوا ثابتين فى مواقعهم.

هذه هى الدبلوماســـية المصرية عامود راسخ وصارية شـــامخة ترفع راية مصر وتعلى كلمتها، تصـــون مصالحها وتدافع عـــن قضاياهـــا. الدبلوماســـية المصرية مؤسســـة عريقة كريمة مجاهدة فى سبيل بلدهـــا تســـتحق أن تحـــاط برعاية أمها الحنون الرءوم مصر وأن تضمها فى كنفها وأحضانها فى يومها وعيدها يوم 15 مارس القادم، باحتفال يناسب عطاءها وبتغطية إعلامية تناسب مئوية ميلادها، راجياً وآملاً أن يشرفها رئيسنا فى هذه المناسبة لنتشرف بوجوده وليزين احتفالنا بمئوية مؤسستنا الوطنية العريقة.

وكلى أمل فى اســـتجابة السيد الرئيس لأمنية دبلوماسى قديم.

الدبلوماسية المصرية فى مائة عام

تعتبر وزارات الخارجية فى دول العالم رمزاً للسيادة واستقلال القرار الخارجى للدول، خاصة بعد إقرار معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التى أنهت حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨ - ١٦٤٨)، وأقرت مبدأ التوازن الدولى، وسيادة واستقلال الدول، وحق إقامة البعثات الدبلوماسية المقيمة، وبالمثل ما أقرته مباديء القانون الدولى العام بعد نشر الفقيه الهولندى هوجو جروشيوس لكتابه فى الحرب والسلام عام ١٦٢٥، وأقر فيه مبدأ حرية البحار والتجارة الدولية، والعلاقات بين الدول.

سفير د .عادل السالوسي
dr.adelelsaloussy@hotmail.com

ونشأت الدبلوماسية الحديثة، وفن ممارسة العلاقات الخارجية مع عصر النهضة، حيث بدأ يتلاشى عصر الدبلوماسية المؤقتة أو الخاصة ad hoc diplomacy التى كانت سمة العصور القديمة والوسطى حتى نهاية القرن الخامس عشر، ثم بدأ عصر الممثليات الدائمة فى دويلات المدن الإيطالية وخاصة البندقية Venecedum، الأمر الذى أصبح عليه الفن الدبلوماسى مهنة أو سلكاً Carrière حيث أنشأت البندقية أول ديوان للمحفوظات «أرشيف Archives» لجمع المعاهدات وتسجيلها، وحفظ الوثائق وقوانين تنظيم سير السلك الدبلوماسى، مع أهمية النظر فى ثقافة السفير كما تصورها منشور صدر فى البندقية عام ١٥٥٦ ميلادية موضحاً أن يكون السفير واسع الثقافة ملماً بالحضارات القديمة والجغرافيا والتاريخ، وله من الإلهام ما يستطيع معه أن يحد من المآزق الحرجة، وأن يكون صاحب ذوق فنى، يتفهم الشعر والموسيقى، ويحس بجمال فن العمارة.

ثم كانت المدرسة الفرنسية منذ أوائل السابع عشر حتى عصر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وبالذات منذ تولى الكاردينال ريشيليو Richelieu الوزارة عام ١٦١٦، فقام بتنظيم السلك الدبلوماسى، وعنى بتأسيس جهاز مركزى دائم لرسم السياسة الخارجية، وتتبع المفاوضات، والإشراف على تأسيس علاقات دائمة ومستقرة مع الدول الأخرى. فانتهت على يده تماماً الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة، وحل محلها المفاوضات كما تطلبتها الأحداث، وأصبح فن التفاوض تقليداً منتظماً يقوم بالإشراف عليه جهاز مركزى هو وزارة الخارجية التى نعرفها اليوم.

ثم جاءت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بالدعوة إلى الدبلوماسية المفتوحة، وتحريم مبدأ المعاهدات والاتفاقات السرية، أى ضرورة إعلان المعاهدات والاتفاقات الدولية، وتسجيلها فى الأمانة العامة لعصبة الأمم، كى تتمكن كل الدول من الاطلاع عليها. ومن ثم جاء نص المادة ١٨ من عهد العصبة ليقرر ضرورة تسجيل كل معاهدة أو التزام دولى قامت بعقده أية دولة عضو بالعصبة، وأن تقوم أمانة العصبة بنشر هذا الالتزام الدولى، وإلا أصبح الاحتجاج به غير ملزم. فيما كانت المؤتمرات الدولية مثل صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، ومؤتمر فيينا عام ١٨١٥، ومؤتمر إكس لاشابيل عام ١٨١٨، بما وضعته هذه المؤتمرات من قواعد للإجراءات، وما طورته من مباديء بمثابة الأصل للمؤتمرات الدولية فى القرن العشرين مثل مؤتمر باريس ١٩١٩ الذى أعقب الحرب العالمية الأولى، ومؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ الذى أعقب الحرب العالمية الثانية، وأنشأ الأمم المتحدة.

لقد قامت لائحة فيينا عام ١٨١٥ بتصنيف وتقسيم المبعوثين الدبلوماسيين إلى ٣ درجات، كما أقرت الأسبقية Precedence، فجعلت المبعوثين ثلاث طبقات، فالدرجة الأعلى هى السفراء ومن يساوونهم فى الدرجة من وكلاء البابا أو القاصد الرسولى، تليها درجة الوزراء، ثم درجة القائمين بالأعمال. ثم جاء مؤتمر وبروتوكول اكس لاشابيل عام ١٨١٨ ليعتمد لائحة فيينا كأساس للعمل الدبلوماسى الدولى. وهو ما عرف بعد ذلك بقواعد القانون الدبلوماسى.

ثم كانت مجهودات الأمم المتحدة لتقنين قواعد الدبلوماسية فى القرن العشرين عن طريق لجنة القانون الدولى التى أنشئت بناء على القرار ١٧٤ فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن جعلت «الوظيفة الدبلوماسية» أساس الحصانات الدبلوماسية، وظهر ذلك واضحاً فى اتفاقية فيينا للحصانات الدبلوماسية عام ١٩٦١، ثم تلتها اتفاقية فيينا للحصانات القنصلية عام ١٩٦٣. فكانت هناك حصانات وامتيازات متعلقة بالبعثة الدبلوماسية منها المقار والمحفوظات ووسائل النقل والشفرة وغيرها: «لمقر البعثة حصانة، فلا يجوز لرجال السلطة فى الدولة الموفد إليها دخول تلك الأماكن إلا بموافقة رئيس البعثة».

كان إصدار اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بإنهاء وضع الحماية على مصر والذى فرض فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وإن كان حتى فى إطار التحفظات الأربعة الشهيرة بتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية، وحق الدفاع عن مصر ضد أى تدخلات

خارجية، وحماية مصالح الأقليات فى مصر، وإبقاء الوضع فى السودان كما هو منذ الاتفاق الثنائى عام ١٨٩٩.

ثم كان إرسال الخارجية البريطانية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ كتاباً إلى مختلف ممثليها فى الخارج تفيد فيه بتغيير الوضع القانونى legal status لمصر، وأن الحكومة المصرية أصبحت حرة فى ممارسة علاقاتها الخارجية من خلال وزارة خارجية مستقلة. الأمر الذى جعل يوم ١٥ مارس يعتبر نقطة تحول قانونية فى مسيرة السياسة المصرية ووزارة الخارجية. ثم كانت المهمة الأولى للدبلوماسية المصرية حتى عام ١٩٣٦ استكمال مقومات الاستقلال القانونى، ما أدى إلى اتساع مجال الحركة أمام الدبلوماسية المصرية حيث اتبعت سياسة محايدة خلال الحرب العالمية الثانية، ولم تعلن الحرب على دول المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان إلا نتيجة الدعوة للمشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ والذى اشترط لحضوره أن تكون الدولة قد أعلنت الحرب على دول المحور، وتظل وزارة الخارجية صوت مصر فى المحافل الدولية.

ويجيء وضع الجغرافيا لمصر فى قلب العالم العربى، ما جعلها معبراً ونقطة وصل بين المشرق والمغرب. وقد تجسد ذلك فى قيامها بأخذ زمام المبادرة فى الدعوة لتأسيس جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، حيث يرتبط بالدور المصرى حماية الأمن القومى العربى، مع التصريح الدائم منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر وحتى الرئيس السيسى بأن أمن الخليج جزء لايتجزأ من الأمن المصرى الذى هو قلب الأمن القومى العربى. وعلى الرغم من التزامات مصر التعاهدية مع إسرائيل بعد معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩، إلا أن القضية الفلسطينية تظل أحد أهم ثوابت السياسة الخارجية المصرية، وأن حقوق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية تظل هى الشاغل الرئيسى للقيادة المصرية عبر التاريخ المصرى، ومحور وركيزة مهمة من قضايا السياسة الخارجية المصرية التى تتبناها الدبلوماسية الرئاسية فى جميع المحافل والمنتديات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة، وفى كافة اللقاءات الثنائية مع دول العالم. فتظل المنطقة العربية هى الوسط الحضارى والثقافى والمجال الحيوى للسياسة الخارجية المصرية من خلال امتداداتها فى عالم شرق البحر المتوسط، والبحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن وشرق إفريقيا وهضبة البحيرات العظمى الاستوائية، وفى إطار احترام قواعد القانون الدولى العام، ومباديء وأهداف الأمم المتحدة، ومباديء حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية.

وجاء عقد منتدى شباب العالم فى دورته الرابعة ١٠/ ١٣ يناير ٢٠٢٢ بشرم الشيخ ليشكل محطة مهمة فى تاريخ الدبلوماسية الرئاسية والقوة الناعمة لمصر فى الاهتمام بقضايا الشباب كأحد أهم محاور ومجالات التنمية المستدامة فى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وباعتبارها أداة لتبادل الرؤى فى تلك اللحظات الفارقة من التاريخ الإنسانى، فضلاً عمّا يمثله من التصاق بالقضايا الإفريقية القارية Pan African infrastructure sustainable development strategy، والتى من المتوقع أن يصل تعداد سكانها عام ٢٠٣٠ إلى المليار والنصف مليار نسمة. كما يكون عقد الأسبوع الخامس للقاهرة للمياه مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة الإطارى للمناخ Cop 27 المقرر عقده فى شرم الشيخ فى نوفمبر ٢٠٢٢ أخذاً فى الاعتبار أن المياه والتغير المناخى سوف يمثل أهم الركائز والقضايا التى تواجه البشرية خلال المرحلة القادمة.

العيد المئوى لوزا رة الخارجية
وتحديات مستقبلية

فى مثل هذه المناسبات يتركز الحديث حول تناول الجوانب التاريخية والإنجازات العظيمة لمؤسسة وزارة الخارجية، فى كافة المجالات وفى نطاق دوائر تحركاتها السياسية الإستراتيجية سواء على المستوى الثنائى أو على المستوى المتعدد، مبرزة كبار دبلوماسييها كأعلام ذات قيمة وقامة على المستويين الإقليمى والدولى فى هذا المجال، بما تحقق على أيديهم من إنجازات تاريخية.

سفير د. صلاح حليمة
salah_halima@hotmail.com

وقد ارتأيت أن أتناول أبرز التحديات القائمة التى تواجه وزارة الخارجية فى إطار دوائر تحركاتها الأساسية من واقع رؤى مستحدثة لكيفية التصدى لها والتعامل معها، بما يحافظ على الأمن القومى بمفهومه الواسع ودفع عملية التنمية المستدامة بمعدلات أسرع فى إطار برنامج الأمم المتحدة 2030، وبرنامج الاتحاد الإفريقى 2063، تأكيداً على قدرة تلك المؤسسة والقائمين عليها التصدى بنجاح فى مواجهة تلك التحديات فى إطار مسيرتها التاريخية المشرفة.

فى التقدير لعلّ أبرز هذه التحديات بما ينطوى عليها من مخاطر، هو الملف النووى الإيرانى، إذ على الرغم من أنه يبدو ظاهرياً بعيداً عنّا ولو بقدر ما، إلا أنه يطال صميم الأمن القومى المصرى والعربى، خاصة وأن إيران تمارس سياسة من شأنها السعى نحو الهيمنة والسيطرة على المنطقة العربية والقارة الإفريقية، على نحو قد ينتهى إلى تفتيت وتقسيم دول إلى دويلات على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية أو جهوية. وتنتهج إيران تلك السياسة فى إطار محاور تتشارك معها دول بالجوار أبرزها تركيا. وتعتمد إيران فى هذا الصدد على أذرع عسكرية سياسية بدول فى المنطقة ـ ميليشيات وأحزاب بل وبتواجد عسكرى إيرانى ـ تستخدمها لتحقيق تلك الأهداف، بدعم مادى عسكرى وسياسى، يتجسد فى تدخل سافر وواضح فى الشأن الداخلى. ومن شأن هذه السياسة ـ وهى بمثابة قوى ضاغطة وفى تعاون مع منظمات إرهابية تتواجد فى المنطقتين العربية والإفريقية تثير زعزعة للأمن والاستقرار. إن التحدى الماثل أمامنا أن إيران تسعى بكل قوة إلى أن تمتلك سلاحاً نووياً، وهى على مقربة من تحقيق ذلك، فهى تشارك كطرف رئيسى فى مواجهة أطراف أخرى فى مباحثات الملف النووى الإيرانى على نحو يجعل هذه المباحثات تدور فى حلقة مفرغة تكسب بها وقتاً لتصل إلى مبتغاها وليتم الاعتراف بها كقوة نووية أو تصبح على الأقل فى مركز تفاوضى قوى تحقق من خلاله مبتغاها كقوة إقليمية لا يمكن إغفالها حال تقرير الأمور الإقليمية والدولية. وفى التقدير أن إيران تستثمر الموقف الأمريكى المتمسك بالتوصل إلى تسوية للملف عبر الجهود السياسية والدبلوماسية بالضغط على إيران من خلال تغليظ سياسة العقوبات وهى سياسة لم تؤت ثماراً منشودة، فى وقت تتمسك إيران برفع أية عقوبات فرضت عليها من قبل كشرط مسبق لما أنجزته فى نسبة تخصيب اليورانيوم ولا تزال ماضية فى رفع نسبة التخصيب. من ناحية أخرى ترى الدول الغربية أن ما تم إنجازه من جانب إيران من نسب للتخصيب مخالف للاتفاق النووى المبرم بين الجانبين وانتهاك له ويتعين الرجوع عنه. ولا شك أن هذا الموقف يقلق إسرائيل التى ترى أنها الدولة المستهدفة من إيران، خاصة وأن الأذرع الإيرانية على مقربة منها، ولا تجد إسرائيل من سبيل لوقف وإجهاض هذا البرنامج النووى الإيرانى سوى اللجوء إلى الحل العسكرى. وفى حال أقدمت إسرائيل على تلك الخطوة فقد تشتعل المنطقة ليطال الأمر دولاً عديدة فى المنطقة بل وقد يصل التصعيد إلى اتساع نطاق الحرب لتصبح كونية أو شبه كونية وستكون الدول العربية الأكثر تضرراً. لقد كانت هناك ضغوط لتتضمن المباحثات مع الجانب الإيرانى إنتاج وتطوير الصواريخ الباليستية، وسياسة إيران فى المنطقة القائمة على التدخل فى الشئون الداخلية بشكل سافر من خلال تواجد عسكرى صريح أو ميليشيات حزبية موالية أو منظمات إرهابية تدعمها. ويبدو أن هذه الضغوط لم تلق صدى أو قبولاً ولو على الأقل فى الوقت الحاضر. من ناحية ثالثة فى التقدير أن الموقفين الروسى والصينى يتعاطفان مع الموقف الإيرانى من منطلق العداء للولايات المتحدة والصراع القائم بينهم كأقطاب دولية بما يدعم الموقف الإيرانى ولو فى حدود محسوبة. لا شك أنه حال إجهاض البرنامج الإيرانى سلماً عبر المفاوضات أو قهراً بعمل عسكرى إسرائيلى تنفرد إسرائيل عندئذ بوضعية القوة النووية الوحيدة فى المنطقة، بما يتيح لها فرصاً أقوى لفرض لرؤياها فى ترتيب الأوضاع فى المنطقة وخاصة بصدد القضية الفلسطينية التى يبدو أنها دخلت ومن زمن غير قريب نفقاً مظلماً، فى وقت سبق وأن وقعت دول المنطقة على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. تستوجب هذه التطورات دوراً عربياً مصرياً سعودياً بالدرجة الأولى فى أطر فردية وثنائية وفى الإطار المتعدد أى عبر الجامعة العربية فى تداول مباشر ـ وليس من بعيد ـ لهذا الملف مع جميع الأطراف المعنية به مباشرة بما فى ذلك إيران ـ التى دعت إلى حوار مع مصر من قبل ومؤخراً ـ ليكونوا على قدم المساواة فى تلك المباحثات التى تطال الوجود والحياة لشعوب ودول بالمنطقة العربية والإفريقية.

تأتى قضايا تغيرات المناخ كقضايا دولية ترتبط بالأمن والاستقرار وبالوجود والحياة لدول وشعوب العالم، خاصة دول الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، ومن هنا تبدو أهميتها ضمن أولويات اهتماماتنا فى علاقاتنا الخارجية. تستضيف مصر بشرم الشيخ فى نوفمبر 2022 الدورة الـ27 لمؤتمر قمة الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخى، وقد تم اختيار مصر خلال مؤتمر جلاسجو ـ الذى عقد فى نوفمبر 2021 بالمملكة المتحدة ـ على خلفية دورها الريادى فى قيادة المنطقة وخاصة القارة

الإفريقية التى تولت قيادتها السياسية ملف المناخ إبان تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى رئاسة الاتحاد الإفريقى فى عام 2019، ومن ثم فإن المؤتمر سيكون إفريقياً بالدرجة الأولى.

وتكمن مخاطر تغيرات المناخ فى أن مساحات التصحر ستزيد ثلاثة أضعاف وتتنامى ظاهرة شح المياه وانعكاساتها سلباً وبشدة على الإنسان والنبات والحيوان، وستتضاعف العواصف أربع مرات، وستزداد الفيضانات وحدتها فى إفريقيا فضلاً عن انتشار حرائق الغابات والكوارث الطبيعية وتراجع التنوع البيولوجى. وهناك تقديرات بترجيح أن التغيرات المناخية قد تؤدى إلى صراعات وصدامات على نحو يهدد الأمن والاستقرار والوجود والحياة. وتعد مؤتمرات قمة المناخ جزءاً من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخى ويشارك فيها ما يقرب من 200 دولة، وقد وقعت عليها جميع دول العالم تقريباً، مستهدفة الحد من تأثير النشاط البشرى على المناخ وخفض الانبعاث الحرارى على نحو يتم معه الوصول إلى الصفر فى منتصف القرن. يتم تحقيق تلك الأهداف من خلال التشجيع على الاستثمار فى مصادر الطاقة المتجددة والحد من إزالة الغابات والتحول إلى المركبات الكهربائية والعمل الجماعى من أجل تسريع الإنجاز والارتقاء إلى مستوى تحديات التغير المناخى وتسريع التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدنى لتحقيق أهداف التغير المناخى وحشد التمويل اللازم، والالتزام بالوفاء بالوعود المطلوبة من الدول المعنية بتقديم 100 مليار دولار سنوياً للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجة 1.5 درجة مؤية كجزء من اتفاقية باريس. لقد عكس مؤتمر جلاسجو للتغيرات المناخية فشلاً فى تحقيق الأهداف المنشودة فى تبنى ما يقول به العلم لاحتواء الارتفاع فى درجة الحرارة وتم توجيه اللوم إلى الدول المعنية بتقديم الدعم المالى لتقاعسها عن الوفاء به للدول المعرضة لأخطار الجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر ولم يتم المحافظة على أهداف اتفاقية باريس للحد من ارتفاع درجة الحرارة عن درجة 1.5 درجة مئوية.

ومن هنا تتجه أنظار العالم معلقة الآمال على مؤتمر شرم الشيخ بأن يحقق الأهداف المنشودة، بأن ينجح فيما فشل فيه مؤتمر جلاسجو. وفى التقدير ستطرح مصر رؤى عبر خطة مصرية لتسريع خفض الانبعاثات ومواجهة تحديات التغير المناخى ربطاً بحوار يجرى فى هذا الشأن عبر المستوى الوطنى ومن ثم الإقليمى والدولى فى المؤتمر. ويمكن اختزال تلك التحديات أولاً فى التأكيد على مخاطر التغير المناخى ينطوى على تهديد للأمن والاستقرار والحياة والوجود لشعوب ودول بالعالم فى اتساق مع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا الشأن لم يحظ بالموافقة فى اجتماع لمجلس الأمن، وفى الإبقاء على اتفاق باريس كجزء من المؤتمر من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية، الإبقاء على المسئولية المشتركة المتباينة الأعباء التى تحاول الدول المتقدمة التملص منها، توفير التمويل المطلوب طبقاً لاتفاق باريس، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتركيز على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وقد يكون من المناسب طرح قضية سد النهضة فى المؤتمر فى إطار التغيرات المناخية والبيئية التى تسبب شح المياه وتأثيرها على الوجود والحياة للإنسان والنبات والحيوان، وهى آثار خطيرة على مصر والسودان يحملها سد النهضة فى طياته إن أصرت إثيوبيا على تعنتها وسياستها الأحادية وفرض الأمر الواقع، فى مخالفة صريحة وانتهاك واضح للمواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

مواجهة تحديات الإرهاب والجريمة المنظمة والنازحين واللاجئين والهجرة غير المشروعة، وهى تحديات مازالت تثير قدراً كبيراً من عدم الاستقرار وتحول دون تسريع عملية التنمية المستدامة التى تأثرت سلباً بانتشار جائحة كورونا. واقع الأمر أن أكثر المناطق التى تنتشر بها هذه الظاهرة هى المنطقة العربية والقارة الإفريقية. وقد اقترنت الظاهرة بتدخلات سافرة من جانب دول إقليمية وأيضاً دولية فى الشأن الداخلى لدول بالمنطقتين زعزعت الأمن والاستقرار، وتأثرت عمليات التنمية المستدامة سلباً فى معظم دول العالم إن لم يكن جميعها إما بالتراجع أو بالتجمد أو بالتباطؤ. وعلى الرغم من نجاح مصر الباهر فى القضاء على الإرهاب على المستوى الداخلى إلا أن مهدداته لاتزال قائمة بدول بالجوار وبالمنطقتين. وعلى الرغم من الاستجابة التى تمت لرؤية مصر فى إقامة تعاون إقليمى ودولى لمواجهة الإرهاب وتوابعه إلا أن الأمر لايزال فى حاجة إلى تعاون أوثق وأعمق لمواجهته على المستوى الإقليمى بالمنطقتين. وقد يكون فى إقامة تجمع ثلاثى يضم الجامعة العربية والاتحاد الإفريقى ومجلس الدول العربية والإفريقية المتشاطئة على البحر الأحمر ـ المنشأ حديثاً 2020 وهدفه الأمن والتنمية ـ مستهدفاً التعاون الوثيق عبر مؤسسات وأجهزة كل منهم المعنية بالأمن والتنمية لمواجهة هذه التحديات معاً. على أن تتولى رئاسة التجمع الرئاسات الدورية للمنظمات الثلاث على نحو يحول دون التدخلات الخارجية فى الشأن الداخلى من خارج دول التجمع الوليد، أو جلب مرتزقة ومنظمات متطرفة أو تنظيمات موالية أو متعاونة مع أصحاب الفكر الإرهابى المتطرف. ويدعم تلك الرؤية النظر إلى المناطق الثلاث كوحدة واحدة باعتبار أن البحر الأحمر للوصل وليس للفصل بينها، بل إن دولاً عديدة تتواجد كأعضاء بالمنظمات الثلاث بانتمائهم للمناطق الثلاث حيث تتداخل وتتقاطع فيما بينها. واقع الأمر وعلى ضوء ما تقدم يمكن النظر فى هذا الصدد إلى القارة الإفريقية كامتداد للمنطقة العربية والعكس صحيح (يتواجد بالقارة الإفريقية عشر دول عربية) كما أن دول منطقة البحر الأحمر أعضاء بالاتحاد الإفريقى والجامعة العربية، والمخاطر محدقة بالجميع.

السفير الميدانى .. واليمن الى اين ؟

تقوم وزارة الخارجية بدور رئيسى فى إطار التحرك المصرى الخارجى لمعالجة القضايا الدولية والإقليمية والداخلية المرتبطة ببناء القوة الشاملة لمصر وتحقيق المصالح القومية العليا والأمن القومى المصرى والعربى.

سفير د. يوسف الشرقاوى
yelsharkawy@yahoo.com

وقد قامت الدبلوماسية المصرية بدور كبير فى إنشاء المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ـ التى تسبق هيئة الأمم المتحدة ـ والاتحاد الإفريقى والمؤسسات الاقتصادية الدولية ومنظمة التجارة العالمية والمساهمة بقدر كبير لا ينضب فى تحقيق التعاون والسلام العالمى وفى إنشاء وترسيخ قواعد القانون الدولى من خلال العديد من السادة السفراء وفقهاء القانون الدولى منذ البداية فى تأسيسها وفى الوقت الحالى فى العديد من لجان الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمة التجارة العالمية.

ومن أهم مساهماتها الخارجية المساهمة فى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية وفى رعاية حقوق المصريين فى الخارج والحفاظ عليها وتشجيع الاستثمارات ودعم القوة الناعمة وجذب السياحة ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الهجرة غير الشرعية وحل قضايا اللاجئين.

كما تقوم بدور مهم لحل الأزمات ومواجهة التحديات التى تواجه السياسة الخارجية المصرية وتنمية التعاون الثنائى والمتعدد الأطراف فى دول حوض النيل والوطن العربى وإفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى فضلاً عن تحقيق أمن البحر الأحمر وأمن البحر المتوسط وفى إطار دول الجوار الإقليمى المباشر كأولوية أولى.

وفى هذا الإطار كانت أزمة اليمن على أولويات السفارة المصرية وكان اهتمامى كأولوية أولى الحفاظ على أرواح جميع السادة أعضاء دار السكن والمكاتب والجالية المصرية باليمن وألا يتعرض أحد منهم للأذى كما أننى كنت حريصاً فى نفس الوقت على إدارة شئون السفارة بالحكمة اللازمة والقواعد المطلوبة وبروح الفريق.

وقد تعرضت للعديد من المواقف الأمنية الخطيرة منها ما لا أستطيع أن أبوح بها والكشف عنها، فليس كل ما يعرف فى هذا الشأن يقال ..

إنه من بين المواقف الأمنية الصعبة التى تعرضت لها وكذا أسرتى من بعدى هو عدم القدرة على مغادرة مطار صنعاء الدولى نظراً لاستيلاء القوات المتمردة على المطار وطريق المطار ولم أستطع الخروج من مطار صنعاء ودخول البلاد فى أول سبتمبر ٢٠١٤ إلا بعد أن تفضل الرئيس اليمنى بإرسال سيارة مدرعة وقوات حماية أمنية تمكنت من إخراجى ومرافقتى حتى دار السكن.

ومن المواقف الأمنية الخطيرة الأخرى هى ما تعرضت له عندما كنت فى مبنى وزارة الدفاع.

ومما يرثى له أن بعض مراكب الصيد المصرية قد دخلت المياه الإقليمية لليمن وقد تمكنت من خلال شبكة العلاقات العميقة التى قمت بنسجها وترسيخها فى اليمن من الإفراج عن ٧٤ صياداً مصرياً ومراكبهم واستقبلتهم بالسفارة الأمر الذى كان له مردود إيجابى على روحهم المعنوية وأعربوا عن الشكر الجزيل للسفارة المصرية لما قامت به من مساع مكثفة للإفراج عنهم واستقبالهم بالسفارة وكان لذلك موضع شكر وتقدير منهم ومن أسرهم ومن هيئة الثروة السمكية ووزارة الخارجية والقطاع القنصلى بالوزارة.

ومن بين المواقف الصعبة هى رغبة الطبيب مينا جرجس والسيدة حرمه ونجله فى الخروج من حصار تعز المحاصرة وسط العمليات الحربية المستعرة وما أن علمت بذلك حتى رسمت خطة للتحرك والوصول إلى صنعاء بوسائل بدائية من خلال ركوب مطية وملابس يمنية وحراسة بعض رجال القبائل وفرض رقابة دقيقة على تحركاتهم.

وتمت عمليات الإجلاء بعد التصديق على ذلك من جهات الاختصاص وتمت وفق توجيهات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى وتعليمات السيد الوزير سامح شكرى بتنفيذ ذلك والحفاظ على أرواحنا جميعاً على الأراضى اليمنية.

وانتقلت إلى ممارسة أعمالى كسفير لمصر لدى الجمهورية اليمنية معتمد ومقيم فى عدن بالتزامن مع قرار نقل الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى لمقر عمله إلى عدن بدلاً من صنعاء، وقد كانت فترة مؤلمة وخطيرة على حياتى خاصة بعد سيطرة القوات العسكرية المتمردة على عدن فى ظل عدم وجود مؤسسات للدولة اليمنية لحفظ الأمن والنظام فى عدن وتوسع وعسكرة الاحتجاجات التى تسيطر على مقار الأجهزة الرسمية والشوارع الرئيسية وعدم وجود حماية أمنية لمقر عملى وعدم توفر حماية شخصية رسمية لى وقد تعرضت فيها لمواقف أمنية خطيرة ومتنوعة يصعب ذكرها.

ومن بين التحديات الخطيرة التى تعاملت بها كان ضرورة تسليم الرئيس اليمنى هادى دعوة رسمية لحضور القمة العربية بشرم الشيخ. وقد تمكنت بطريقة شخصية باستخدام سيارة عادية من أجل مقابلتى للسيد الرئيس هادى وتحمل المخاطر الأمنية بهدف الوصول إليه داخل قصر المعاشيق وقد فوجئ بمقابلتى له وبادر بالقول كيف حضرت إلى هنا.

وقمت بتنفيذ تكليفى بتسليمى تلك الدعوة الرسمية التى أقرت الاعتراف من جانب جامعة الدول العربية بالرئيس هادى رئيساً شرعياً لليمن.

وقد تعرض قصر المعاشيق لقصف صاروخى مكثف حيث نجا السيد الرئيس هادى من محاولة اغتياله بعد تسليمى له للدعوة التى أذاعتها وسائل الإعلام العالمية كما أطلقت صواريخ فى نفس الوقت على مكان إقامتى بالفندق مما اضطرنى للهروب ناحية شاطئ البحر نحو المياه.

ويسعدنى الإشارة أيضاً إلى أنه على الرغم من تلك الظروف الأمنية الصعبة وإغلاق مكاتب السفارة المصرية فى صنعاء فقد تم عقد اللجنة الحكومية المشتركة مرات ورتبت زيارات ثنائية للوزراء اليمنيين وغيرهم لمصر، وقد تعلمت من تلك الصعاب خبرات كثيرة أحاول دائماً نقلها سواء لزملائى ولو من خلال لقاءات ومحاضرات فى هذا الشأن قمت بتقديمها فى المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية ومع أكاديمية ناصر العسكرية العليا والمجلس المصرى للشئون الخارجية وغير ذلك.

وبعد بداية عاصفة الحزم فى اليمن أصبحت سفيراً معتمداً لمصر لدى اليمن ومقيماً رسمياً فى الرياض ومشاركاً فى اجتماعات تلك اللجان وكذا مشاركتى فى الكويت فى حضور مفاوضات السلام اليمنية بين الشرعية والقوى السياسية المختلفة فى اليمن عام ٢٠١٦ بما فى ذلك الحوثيين وتم وضع خطط للحل فما هي؟

– إن المبادرة السعودية لحل الأزمة اليمنية فى ظروف إقليمية ودولية دقيقة

لقاء السفير د يوسف احمد الشرقاوى مع رؤساء المكاتب وأعضاء السفارة فى صنعاء

وكانت للولايات المتحدة ومصر ومجلس التعاون الخليجي وغيرهم مواقف محددة من تلك المبادرة.

– مساعى الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوث الأمم المتحدة الدؤوبة بشأن اليمن لحل الأزمة اليمنية.

– استمرار مساعى مسقط والكويت الحميدة والمضنية وبشكل دائم بين أطراف الأزمة اليمنية لحل الأزمة سلمياً والتى تحظى بتقدير عال.

وفى هذا الإطار فقد أعلن الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله وزير الخارجية السعودى عن مبادرة سعودية للسلام لإنهاء الحرب فى اليمن فى ٢٢ مارس ٢٠٢١.

وأوضح بن فرحان خلال مؤتمر صحفى النقاط التالية:

– إن المبادرة السعودية تشمل وقف إطلاق النار فى أنحاء البلاد تحت إشراف الأمم المتحدة.

– التحالف بقيادة السعودية سيخفف حصار ميناء الحديدة.

– إيرادات الضرائب من الميناء ستذهب إلى حساب مصرفى مشترك بالبنك المركزى.

– سيسمح بإعادة فتح مطار صنعاء لعدد محدد من الوجهات الإقليمية والدولية المباشرة.

– المبادرة السعودية تتضمن إعادة إطلاق المحادثات السياسية لإنهاء أزمة اليمن.

– وقف إطلاق النار سيبدأ بمجرد موافقة الحوثيين على المبادرة.

– السعودية تتوقع من واشنطن والمجتمع الدولى دعم مبادرة إنهاء الأزمة باليمن.

– مطالبة الحوثيين بضرورة وضع مصلحة اليمن قبل مصلحة الإيرانيين.

– وقف إطلاق النار سيساعد للانتقال إلى مناقشة الحل السياسى فى اليمن.

– بدء المشاورات بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسى للأزمة اليمنية برعاية الأمم المتحدة بناء على مرجعيات قرار مجلس الأمن الدولى 2216 والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطنى اليمنى الشامل.

– تأتى المبادرة فى إطار الدعم المستمر لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن والمبعوث الأمريكى لليمن والدور الإيجابى لسلطنة عمان، ودفع جهود التوصل لحل سياسى للأزمة برعاية الأمم المتحدة.

– إن المبادرة تمنح الحوثيين الفرصة لتحكيم العقل ووقف نزيف الدم اليمنى ومعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية التى يعانى منها الشعب اليمنى.

– تؤكد المملكة على حقها الكامل فى الدفاع عن أراضيها ومواطنيها والمقيمين بها من الهجمات الحوثية.

– تؤكد المملكة أيضاً رفضها التام للتدخلات الإيرانية فى المنطقة واليمن.

– تؤكد المملكة استمرار دعمها ودول التحالف للشعب اليمنى وحكومته الشرعية.

– تجدر الإشارة إلى أن تلك المبادرة السعودية كانت قد وجدت ترحيباً واسعاً من جانب الشرعية فى اليمن سواء من جانب السيد رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادى والسيد رئيس الوزراء والسيد وزير الخارجية اليمنية وغير ذلك.

من ناحية أخرى فقد ذكر كبير المفاوضين الحوثيين، محمد عبد السلام، فى حديث لوكالة «رويترز»:

– إن هذه الخطة «لا تتضمن شيئاً جديداً».

– إن المملكة «جزء من الحرب ويجب أن تنهى الحصار الجوى والبحرى على اليمن فوراً».

– أضاف أن «أنصار الله» ستواصل المحادثات مع السعودية وسلطنة عمان والولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق سلام.

– شدد عبد السلام، الذى يمثل فى المفاوضات حكومة الحوثيين المتمركزة فى صنعاء، على أن «فتح المطارات والموانئ حق إنسانى ويجب ألا يستخدم كأداة ضغط».

– فى تصريح منفصل عبر «تويتر» قال عبد السلام: «أى مواقف أو مبادرات لا تلحظ أن اليمن يتعرض لعدوان وحصار منذ ست سنوات وتفصل الجانب الإنسانى عن أية مقايضة عسكرية أو سياسية وترفع الحصار فهى غير جادة ولا جديد فيها».

– تجدر الإشارة إلى أنه كان لتلك المبادرة السعودية ردود فعل إقليمية ودولية ومن ذلك:

تثمّن مصر الجهود السعودية، وحرصها على التوصل لتسوية شاملة فى اليمن، و تُنهى أزمته السياسية والإنسانية المُمتدة، وتعمل على تغليب مصلحة الشعب اليمنى الشقيق وتهيئة الأجواء لاستئناف العملية السياسية بهدف التوصل إلى حل شامل للأزمة اليمنية.

وتدعو مصر جميع الأطراف اليمنية إلى التجاوب مع المبادرة السعودية، بما يحقن دماء الشعب اليمنى ويدعم جهود إحلال السلام فى اليمن.

– رحبت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى ودول المجلس والسيد السفير المخضرم/ سرحان منيخر رئيس بعثة مجلس التعاون الخليجى المعتمد لدى اليمن بتلك المبادرة.

وحول رد فعل الولايات المتحدة تجاه تلك المبادرة فقد أعربت عن ترحيبها بمبادرة المملكة العربية السعودية، لإنهاء الأزمة اليمنية، والتزامها مع الحكومة اليمنية الشرعية بوقف إطلاق النار الشامل فى اليمن تحت مراقبة الأمم المتحدة.

وأكدت نائبة المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية جالينا بورتر، ترحيب بلادها باستئناف العملية السياسية فى اليمن، داعية الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار على الفور، والدخول فى مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما رحبت بريطانيا بمبادرة المملكة العربية السعودية لإنهاء الأزمة فى اليمن والتوصل لحل سياسى شامل حيث ذكر وزير الخارجية البريطانية أن وقف إطلاق النار فى اليمن والعمل على تخفيف القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية أمران ضروريان.

وشدد على أنه يجب على الحوثيين أن يتخذوا خطوات مماثلة نحو السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمنى.

أما ما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبى فقد ذكرت المتحدثة باسم السياسة الخارجية والأمن فى الاتحاد أن الاتحاد يشجع الأطراف كافة على وقف إطلاق النار والشروع فوراً فى مباحثات سياسية تحت إشراف الأمم المتحدة. كما دعا الاتحاد الأوروبى الأطراف كافة إلى التعامل مع المبعوث الدولى فى اليمن، كما دعا لوقف إطلاق النار فوراً.

ملامح متميزة لمدرسة الدبلوماسية المصرية العريقة

شـــكّلت الدبلوماســـية المصرية على مدار تاريخها خاصة منذ إنشـــاء وزارة الخارجية فى 15 مارس 1922، مدرسة متميزة ورائدة فى العمل الدبلوماسى وأســـست لتقاليد عريقة كانت عاملاً أساسياً فى تحقيق الأمن والاســـتقرار الإقليمى والدولى، وأصبحت نموذجاً يحتذى فى ممارسة العمل الدبلوماسى بدبلوماسييها الأكفاء ذوى الخبرات الواسعة، السياسية والقانونية والاقتصادية، والذين تسلحوا بكل المهارات العلمية والعملية للدفاع عن المصالح المصرية بتوجهاتها وثوابتها.

د. أحمد سيد أحمد

خبير العلاقات الدولية
والشئون الأمريكية فى الأهرام

وفى ظـــل عالم مضطـــرب، إقليمياً ودوليـــاً، شـــهد العديد مـــن الأزمات والتحديـــات والتحـــولات والعواصف، كانت الدبلوماسية المصرية أحد الأعمدة الأساسية لحفظ السلم والأمن الإقليمى والدولى، وشكلت رمانة الميزان وصمام الأمان خاصة فى الشرق الأوسط.

الدفاع عن المصالح الوطنية:

ارتكـــزت الدبلوماســـية المصرية طـــوال تاريخها على الدفاع عن المصالح الوطنية المصريـــة وتعظيم دور مصر الخارجى إقليميـــاً ودولياً، والدفاع عن ســـيادة مصر ورفـــض ومواجهة كل أشكال التدخلات الخارجية، فقد دعمت الدبلوماســـية المصرية استقلال مصر عن الإنجليـــز وتحركت على كل المحافل الدولية من أجل تحقيـــق هذا الهدف، كمـــا رفضت كل أشـــكال العدوان على مصر والتدخل فى شئونها الداخلية كما حدث فى حرب 1956 ورفضت العدوان الثلاثى وتحريـــك المجتمع الدولى ضده، كما تحركت الدبلوماســـية المصرية فى أعقـــاب العدوان الإسرائيـــلى واحتلال ســـيناء عام 1967 وكشفت ممارسات وجرائم الاحتلال الإسرائيلى أمام العالم، وبعد حـــرب أكتوبـــر 1973، خاضت الدبلوماســـية المصرية معركة الســـلام بعد أن نجحـــت مصر فى معركة الحرب واستطاعت ترسيخ دعائم الاستقرار فى المنطقة واستعادة كافة الأراضى المصرية، كما تجسد فى معركة استعادة طابا.

وقد بـــرز الدور المـــصرى كفاعل إقليمـــى مهـــم شـــكل محـــور الأمن والاســـتقرار فى المنطقة، حيث اتسمت الدبلوماسية بثوابت عديدة فى الدفاع عن المصالح المصريـــة فى الخارج والتحرك عبر المحافـــل الدوليـــة والإقليمية مثل الأمم المتحـــدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحـــاد الإفريقى ومنظمـــة التعاون الإسلامى وجامعة الدول العربية وحركة عـــدم الانحياز وغيرها مـــن المنظمات، للدفاع عن المصالح المصرية. كما عززت الدبلوماســـية المصريـــة دورها فى دعم المصريين فى الخـــارج والتواصل معهم وربطهـــم بالوطـــن الأم والدفاع عنهم وحمايتهم ضد أية تجاوزات أو مشكلات فى الخارج، وكان الالتقـــاء بالجاليات المصرية فى الخـــارج بنداً أساســـياً فى الزيارات الرســـمية المصرية فى الخارج خاصة على مســـتوى الرؤســـاء. كما ارتكزت الدبلوماسية المصرية على إقامة علاقات احترام متبـــادل مع كافة دول العالم فى إطار المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة واحـــترام قواعد القانون الدولى وهو ما أكســـبها احتراماً وتقديراً عالمياً. وعبر أكثر من قـــرن من الزمان تحملت أجيال عديدة من الدبلوماسيين المصريين الأكفاء على عاتقها مسئولية الدفاع عن المصالـــح الوطنية وتعزيز دور مصر فى السياســـة الدولية، وفى إعلاء شأن مصر على الخريطة الدولية.

تعزيز التنمية فى الداخل:

كان من أبرز أدوار الدبلوماســـية المصرية خلال قرن من الزمان هو تعزيز التنمية فى الداخل، مـــن خلال العلاقة العضوية بين السياسة الخارجية والتنمية الداخلية، فقد وظفت السياسة الخارجية المصرية العلاقات الجيدة مع كافة دول العالم على كافة المســـتويات الرئاسية ومســـتوى وزير الخارجية ومساعدى الوزير فى بناء شراكات إستراتيجية قوية مع كل دول العالم، ترتكز على فتح آفاق جديدة أمام الاقتصاد المصرى من خلال فتح الأسواق أمام السلع المصرية، وإبرام اتفاقات واتخاذ مبادرات لتنمية التبادل التجارى مع دول العالم البارزة، وجذب الاســـتثمارات الأجنبية فى مصر فى ظل بيئة الأمن والاســـتقرار التى تتمتع بها، والتى شكلت ميزة نسبية لمصر خاصة فى منطقة الشرق الأوسط التى عانت كثيراً من الاضطرابات والصراعات والحروب طوال العقود الماضية، حيث ظلت مصر دائماً بلد الأمن والأمان وهى بيئة واعدة للاستثمارات الأجنبية.

وخلال قرن مـــن الزمـــان كانت الدبلوماســـية المصرية دائماً فى خدمة التنميـــة الاقتصاديـــة وتدعيم ســـبل التقدم الاقتصـــادى من خلال العلاقات الاقتصاديـــة القوية لمصر مع كافة دول العالم، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية القوية مع التكتـــلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبى والتكتلات الاقتصادية فى إفريقيا مثل كوميســـا والمؤسســـات الاقتصادية الدولية مثـــل البنك الدولى وصندوق النقد الـــدولى، وهو ما أعطى الثقة والمصداقيـــة للاقتصاد المصرى، كذلك الاستفادة من النظام الاقتصادى الـــدولى وتطور العلاقـــات الاقتصادية والتبادل التجارى وجذب الاســـتثمارات الأجنبية مع معظم دول العالم، خاصة الدول المتقدمة اقتصادياً.

ولقد برز دور الدبلوماسية المصرية فى التنمية بشـــكل قـــوى وملموس منذ عـــام 2014 خلال عهد فـــترة الرئيس

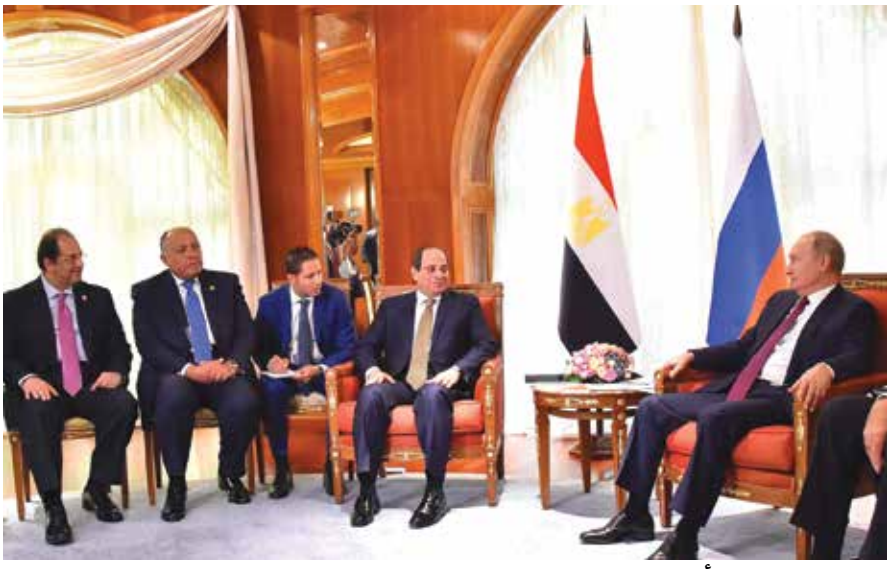

الزيارة التى أجراها الرئيس عبد الفتاح السيسى، ولقائه بالرئيس بوتين كان لها مفعول السحر فى تحرك العلاقات الاقتصادية بين القاهرة وموسكو

عبدالفتاح السيسى من خلال بناء شراكات اقتصادية مع كافة دول العالم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، والاستفادة من المزايا النسبية التى تتمتع بها التجارب التنموية المختلفة فى العالم فى دعم التنمية المصرية، فقد انفتحت مصر على كل التجارب التنموية سواء فى دائرتها التقليدية فى أوروبا وأمريكا، أو فى الدوائر المختلفة مثل أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، مثل التجربة التنموية للصين والاستفادة من مزاياها القائمة على المشروعات الصغيرة ومشروعات ريادة الأعمال والصناعات كثيفة العمالة، كما انفتحت مصر على تجارب اقتصادية مهمة ومتقدمة مثل اليابان والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، كذلك كوريا الجنوبية والهند وماليزيا وروسيا، وأخذت هذه العلاقات الاقتصادية طابعاً مؤسسياً من خلال اللجان العليا المشتركة ومجالس رجال الأعمال المشتركة والاتفاقات الاقتصادية وغيرها من أشكال التعاون التى عززت التنمية والاقتصاد المصرى. كما انفتحت مصر على التجمعات الاقتصادية الكبرى فى العالم مثل الاتحاد الأوروبى وتجمع فيشجراد، إضافة إلى آلية التعاون الثلاثى مثل آلية التعاون المصرى اليونانى القبرصى، وآلية التعاون المصرى الأردنى العراقى وغيرها، والتى شكلت أحد محاور تحرك السياسة الخارجية المصرية لدعم التنمية فى الداخل.

وقد شكل دعم التنمية فى الداخل محوراً أساسياً فى زيارات الرئيس السيسى الخارجية أو فى استقباله لرؤساء وزعماء الدول المختلفة، حيث وظف الرئيس السيسى هذه الزيارات واللقاءات المختلفة مع زعماء العالم فى عرض التجربة الاقتصادية المصرية ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى، والفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة فى مصر خاصة فى المشروعات القومية العملاقة مثل محور التنمية فى قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة وغيرها من المشروعات التى تشكل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية والعربية، كما لا يخلو برنامج الرئيس السيسى من لقاءات مع كبار رجال الأعمال والشركات الاقتصادية الكبرى فى الدول التى يزورها للتعريف بمزايا وفرص الاستثمار فى مصر.

وبالتالى ارتكزت فلسفة السياسة الخارجية المصرية على استثمار العلاقات الجدية للرئيس السيسى مع زعماء العالم من أجل تعزيز التنمية الداخلية وهو ما يعود بالنفع فى نهاية المطاف على المواطن المصرى. كما أن تحقيق التقدم الاقتصادى وامتلاك مقومات القوة الشاملة ومنها القوة الاقتصادية يعزز من دور وفاعلية السياسة الخارجية المصرية.

دعم القضايا العربية:

على مدار قرن من الزمان كان الدفاع عن القضايا العربية من ثوابت الدبلوماسية المصرية، حيث شكلت مصر صمام الأمن فى المنطقة ضد التهديدات والتحديات الخارجية، واستطاعت عبر التعاون مع الدول العربية الصلبة مثل السعودية والإمارات العربية، الحفاظ على النظام الإقليمى العربى ومنعه من الانفراط خاصة فى الأوقات الصعبة التى مرت بها المنطقة العربية خاصة فى أوقات الحروب والصراعات، والتغيرات السياسية.

ولقد انحازت الدبلوماسية المصرية دائماً على مدار تاريخها مع القضايا العربية والدفاع عنها خاصة فى المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة والمحافل الإقليمية، كما انحازت لصالح استقرار وأمن الدول العربية ودعم الدولة الوطنية العربية، ورفض كل أشكال التدخل فى شئون الدول العربية، كما انحازت الدبلوماسية المصرية لصالح التسوية السياسية للأزمات والصراعات العربية.

وقد تجسد الدور المصرى فى الدفاع عن القضايا العربية فى عدة أمور:

أولها: حماية الأمن القومى العربى ضد أى تهديدات خارجية، خاصة من بعض الدول الإقليمية التى سعت للتدخل فى شئون الدول العربية وزعزعة استقرارها وأمنها وإنشاء أذرع عسكرية وميليشيات حليفة لها، وقد برز هذا التحدى الكبير خاصة فى العقد الأخير فيما عرف بالربيع العربى وحالة السيولة والضبابية التى شهدتها المنطقة من اندلاع الصراعات والأزمات والحروب الأهلية فى عدد من الدول العربية، وتزايد نفوذ الدول الخارجية والإقليمية فى المنطقة والتدخل فيها وتعزيز حالة الاستقطاب داخل هذه الدول وهو ما أدى إلى تعقيد الأزمات العربية وإطالة أمدها، كما هو الحال فى سوريا واليمن والعراق ولبنان وليبيا وغيرها. وقد شكلت مصر ما يعرف بالقوة الصلبة وصمام الأمان ودعم الدول العربية فى إدارة تفاعلات تلك الأزمات وتعزيز التسوية السلمية فيها فى إطار الحفاظ على وحدة وسلامة واستقرار هذه الدول ودعم الدولة الوطنية ومؤسساتها الشرعية ورفض كل أشكال التنظيمات والميليشيات. وقد نجحت مصر بالتعاون مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فى تعزيز التضامن العربى ومواجهة التدخلات الخارجية وزيادة الدور العربى فى تلك الأزمات، خاصة فى الأزمة الليبية حيث لعبت مصر دوراً فاعلاً فى محاربة الإرهاب فى ليبيا ووقف الاقتتال بين الشرق والغرب والاتجاه نحو تحقيق العملية السياسية وإنجاح إجراء الانتخابات وعملت مصر على إزالة معوقات الحل السياسى وطالبت بخروج القوات الأجنبية والقوات المرتزقة ووقف التدخلات الخارجية. كما دعمت مصر السودان فى عبور المرحلة الانتقالية التى

يمر بها خاصة بعد سقوط نظام البشير، ودعمت الحوار السودانى والمرحلة الانتقالية فى إطار توافقى يحافظ على وحدة واستقرار السودان ويساهم فى تحقيق التنمية والازدهار للشعب السودانى الشقيق.

كما دعمت مصر الدول العربية مثل لبنان للخروج من أزماته ومعاناته الاقتصادية ودعمته مادياً ومعنوياً وتزويده بالطاقة للتغلب على مشكلات أزماته. كما دعمت مصر العراق فى مواجهة التحديات الكثيرة التى واجهته، خاصة تحدى الإرهاب والتدخلات الخارجية.

وثانيها: دعم مصر للتضامن والتعاون العربى المشترك من أجل تحقيق التنمية والازدهار للشعوب العربية، ففى الإطار العربى سارت مصر على مسارين متوازيين ومتكاملين، وهما مسار مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية للأمن القومى العربى وتسوية الأزمات والصراعات ومحاربة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، إلى جانب مسار تحقيق التنمية والتعاون الاقتصادى مع دول المنطقة وخاصة نموذج التعاون المصرى السعودى والمصرى الإماراتى، وآلية التعاون الثلاثى المصرى العراقى الأردنى، وذلك لتهيئة البيئة العربية ومعالجة جذور الأزمات ومسبباتها، وهو ما انعكس بشكل كبير على الوضع العربى.

وثالثها: احتلت القضية الفلسطينية قلب أجندة السياسة الخارجية المصرية خاصة منذ عام 1948، حيث تعتبر مصر أن القضية الفلسطينية هى القضية المركزية للعرب وهى مفتاح الاستقرار فى المنطقة، ولذلك دعمت مصر حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية فى إطار حل الدولتين وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتحركت مصر على مسارات متوازية فى دعم الشعب الفلسطينى، منها

رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي

مسار العمل على إحياء عملية السلام فى الشرق الأوسط وتحقيق السلام العادل والشامل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وأبرزها قرارات مجلس الأمن الدولى، وسعت لاستضافة مؤتمرات السلام الخاصة بإحياء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كما عملت على حشد الدعم الدولى، خاصة الأوروبى، للفلسطينيين، إلى جانب مسار وقف الحروب المتكررة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية وإعادة إعمار الأراضى الفلسطينية خاصة قطاع غزة، وتقديم الدعم المادى والمعنوى للشعب الفلسطينى حيث أعلنت مصر فى عام 2021، عن منح الفلسطينيين نصف مليار دولار لإعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلى على القطاع. وكذلك مسار تحقيق المصالحة وتوحيد الصف الفلسطينى حيث استضافت مصر العديد من مؤتمرات المصالحة من أجل ترتيب البيت الفلسطينى وإنهاء الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية والتوصل إلى رؤية فلسطينية موحدة بشأن إنهاء الاحتلال وعملية السلام، وهو ما يعكس الدعم المصرى المتواصل للشعب الفلسطينى.

ومنذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، ظلت الدبلوماسية المصرية مدافعة عن دور الجامعة فى الدفاع عن القضايا العربية، ورغم التحديات الكبيرة والانقسامات التى واجهت الأمة العربية خلال فترات عديدة وأدت لانقسامات عربية هددت مستقبل النظام العربى، إلا أن مصر تشبثت بدعم الجامعة وتعزيز دورها خاصة فى حل الأزمات العربية وفى تعزيز العمل المشترك، ودعم دورية القمم العربية والعمل على إزالة الخلافات العربية وتحقيق المصالحات العربية وهو ما يؤكد محورية الدائرة العربية فى الدبلوماسية المصرية على مدار قرن من الزمان.

تعزيز الأمن والاستقرار العالمى:

شكّلت الدبلوماسية المصرية منذ إنشاء وزارة الخارجية المصرية فى مارس 1922 أحد مرتكزات دعم وتعزيز الاستقرار العالمى وحفظ الأمن والسلم الدوليين، فقد كانت مصر من الدول المؤسسة للأمم المتحدة عام 1945، ودعمت أهمية الاحترام والالتزام بميثاق الأمم المتحدة فى إدارة العلاقات الدولية وضرورة احترام قواعد القانون الدولى ودعم سيادة الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية تحت أية اعتبارات سياسية أو مصلحية. كما ارتكزت الدبلوماسية المصرية على ضرورة تحقيق الاحترام المتبادل ورفض استخدام القوة فى العلاقات الدولية وحل الصراعات والحروب بالطرق السلمية، كما انحازت الدبلوماسية المصرية دائماً إلى أهمية تحقيق الاستقرار فى النظام الدولى ورفض عوامل التوتر والصراع فيه.

وخلال الفترات المختلفة والمراحل التاريخية التى شهدها العالم خلال القرن الماضى سواء فى فترة الحرب الباردة والاستقطاب الشديد بين المعسكر الغربى الذى تقوده الولايات المتحدة والمعسكر الشرقى الذى قاده الاتحاد السوفيتى السابق، أو فترة ما بعد الحرب الباردة وفى ظل النظام الدولى أحادى القطبية

سامح شكرى وزير الخارجية المصرى

بقيادة أمريكا أو فى ظل النظام الدولى الحالى الذى يميل إلى التعددية القطبية مع صعود روسيا والصين وزيادة منسوب التوتر بينهما وبين أمريكا فى العديد من الملفات الملتهبة خاصة فى أوكرانيا وتايوان، فى كل تلك الفترات انحازت مصر إلى أهمية تعزيز الأمن العالمى وعدم الدخول فى هذا الاستقطاب واختارت الحياد وكانت من المؤسسين لحركة عدم الانحياز كعامل مهم فى تحقيق التوازن الدولى. كما دعمت مصر الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن الدولى ودوره فى حفظ الأمن والسلم الدوليين والالتزام بقراراته، كما تعد مصر من أبرز الدول المشاركة فى عمليات حفظ السلام الدولية وبعثات الأمم المتحدة فى مختلف القارات، وجاءت ضمن العشر الأوائل وهو ما يعكس الإسهام المصرى فى صنع وحفظ وبناء السلام فى مناطق النزاعات والصراعات خاصة فى إفريقيا.

وقد رفضت الدبلوماسية المصرية منطق القوة فى إدارة العلاقات الدولية ودعمت منطق التسوية السياسية للنزاعات والصراعات ودخلت على خط الوساطة فى الكثير من الأزمات الدولية وفى منطقة الشرق الأوسط، وحظيت مصر بمصداقية كبيرة كوسيط نزيه ومحايد فى الكثير من النزاعات، وقبولها من جميع الأطراف، لأنها لم تنحز لطرف على حساب طرف آخر من أطراف الصراع كما هو سمة الكثير من سياسات الدول الكبرى والإقليمية، وإنما انحازت دائماً لمصالح الشعوب والدول والحلول الدبلوماسية والسياسية للصراعات وهو ما أكسبها احترام دول العالم والمنظمات الدولية.

دعّمت مصر على مدار القرن الماضى حفظ السلم والأمن الدوليين ومواجهة مصادر تهديده، خاصة الحروب العالمية والحروب بين الدول والحروب الأهلية داخل الدول والإرهاب الدولى وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وهى المصادر التقليدية لتهديد السلم الدولى. وتعاملت مصر مع هذه المصادر الأربعة بحكمة وفاعلية كبيرة، فبالنسبة للحروب بين الدول انحازت الدبلوماسية المصرية إلى أهمية تغليب العقل والحكمة والتوسط بين الأطراف المتصارعة وهو ما حدث فى العديد من الحروب مثل الغزو العراقى للكويت، والصراع السورى التركى والصراع بين ليبيا وتشاد وغيرها من الحروب بين الدول. وبالنسبة للحروب الأهلية داخل الدول اتسمت الدبلوماسية المصرية بالحيادية والتقريب بين الفرقاء وأطراف الصراع، كما هو الحال فى سوريا وليبيا واليمن والسودان وغيرها من الأزمات والحروب الأهلية. أما بالنسبة للإرهاب، فقد قدمت مصر رؤية شاملة ومتكاملة لمواجهة الإرهاب باعتباره من أبرز مصادر تهديد السلم الدولى تقوم على المواجهة الشاملة، التنموية والاقتصادية والفكرية والأمنية والعسكرية والأيديولوجية ومواجهة الدول التى ترعى وتدعم الإرهاب وعدم الازدواجية فى التعامل مع التنظيمات الإرهابية والمتطرفة والتى غالباً ما تقوم بها الدول الكبرى وهو ما أدى لتفاقم هذه الظاهرة. وبالنسبة للانتشار النووى وأسلحة الدمار الشامل فقد قدمت مصر أكثر من مرة مبادرة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل انطلاقاً من أن وقف الانتشار النووى من شأنه المساعدة فى تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمى والعالمى.

كما ارتكزت الدبلوماسية المصرية على ضرورة مواجهة المصادر غير التقليدية لتهديد السلم الدولى وعلى رأسها الأوبئة العالمية مثل كورونا والتغيرات المناخية التى تؤدى إلى التصحر والمجاعة والجفاف، فضحايا هذه المصادر باتت تفوق ضحايا المصادر التقليدية، فقد أدت جائحة كورونا إلى وفاة حوالى ستة ملايين شخص وإصابة ما يقارب نصف مليار شخص وأدت لتداعيات سلبية على الاقتصاد العالمى واقتصاديات الدول المختلفة وارتكزت الرؤية المصرية على ضرورة التكاتف العالمى فى مواجهة الجائحة وعدالة توزيع اللقاحات عالمياً وضرورة تحمل الدول الكبرى والغنية مسئولياتها فى مساعدة الدول الفقيرة خاصة فى إفريقيا لمواجهة آثار الجائحة. كما دعت مصر دول العالم إلى تحمل مسئولياتها بشأن مواجهة التغيرات المناخية خاصة الدول المتقدمة والتى تعد المسئول الأساسى عن الانبعاثات الحرارية وغاز ثانى أكسيد الكربون، وتستضيف مصر النسخة 27 من مؤتمر المناخ فى شرم الشيخ هذا العام وهو ما عكس الدور المصرى فى مواجهة التغير المناخى.

إفريقيا فى القلب:

كان الاهتمام بالقضايا الإفريقية والدفاع عن قضاياها أحد ثوابت السياسة المصرية وأبرز دوائرها الخارجية، حيث دعمت الدبلوماسية المصرية الدول الإفريقية فى نيل استقلالها فى ستينيات القرن الماضى، وعبر المراحل المختلفة ساعدت مصر فى دعم قضايا التنمية فى إفريقيا وتحويل القارة من منطقة صراعات وحروب وأزمات ومصدر للمواد الخام للدول الغنية وسوق لتصريف منتجاتها، إلى حشد الدعم الدولى لتمكين الدول الإفريقية لتحقيق التنمية وتوظيف موارد القارة الهائلة والتى تجعلها منطقة واعدة خاصة فى ظل التنافس والتكالب الدولى على إفريقيا. ودعمت مصر الدول الإفريقية فى مواجهة التحديات المختلفة مثل الإرهاب والتنظيمات الإرهابية والهجرة غير المشروعة وإنهاء الصراعات والحروب الأهلية المنتشرة فى القارة وطرحت مصر مبادرة إسكات البنادق ودعم الدولة الوطنية الإفريقية وتحويل إفريقيا إلى منطقة مزدهرة اقتصادياً ومستقرة سياسياً وأمنياً.

الخلاصة: ستظل الدبلوماسية المصرية فى أداء دورها فى الدفاع عن المصالح الوطنية والدفاع عن القضايا العربية والإفريقية والإسلامية وعاملاً أساسياً فى تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمى والدولى وهو ما ميز مدرسة الدبلوماسية المصرية العريقة خلال مائة عام.

قراءات ليلية

(الدبلوماسية الثقافية)

تُعد الأداة الثقافية إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة جنباً إلى جنب مع الأداة الدبلوماسية، والأداة الاقتصادية، وتلك العسكرية. ونظراً لأهمية الأداة الثقافية فى إظهار روح الأمة ومدى ما تتمتع به من مظاهر حضارية، وكذلك لتأثيرها العميق فى الأمم والشعوب الأخرى، نتناول فيما يلى دور هذه الأداة وأهميتها تحت عنوان الدبلوماسية الثقافية.

سفير أشرف عقل

* تعريفها:

– هى نوع من الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة التى تشمل تبادل الأفكار والمعلومات والفن واللغة، وغيرها من جوانب الثقافة بين الدول والشعوب من أجل تعزيز التفاهم المتبادل، فالغرض منها أن يطور شعب دولة أجنبية فهمًا لمُثُل الأمة ومؤسساتها، فى محاولة لبناء دعم واسع للأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة. وهى فى جوهرها، تكشف عن روح الأمة، التى بدورها تخلق التأثير. ورغم تجاهلها فى كثير من الأحيان، تستطيع الدبلوماسية الثقافية أن تؤدى دورًا مهمًا فى تحقيق جهود الأمن الوطنى للدولة.

* تعريف الثقافة:

– الثقافة هى مجموعة من القيم والممارسات التى تخلق معنى للمجتمع. وهذا يشمل الثقافة العالية الممثلة فى الأدب والفن والتعليم التى تروق للنخب، وكذلك الثقافة الشعبية، التى تروق للجماهير. وهو ما تسعى الحكومات إلى إظهاره للجمهور الأجنبى عند الانخراط فى الدبلوماسية الثقافية. وهى نوع من القوة الناعمة، أى القدرة على الحصول على ما تريد الدولة بالجذب بدلًا من الإكراه أو الدفع. وهى تنشأ من ثقافة البلد، ومُثله السياسية وسياساته، الأمر الذى يشير إلى أن قيمة الثقافة هى قدرتها على جذب الأجانب إلى الأمة.

والدبلوماسية الثقافية هى أيضًا عنصر من عناصر الدبلوماسية العامة. وهى تعزز الدبلوماسية العامة بواسطة المجتمع والثقافة، وتساعد على تضخيم هذا المجتمع والثقافة والإعلان عنها للعالم بأسره. ويمكن القول بأن عنصر المعلومات فى الدبلوماسية العامة لا يكون فعالًا بالكامل إلا فى حالة وجود علاقة تمنح المصداقية للمعلومات التى تُنقل. ويأتى هذا من المعرفة بثقافة الآخر، وقد سميت الدبلوماسية الثقافية المحور الأساسى للدبلوماسية العامة لأن الأنشطة الثقافية لديها إمكانية لإظهار أفضل ما فى الأمة. وبهذه الطريقة، ترتبط الدبلوماسية الثقافية ارتباطًا وثيقًا بالدبلوماسية العامة.

ويرى ريتشارد تى أرندت، وهو متخصص سابق فى الدبلوماسية الثقافية بوزارة الخارجية الأمريكية، أن العلاقات الثقافية، تنمو بصورة طبيعية دون تدخل الحكومة، وتتمثل فى معاملات التجارة والسياحة، وتدفقات الطلاب، والاتصالات، وتداول الكتب، والهجرة، والوصول إلى وسائل الإعلام، والزواج المشترك، وهى تدعم وتؤدى إلى الملايين من اللقاءات بين الثقافات اليومية.

وإذا كان هذا صحيحًا، فلا يمكن القول إن الدبلوماسية الثقافية تحدث فقط عندما يحاول الدبلوماسيون الرسميون، الذين يخدمون الحكومات الوطنية، تشكيل هذا التدفق الطبيعى وتوجيهه لتعزيز المصالح الوطنية. ومن المهم ملاحظة أنه فى حين أن الدبلوماسية الثقافية هى نشاط حكومى، فإن القطاع الخاص يؤدى دورًا مهمًا فى خلق الثقافة، أما الحكومة فتتولى تعريف الثقافة، وتحديد تأثير هذا النمو فى السياسات الوطنية. وتحاول الدبلوماسية الثقافية إدارة البيئة الدولية من خلال الاستفادة من هذه المصادر والإنجازات والتعريف بها فى الخارج. وجانب مهم من ذلك هو الدبلوماسية الثقافية التى تستهدف تعزيز التفاهم المتبادل، ومن ثم كسب التأثير داخل الدولة المستهدفة.

وتستمد الدبلوماسية الثقافية مصداقيتها ليس من قربها من المؤسسات الحكومية، ولكن من قربها من السلطات الثقافية، حيث يُنظر إليها بوصفها سلاحًا صامتًا فى السيطرة على دولة أخرى باستخدام أساليب غير عنيفة لإدامة علاقة من التفاهم والدعم المتبادلين بين الجانبين.

* أهداف الدبلوماسية الثقافية:

ويتمثل الهدف الرئيس للدبلوماسية الثقافية فى التأثير على الجمهور الأجنبى، واستخدام هذا التأثير، الذى تم بناؤه على المدى الطويل، لكسب الدعم السياسى، والسعى لتحقيق ما يلى:

– إعطاء نظرة إيجابية عن شعب دولة معينة وثقافته وسياساته.

– تحفيز الطرفين على إقامة تعاون أكبر بينهما فى العديد من المجالات.

– تغيير السياسات أو البيئة السياسية للدولة المستهدفة لصالح الدولة الأخرى.

– الحد من الصراع مع الدولة المستهدفة، أو تقليله على الأقل إلى أدنى درجة.

– وفى المقابل، قد تساعد الدبلوماسية الثقافية الدولة على فهم أفضل للدولة الأخرى، وتعزيز التفاهم المتبادل معها.

والدبلوماسية الثقافية هى طريقة لإدارة العلاقات الدولية دون توقع أى شيء فى المقابل، بخلاف الطريقة التى تتوقعها الدبلوماسية التقليدية عادةً. وتعد وسائل التبادل الثقافى وسيلةً لنقل انطباع إيجابى عن الدولة الأجنبية، لاكتساب فهم وموافقة الغرباء فى ممارساتهم الثقافية، وكذلك تطبيع أعرافهم الاجتماعية بين الثقافات الأخرى.

وتركز الدبلوماسية الثقافية على المدى الطويل، وبدرجة أقل على مسائل سياسية محددة، بهدف بناء التأثير على المدى الطويل عند الحاجة إليه، بإشراك الناس مباشرةً. هذا التأثير له تداعيات تتراوح من الأمن القومى إلى زيادة السياحة والفرص التجارية. كما أنه يُسمح للحكومة بإيجاد أساس من الثقة، والتفاهم المتبادل المحايد المبنى على التواصل بين الناس.

وهناك عنصر آخر فريد ومهم للدبلوماسية الثقافية، وهو قدرتها على الوصول إلى الشباب والعامة والجماهير خارج دوائر الدبلوماسية. وباختصار، فإنها تزرع بذور المُثُل العليا والأفكار والحجج السياسية والتطورات الروحية ووجهة نظر عامة للعالم، قد تزدهر أو لا تزدهر فى دولة أجنبية. لذلك، فإن الأيديولوجيات التى تنشرها الدبلوماسية الثقافية حول القيم التى يؤمن بها الشعب الأمريكى مثلا تُمكن من يسعون إلى حياة أفضل من التطلع نحو العالم الغربى، حيث تُصور السعادة والحرية بوصفهما هدفين مرغوبين وقابلين للتحقق.

* علاقة الدبلوماسية الثقافية بالأمن القومى:

الدبلوماسية الثقافية بدايةً هى إظهار للقوة الوطنية، لأنها توضح للجماهير الأجنبية كل جانب من جوانب الثقافة، متضمنةً الثروة، والتقدم العلمى والتكنولوجى، والقدرة التنافسية فى المجالات المختلفة، من الرياضة

والصناعة إلى القوة العسكرية، والثقافة الشاملة للأمة. ومن الواضح أن تصور القوة له تداعيات مهمة على قدرة الأمة على ضمان أمنها. ولأن الدبلوماسية الثقافية تتضمن الحجج السياسية والأيديولوجية، وتستخدم لغة الإقناع والدعوة، فيمكن استخدامها كأداة للحرب السياسية، والاستفادة منها أيضاً لتحقيق الأهداف التقليدية للحرب.

ونقل عن ناشط صيني قوله: لقد شاهدنا الكثير من أفلام هوليوود، تعرض حفلات الزفاف والجنازات والذهاب إلى المحكمة. لذلك لن تشعر أنه من الغريب أن تذهب إلى المحكمة عدة مرات فى حياتك.

وهذا مثال على تصدير ثقافى قد يكون له تأثير خفى فى النظام القانونى فى الصين، الذى قد يفيد الولايات المتحدة أو أية دولة ترغب فى رؤية الصين أكثر ديمقراطية. وبهذا تستطيع الأفكار والتصورات أن تؤثر فى النهاية فى قدرة الأمة على تحقيق أهداف الأمن القومى.

وفيما يتعلق بالسياسة التى تدعم أهداف الأمن القومى، خلقت المعلومات عالمًا مترابطًا، حيث توفر التصورات العامة للقيم والدوافع بيئةً مواتية، أو معطلة، للحصول على دعم دولى للسياسات. ويدور الكفاح من أجل التأثير فى التطورات الدولية المهمة حول كسب الصراع المعلوماتى لتفسير أفعال الدول. وإذا لم يُفسر الفعل فى الخارج على النحو الذى قصدته الأمة، يصبح الفعل نفسه بلا معنى.

وتساعد الدبلوماسية الثقافية على خلق بيئة تُستقبل فيها الأمة بوصفها جيدةً أساسًا، مما يساعد على تأطير أفعالها بصورة إيجابية. وغالباً ما يكون لدى المشاركين فى الدبلوماسية الثقافية نظرة ثاقبة حول المواقف الأجنبية التى لا يمتلكها الدبلوماسيون الرسميون، وهو ما يمكن استخدامه لفهم نيات أمة أجنبية وقدراتها فهمًا أفضل، ويمكن استخدامه كذلك لمواجهة الدعاية العدائية، وجمع المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر.

وبصفة عامة، فإن للدبلوماسية الثقافية القدرة على إظهار القوة الوطنية، وخلق بيئة مواتية للدعم، والمساعدة على جمع المعلومات وتفسيرها، بما يسهم فى تعزيز الثقافة، وتوطيد مكانة الأمة، والمساعدة على حشد الدعم السياسى لها فى الخارج. وتؤثر كل هذه العوامل فى أمن الأمة، وعلى هذا، فإن للدبلوماسية الثقافية تأثير كبير ومهم فى الأمن القومى.

* أدوات الدبلوماسية الثقافية:

قد تستفيد الدبلوماسية الثقافية من كل جوانب ثقافة الأمة، متضمنةً:

- الفنون، متضمنةً الأفلام والرقص والموسيقى والرسم والنحت، إلخ.
- المعارض التى تتيح إمكانية عرض العديد من الموضوعات الثقافية.
- البرامج التعليمية مثل الجامعات وبرامج اللغات بالخارج.
- التبادلات العلمية والفنية والتعليمية، إلخ.
- الأدب، إنشاء مكتبات فى الخارج، وترجمة الأعمال الشعبية والوطنية.
- بث الأخبار والبرامج الثقافية.
- الهدايا تعبيرًا عن التقدير والاحترام.
- الدبلوماسية الدينية، متضمنةً الحوار بين الأديان.
- ترويج الأفكار والسياسات الاجتماعية وتفسيرها.

وتسعى كل هذه الأدوات إلى فهم ثقافة الأمة للجمهور الأجنبى. وتعمل عملًا أفضل عندما تثبت اتصالها بالجمهور المستهدف. ويمكن استخدام هذه الأدوات بالعمل عبر المنظمات غير الحكومية والمهاجرين والأحزاب السياسية فى الخارج، الأمر الذى قد يساعد على مواجهة تحدى التواصل والفهم. ولا تُنشئ الحكومة هذه الأدوات مباشرةً، بل تُنتجها الأوساط الثقافية، وتيسر الحكومة وصولها إلى الجمهور الأجنبى، بهدف إحداث التأثير المطلوب.

* أمثلة للدبلوماسية الثقافية:

- الفنون:

فى خمسينيات القرن العشرين، كان للاتحاد السوفييتى السابق سمعة اقترنت بالسلام، والتضامن الدولى، والتقدم نظرًا لتقديمه الدعم للحركات الثورية التحررية المحلية فى العديد من قارات العالم، وهو ما عزز مكانته على الساحة الدولية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انهياره فى تسعينيات القرن الماضى.

فى حين ارتبطت سمعة الولايات المتحدة بمشاركتها فى الحرب الكورية، والمحافظة على الوضع القائم حينذاك، وسعياً منها لتغيير ذلك التصور، عمدت الوكالة الأمريكية المتحدة للمعلومات إلى رعاية معرض تصوير فوتوجرافى تحت عنوان «العائلة الإنسانية».

وقد عُقِد العرض الأصلى فى متحف الفن الحديث بمدينة نيويورك، ولكن لاحقًا ساعدت الوكالة على عقده فى ٣٩ دولة. وقد نسّق إدوارد ستايشن الصور البالغ عددها ٥٠٣ والتى التقطها ٢٣٧ مصورًا من المحترفين والهواة على حد سواء، حيث تضمنت لقطات من الحياة اليومية للإنسان الأمريكى فى مراحلها المختلفة: فى حالات الحب، والولادة، وتربية الأبناء، والعمل، والتعبير عن الذات، وغير ذلك. وضمت كذلك صورًا من الكساد الكبير.

كان الطابع متعدد الثقافات غالبًا على معظم الصور، فى حين حملَ القليل منها رسائل سياسية صريحة تُظهر الانتقائية والتنوع فى الثقافة الأمريكية، والتى شكّلت أساس القوة الناعمة للعلاقات المتحدة. وقد حظى العرض بشعبية جارفة، وجذب أعدادًا كبيرة من المشاهدين، وباختصار فإن أمريكا قدّمت للعالم صورةً مبهرة، ونالت الفضل فى ذلك.

وقد حاولت وزارة الخارجية الأمريكية تقديم تجربة مماثلة فى فبراير ٢٠٠٢م بعنوان «صور من جراوند زيرو»، حيث ضم العرض ٢٧ صورة توضح هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بالتفصيل، ونسّق جويل مايرويتز الصورَ التى عُرِضت فى ٦٠ دولة، بدعم من السفارات والقنصليات الأمريكية فيها، حيث تمثّل الهدف من العرض فى صياغة ذاكرة جمعية للهجوم ونتائجه، وإبقاء ذكراه حية.

وسعى العرض إلى التركيز على الجانب الإنسانى من المأساة، ولم يقتصر على دمار المبانى فحسب، مستهدفاً كذلك إظهار سردية التعافى والتصميم عبر توثيق مشاعر الحزن والألم من جهة، وجهود الإنقاذ من جهة أخرى. وفى العديد من الدول التى عُرِضت فيها الصور، عُمِد إلى تقديمها بطريقة تخاطب الجمهور المحلى المستهدف. على سبيل المثال، غالبًا ما وُجّهت دعوات لأقارب ممّن قضَوا فى دمار الأبراج لحضور افتتاح المعرض. وبهذه الطريقة، تمكنت الولايات المتحدة من إضفاء بصمتها على المأساة، ومنع العالم من نسيان الحادثة.

- المعارض:

خلال حقبة الحرب الباردة، غالبًا ما لجأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى السابق إلى استخدام المعارض لإظهار الثقافة والتقدم. ففى عام ١٩٥٩م أقيم المعرض القومى الأمريكى فى متنزه سوكولنيكى فى موسكو، وافتتحه آنذاك نائب الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون، وحضره والت ديزنى، وريتشارد بوكمينستر فولر، ووليام راندولف هيرست، وكبار المديرين التنفيذيين فى شركات بيبسى، وكوداك، وميسيز.

وقد أظهر المعرض المنتجات الاستهلاكية الأمريكية، والسيارات، والقوارب، وأجهزة التليفزيون الملونة، والأطعمة، والألبسة، وغيرها. بالإضافة إلى عينات من السلع الأمريكية مثل بيبسى. كما وُجد داخل المعرض مطبخ أمريكى نموذجى، حيث تمكّن الزوار من مشاهدة إعداد وجبة مجمدة من ماركة بيردز آى. وقد برمجت شركة آى بى إم حاسوبًا للإجابة باللغة الروسية على ٣٥٠٠ سؤال متعلق بالولايات المتحدة، وكان السؤال الأكثر ترددًا هو: ما معنى الحلم الأمريكى؟

مما سبق يتضح مدى الأهمية والتأثير الكبير للدبلوماسية الثقافية على السياسة الخارجية للدولة فى مواجهة الدول الأخرى شريطة حسن استخدام أدواتها المختلفة بصورة تعظم وضع الدولة ومكانتها السياسية والاقتصادية، تحقيقاً للأهداف المرجوة سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، وأهمها تغيير الصورة النمطية السائدة عن تلك الدولة فى حقبة زمنية معينة، وهو ما ذكرناه فى الأمثلة سالفة الذكر.

* المرجع : مصادر متعددة.

مستشار الأمن القومى :

حـافظ إسـماعـيل

فخر العسكرية والدبلوماسية المصرية

هنـــاك نوعان من التاريخ.. تاريخ يكتبـــه العلماء والمؤرخون، وتاريخ يكتبه الشعراء.
التاريخ الذى يكتبه العلماء والمؤرخـــون يهتم بالحقائق والوثائق، أما التاريخ الذى يكتبه الشعراء فهو عمل فنى تكون فيه الحقائق فى عمل أدبى، يعتمد على السرد والخيال.

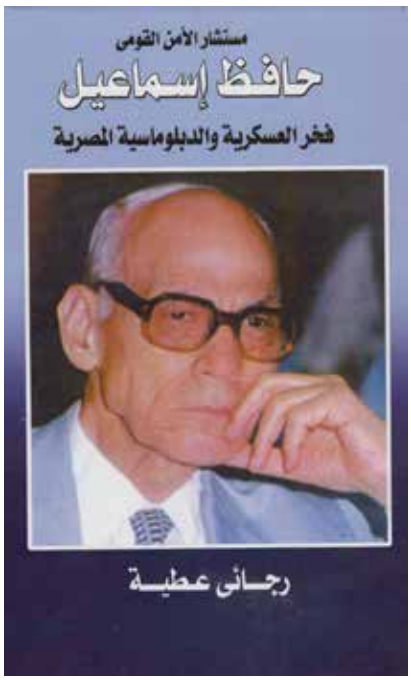

عادل عبدالصمـد
adelabdelsamed@yahoo.com

اللواء حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى، فخر العسكرية والدبلوماسية المصرية من العلمـــاء والمؤرخين، كتب مذكراته لتكون وثيقة تاريخية، شاهدة على حقبة بالغة الأهمية فى حياة الوطن معنونة (أمن مـــصر القومى فى عصر التحديات).

واهتم كاتبنا الكبير موسوعى الفكر والعلـــم الغزير رجائـــى عطية نقيب المحامـــين، أن يقدم للقـــارئ المصرى والعربى تلك المذكرات، بأســـلوب أدبى رفيع، شارحاً ومحللاً أهمية هذا الكتاب، المتفرد بما يحتويه مـــن تاريخ الوطن الذى لم يستســـلم عبر تاريخه الحافل بالأحداث الجســـام، وناضل أبناؤه من أجل رفعته واستقلاله.

يقدم الكاتـــب الكبير رجائى عطية كتابه مؤكداً على قيمة وأهمية هذا العالم والخبير الإستراتيجى حافظ إسماعيل:

(إنه مهما بـــذل من جهد فى تحليل وتقديم مذكرات اللواء حافظ إسماعيل فلا يمكن الإحاطة بجوانب هذا العظيم، صاحب المقام الرفيع حافظ إســـماعيل، إن تاريخ وســـيرة وأعمال هذه القامة العزيزة القـــادرة، قد فرض نفســـه، ومضيت ومضى القلم معى فى استرسال فرضه نهر دافق لا يتوقف، وجدت مدده ـ بلا تخطيط ـ شاخصاً أمامى يدعونى للاســـتطراد، فلبيت واستطردت، فكان هذا الكتاب الذى أقر أنه دون ما تستحقه هذه القامة التى احتلت مكانة سامقة فى تاريخ الوطن، ولدى العارفين).

ونضيف هنا ما سجله الدبلوماسى القدير والكاتب الكبير السفير د. السيد أمين شلبى:

(إن قراءة حياة حافظ إســـماعيل العملية فى مراحلهـــا المختلفة ومناصبه والمســـئوليات التى تقلدها عن حق هى قـــراءة فى تاريخ مصر المعـــاصر، منذ الخمســـينيات بما شهد وشارك فيه من قرارات كـــبرى، وأحداث لـــم يكن لها تأثيرهـــا البالغ على مصر فحســـب، بل وكذلك على بيئتها الإقليمية، وعلى علاقات القوى الكبرى وصراعاتها، وعندما نتأمل فى النهاية اســـتجابات ومواقف حافظ إسماعيل الشـــخصية من هذه القرارات والأحداث فسنجد أنه كان موقف الجندى ـ بل والدبلومـــاسى ـ الملتزم، والذى إن كانت له تحفظاتـــه ورؤيته المختلفة إلا أنه رآها فى النهاية فى ضوء ولائه لقياداته، وتقديره لرؤيتها التى قد تكون أشـــمل من رؤيتـــه وصلاحيتهـــا التى تتعدى بالتأكيد صلاحياته ومسئولياته).

بالرغم من أن الكتاب يصل إلى أكثر من خمســـمائة صفحة مع ملاحق من الصور تجســـد قيمة صاحب المذكرات مع العديد من قيادات ورؤساء مصرية وعربيـــة وأجنبية لها ثقلهـــا وقيمتها التاريخية وأوســـمة مصريـــة وعربية وأجنبية، إلا أن هذا الكتاب متعة عقلية، من الوزن الثقيـــل، يفرض على القارئ قراءته وهو متحمس لمشـــاهدة تاريخ، لم يعـــاصره ولم يقـــرأه فى أى مرجع آخر، بل سيشـــاهد فيلماً درامياً مثيراً، كاشـــفاً لحقائق لها العجب، فالكتاب دروس فى الســـلام والحرب وهو أيضاً فى التاريـــخ والدبلوماســـية الرفيعة، وقيمتها فى الـــصراع الدائر بين القوى العالمية الطامعة فى السيطرة، والتلاعب بمصالح الشعوب، والكتاب هدية ثمينة لكل مـــصرى وعربى بل للعســـكريين والدبلوماســـيين والسياسيين وللقارئ العام بكل شرائحه.

ما كتبه حافظ إسماعيل فى كتابه (أمن مصر القومـــى فى عصر التحديات) قيمة خاصة، فقـــد اجتمع لهذه الهامة الشـــامخة صفات ومقومات أتاحت له معلومات أوسع ورؤية أعمق، مؤهلاته الخاصة بالغة التميز، وعندما نقترب من رحلته، نجد أننا أمام محطات متنوعة، وكل منهـــا تتطلـــب الوقـــوف أمامها بإمعـــان، لنرى قيمـــة وعظمة مصرى وطنى له عشـــق متفرد لوطنه، ضحى بكل غال ليكـــون جندياً مخلصاً لوطنه

وقياداته، سجل لنفسه تاريخاً يجعله فى مكانة متميزة بين فرسان الوطنية، وعظماء مصر الذين أخلصوا لها وشرفوها بالجهد الخلاق، من أجل رفعة شأنها وتقدمها وتعزيز مكانتها وقدرها.

أدار صاحب المذكرات معركة دبلوماسية وأمنية فى إطار خطة الدفاع الإستراتيجى لحرب أكتوبر، وشكّل مع مجموعة من أمهر الرموز والعقول الدبلوماسية المصرية خلية أزمة، تعاملت باحترافية مع كل معطيات ومتغيرات المعركة الدبلوماسية، فى توضيح دوافع مصر من الحرب، وأنها استنفدت كل الطرق السلمية لتحرير أرضها، دون جدوى، فى ظل التعنت الإسرائيلى، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لحليفتها ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع المستبد بقوته الغاشمة.

استطاع حافظ ومجموعته حشد التأييد العالمى لعدالة القضية المصرية، ومواجهة الادعاءات الإسرائيلية، فى واحدة من أهم معارك الدبلوماسية المصرية، لتكون على مستوى الأداء الرفيع الذى حققته القوات المسلحة المصرية، فى اقتحامها خط بارليف والعبور إلى سيناء.

النشأة العسكرية وتأثيرها:

أوضح سمات صاحب المذكرات الهدوء والبساطة والصرامة، حياته التزاما، متفانياً فى أداء الواجب وتجسيداً حياً لمعانى الشرف والعزة والكرامة.

كفاءته وثقته فى نفسه جعلته دائماً موضع التقدير والمرشح لأرفع المناصب التى جاءت إليه تسعى، والتى شرفها بإخلاصه وتفوقه فى الأداء.

نشأ فى بيئة عسكرية وسياسية أصيلة، فهو ابن المرحوم الأميرالاى إسماعيل حافظ بك، أحد العسكريين الذين شاركوا فى تكوين الجيش المصرى.

تخرج من المدرسة الحربية عام (1937) وكان الأول على دفعته، التى كانت من العمالقة، وظل طوال خدمته بالقوات المسلحة فى المقدمة، علماً وخبرة واستقامة، تبلغ حد الصرامة، أرسل بعد التخرج فى بعثة عسكرية إلى لندن، فالتحق بالأكاديمية العسكرية الملكية ببولتش ثم بمدرسة المدفعية على امتداد عامين، وعند رجوعه إلى مصر تم توليه قيادة وحدة مدفعية نيران بمرسى مطروح، ضمن القوة المصرية المكلفة بتأمين الدفاع عن هذا المرفأ، فى حالة نشوب حرب مع إيطاليا، واكتسب خبرات فى مجالات القيادة وتنظيم التحركات طويلة المدى، وفن إدارة الرجال.

فى عام 1944 التحق بكلية أركان الحرب، حيث تخرج منها فى نهاية العام ثم التحق بكلية الحرب بكامبرلى ببريطانيا، وحصل منها على الماجستير، فى العلوم العسكرية للمرة الثانية، وفى عام 1950 تولى منصب مساعد الملحق العسكرى المصرى بسفارة مصر فى واشنطن، وبعد ثورة يوليو أرسل لصديقه الحميم البكباشى محمد فريد عبدالقادر رسالة يقول له فيها (لا أستطيع أن أصف لك مدى شعورى بالفرح بحركة الجيش، التى كنت أحلم بها، منذ أكثر من عشر سنوات، وأحمد الله أن جاءت هكذا مبكراً، فقد كان الإنسان المصرى قد بدأ يفقد الأمل، حتى فى احتمال حدوث حركة كهذه تقضى على عهد الإقطاع).

فى نهاية عام 1953 عاد للقاهرة، وتولى منصب مدير مكتب القائد العام اللواء محمد نجيب، ثم جاءت مرحلة عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة، وحرص عامر على استبقاء القائمقام محمد حافظ إسماعيل فى منصبه مديراً لمكتبه، حيث تمكن من خلال هذا المنصب من تطوير شئون التسليح والتنظيم والعمليات.

هيئة مكتب مستشار الرئيس للشئون الأمن القوم ويرى الى يسار حافظ اسماعيل ، عبد الهادى مخلوف ، عثمان نورى وجمال بركات والى يمينه طلعت الشافعى وصلاح شعراوى ووفيق دراز

كسر احتكار السلاح:

بعد مؤتمر باندونج طلب عبدالناصر من الاتحاد السوفيتى تزويد مصر بالسلاح، ووافق السوفييت، وكلف حافظ إسماعيل بأعظم عمل عسكرى فى تاريخ مصر الحديثة، بعد توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، وهو عقد صفقة الأسلحة مع السوفييت، وسافر على رأس وفد عسكرى فى أغسطس 1955 إلى تشيكوسلوفاكيا، وفى سرية تامة بدأت المفاوضات لشراء الأسلحة وتم توقيع الاتفاقية الأولى للتسليح، ثم سافر إلى وارسو مصحوباً بوفد من السلاح البحرى لإبرام اتفاقية مماثلة مع بولندا، تتعلق باحتياجات الأسطول البحرى ثم سافر إلى براغ لعقد اتفاق تسليح يكمل الاتفاق الأول.

ويضاف إلى منصبه رئاسة هيئة الأركان المشتركة، ويسافر على رأس وفد عسكرى لعمان ودمشق لدعم التعاون بين هذه الدول ومصر، وكان أهم إنجاز لحافظ فى مجال إعادة بناء القوات المسلحة، هو تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة، بالاستعانة بوفد سوفييتى جاء إلى مصر لهذا الغرض.

الدبلوماسى:

يقول حافظ: (فى صيف 1960 كنت أشعر بأن مهمة جوهرية قد تحققت وبأننى قد استنفدت الغرض من بقائى فى مكتب المشير عامر، ولهذا فعندما عرض علىّ المشير رغبة عبدالناصر أن

حافظ إسماعيل
فخر العسكرية والدبلوماسية المصرية

أتولى منصب وكيل وزارة الخارجية لم أتردد طويلاً فى قبوله).

فى الفترة التى قضاها فى وزارة الخارجية (سبتمبر 1960 ـ 1964) شارك ضمن ثالوث: محمود فوزى وذو الفقار وحافظ فى إدارة حركة الجهاز اليومية، ومنظماً لها فى إطار المبادئ والخطط التى يرسمها عبدالناصر، وأصبح عمله التنظيمى فى وزارة الخارجية على مدى خمسة عشر عاماً مرجعاً للوزارة، وقد توافقت تلك الفترة التى قضاها حافظ وكيلاً لوزارة الخارجية مع تصاعد وعمق ارتباطات مصر الخارجية سواء عربياً أو إفريقياً أو فى محاور عدم الانحياز، ومع تجمع سحب الصدام مع الغرب والولايات المتحدة. ويقول حافظ فى كتابه (أمن مصر القومى): (كان الشعور الذى غمرنى دائماً هو أن تطلعاتنا تتجاوز بكثير مواردنا، وأننا نقبل تحديات تفوق بكثير قدراتنا على التصدى، وإذا كان من المنطقى فى مثل هذه الظروف أن تكون لنا أولوياتنا، فإن عبدالناصر كان يعتبر المعركة كلاً لا يتجزأ وأن النجاح فى ميدان يمكن أن يسهم فى النجاح فى غيره).

ويكتب السفير القدير صلاح شعراوى أن وزارة الخارجية استطاعت بالروح التى بثها حافظ، أن تعمل كخلية نحل، وأن تتجاوب مع متطلبات مصر الخارجية، التى تشعبت وشملت ست دوائر سياسية عربية، إفريقية إسلامية، عدم الانحياز، متوسطية، العلاقات بين الكتلتين، ورغم صرامته فى العمل فإن لمساته الإنسانية كانت محسوسة من الجميع، فكان يقابل كل دبلوماسى مرشح للنقل فى الخارج أو عائد من العمل فى الخارج للتعرف على أحواله وظروفه الشخصية، ومدى مناسبة العمل الذى سيسند إليه فى الخارج، أو فى الداخل.

تولى عدة مناصب فى وزارة

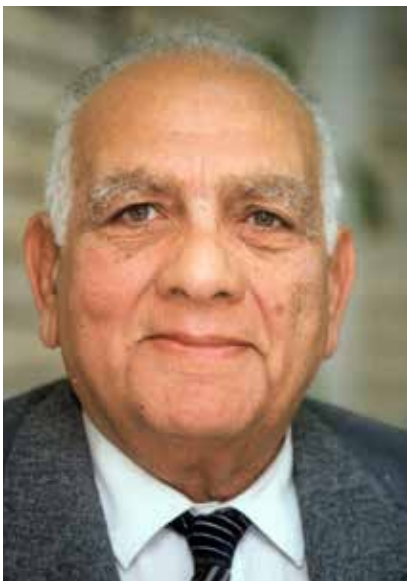

السفير صلاح شعراوى

السفير محمود فوزى

الخارجية، وكلفه عبدالناصر وعينه سفيراً فى لندن ثم فى روما وباريس مرتين وموسكو، ثم عُين بعد ذلك وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء ثم وزير دولة للشئون الخارجية.

فى يوليو1970 أصدر عبدالناصر قراراً بتعيين اللواء أركان حرب السفير حافظ إسماعيل رئيساً للمخابرات العامة مع منحه رتبة فريق.

فى 17 مارس 1970 يقول حافظ:

(استقبلنى الرئيس عبدالناصر بمكتبه فى منشية البكرى، وفى لقائنا هذه المرة أحسست أنه يحدثنى حديث رجل لرجل وليس زعيم مع مرؤوسيه، وهو يعرض لمرضه منذ سبتمبر 1969، وبدا لى خلال اللقاء أكثر إرهاقاً، ومع ذلك فلم تكن نظرته قد فقدت بريقها، ولم تكن قدرته على تناول القضايا قد تراخت، وإن كنت قد تبينت الحزن فى صوته، مما يعكس قدر همومه، كما طلب إعداد دراسة عن تنظيم واختصاصات جهاز جديد يطلق عليه (لجنة الأمن القومى) يكون مسئولاً عن اقتراح التوجيه الإستراتيجى العسكرى والسياسى للدولة.

مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى:

برحيل عبدالناصر فى 28 سبتمبر 1970 بدأت ولاية السادات، الذى اختاره وزيراً، فكان أول من ضمهم إلى الوزارة الجديدة، وظل فى هذا المنصب عدة شهور.

فى مايو 1971 طلب منه السادات العمل معه فى رئاسة الجمهورية، مستشاراً للأمن القومى، بدرجة نائب رئيس الوزراء، وقد تولى مسئوليته فى فترة دقيقة للغاية، من تاريخ مصر المعاصر، قبل وأثناء حرب أكتوبر، وأجرى محادثات سياسية على درجة عالية من الأهمية فى جولتين مع هنرى كيسنجر، مستشار الأمن القومى، ثم وزير الخارجية الأمريكية، خلال الشهور السابقة لحرب أكتوبر.

يقول حافظ:

(إنه خلال عمل بجوار الرئيس السادات قرابة ثلاثة أعوام، لمست أن الرئيس كان يواجه ضغوطاً رهيبة، داخلية وخارجية، وفضلاً عن أننا جميعاً أسرى نكسة 1967، مما أصبح يشكل دافعاً قوياً لحركته الدائبة التى لا تهدأ.

ورغم ثقل التبعات التى تفرضها رئاسة الدولة، فى ظروف كالتى سادت عامى (72 و73) فقد اختار السادات أن يكون وحده السلطة السياسية العليا فى البلاد، ومن ثم المسئول عن القرارات السياسية والإستراتيجية العسكرية، ولم يكن يعنى أنه لا يستمع إلى المشورة، أو أنه لا يسعى إليها، فقد وجد فى مجلس الأمن القومى وفى مجلس الوزراء الإطار الذى يناقش فيه قراراته، ومع ذلك ظل الرئيس فى النهاية صاحب القرار سلماً أو حرباً).

الدبلوماسية فى عصر الرقمنة

أتقدم بخالص التهنئة إلى مدرسة الخارجية المصرية العريقة ممثلة فى السيد الوزير سامح شكرى، والسادة السفراء وكافة العاملين بالخارجية المصرية بمناسبة مرور 100 عام على إنشاء الخارجية المصرية

وإنه لمن دواعى سرورى أن أكون بين جنبات تلك القامات وبين رحايا صفحات مجلة «الدبلوماسى» مرافقاً للسادة السفراء الذين أثروا العمل الدبلوماسى بالمهنية والابتكار والمفاوضات، ولذلك تضمن الكتاب الدورى الذى أرسلته حكومة لندن إلى كافة ممثليها فى الخارج فى 15 مارس 1922 (مبدأ مونرو البريطانى) والذى تم إبلاغه للسفراء البريطانيين إلى الحكومات المعتمدين إليها الآتى:

(سيكون للحكومة المصرية حرية إعادة إنشاء وزارة للخارجية تمهيداً لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلاً دبلوماسياً وقنصلياً)، وصدر منشور يوم 16 مارس 1922 موجه لممثلى الدول الأجنبية فى مصر بتعيين عبد الخالق ثروت باشا وزيراً للخارجية وبأن اتصالاتهم فى المستقبل سوف تتم مباشرة من خلاله.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن وتلعب الدبلوماسية المصرية العريقة على مدى مائة عام دوراً مهماً دولياً من خلال المستوى الرفيع والمتميز الذى يليق بالمدرسة الدبلوماسية المصرية.

وبناء على توجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس جمهورية مصر العربية بضرورة التحول الرقمى فى كافة مؤسسات الدولة فقد كانت الخارجية المصرية أول من تعامل بتلك التكنولوجيا الرقمية، وقد تطورت الدبلوماسية المصرية من التقليدية المتعارف عليها إلى الدبلوماسية الرقمية من خلال استخدام التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، وفى هذا الشأن يرى السفير البريطانى فليتشر والذى أطلق عليه دبلوماسى تويتر Twitter Diplomat لما له من دور مهم فى تطور استخدام الدبلوماسية فى وسائل التواصل الاجتماعى حيث أصبح مهماً فى العمل الدبلوماسى إذ أنها تساعد فى عمليات جمع المعلومات والتحليل والتأثير على الأزمات، كما تعرّف وزارة الخارجية البريطانية الدبلوماسية الرقمية بأنها حل مشكلات السياسة الخارجية باستخدام الإنترنت. وقد لعبت الخارجية المصرية دوراً مهماً فى تحقيق أهداف الدولة المصرية من خلال سياستها الخارجية وإدارة إستراتيجيتها، وبالتالى فإن الدبلوماسية الرقمية موجودة على مستويين وزارة الخارجية وسفارات الدول. وتشير الدبلوماسية الرقمية بنحو أساسى إلى الممارسات الدبلوماسية عبر التقنيات الحديثة الرقمية والشبكات واستخدام الإنترنت والأجهزة المحمولة، للمساعدة فى تنفيذ الأهداف الدبلوماسية، فالدبلوماسية الرقمية إنما هى امتداد وتطور فى العمل

د .علاء مبروك

alaa.mabrouk4444@gmail.com

الدبلوماسى وذلك لعرض مواقف السياسة الخارجية للرأى العام المحلى والأجنبى، وتطورت الدبلوماسية المصرية الرقمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات فى الاتصالات وتبادل المبادرات التى تسخر التكنولوجيا لخدمة الدبلوماسية وتوفير الخدمات الاستشارية وتخلق البرامج لتسهيل تبادل المعلومات والاتصالات فيما بين الخارجية المصرية والعالم الخارجى، وعملت الدبلوماسية المصرية على تطوير برامج الامتحانات والقبول والترشيحات من خلال نماذج متعددة مصممة للقبول فى الخدمة الخارجية أو السلك الدبلوماسى ليكونوا أكثر استعداداً للعمل الدبلوماسى، كما عملت الخارجية المصرية على التواصل مع كافة المؤسسات الخارجية للإجابة على التساؤلات عن السياسة الخارجية وتغيير أية معلومات غير صحيحة. هذا ولا بد من الإشارة إلى اتخاذ الخارجية المصرية الإجراءات الاحترازية والتعامل مع المواقف العالمية إثر تداعيات وباء كورونا، حيث اضطرت إلى التعامل بآلية جديدة للمواكبة والتواصل واعتمدت فى أنشطتها الدبلوماسية على خاصية video conference حيث إن الدبلوماسيين لا يستطيعون اللقاء بنحو مباشر وشخصى، أو القيام برحلات خارجية، أو تنظيم تبادلات رفيعة المستوى، واضطرت الخدمات الأجنبية عبر العالم لأداء جزء كبير من عملها إلكترونياً عبر شبكات الإنترنت، وأصبحت اجتماعات الخارجية المصرية الثنائية تتم عن بُعد على المستوى السياسى، وسادت المؤتمرات متعددة الأطراف عبر برنامج Zoomوهو ما أطلق عليه فيما بعد دبلوماسية زووم، هذا وقد تحقق للخارجية المصرية الكثير من التطوير وفقاً للتحول الرقمى ومن خلال التركيز على الاتصال المرئى واللقاءات الدبلوماسية غير المباشرة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعى حيث كان الخطاب الدبلوماسى أكثر سرعة فى الوصول وتحقيق الغاية منه، كما عملت الخارجية على سرعة العمل، وإيصال المعلومة واستلامها وزيادة الشفافية فى العلاقات الدولية واتساع نطاق تأثير الدبلوماسية المصرية وتحقيق التفاعل مع مختلف الأطراف، كما احتفظت الخارجية المصرية بالالتزام بأقصى درجات ضبط النفس، هذا وقد أصبحت المفاوضات تتم عبر الإنترنت وفقاً لوسائل العمل الدبلوماسى الجديد بين الدول تمهيداً للمفاوضات الشخصية المباشرة، وهو ما عرف بأداة رقمية جديدة للدبلوماسية، حيث يستخدم الدبلوماسيون الأدوات الرقمية فى عملهم اليومى، من المفاوضات والتمثيل إلى الاتصالات وتحليل السياسات، على الرغم من أن الأكثر تركيزاً هو استخدام وسائل التواصل الاجتماعى للدبلوماسية العامة (دبلوماسية Facebook ودبلوماسية Twitter).

إلا أن الأدوات الرقمية لها تأثير كبير على وظائف الدبلوماسية الأخرى. وبالعودة إلى عام 1992 كان هناك تطور مبكر فى الدبلوماسية الرقمية فى قمة الأرض فى ريو دى جانيرو حيث استخدمت رسائل البريد الإلكترونى والقوائم البريدية لأول مرة واستخدمت الخارجية المصرية تلك التكنولوجيا الحديثة فى الدبلوماسية الإلكترونية من إدخال البريد الإلكترونى، واستخدام المواقع الإلكترونية من قبل الدوائر الدبلوماسية والمنظمات الدولية وتم استخدام شبكة Wi – Fi مع إدخال أجهزة الكمبيوتر المحمولة ووصول تلك الأجهزة إلى غرف الاجتماعات ومؤخراً الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعى مثل المدونات وفيسبوك وتويتر والانستجرام، ونظراً لأهمية دور الدبلوماسية الرقمية فقد أنشأت الخارجية المصرية الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على موقع الفيسبوك كما أنشأت حساباً للمتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية على موقع التواصل الاجتماعى تويتر، كما أنشأت قناة وزارة الخارجية المصرية على موقع يوتيوب، ولقد كان لموقع وزارة الخارجية المصرية على شبكة الإنترنت أهمية كبيرة فى تحول دور الدبلوماسية المصرية الخارجية من التقليدية إلى الرقمية وفقاً للتحول الرقمى وإرسال رسالة جدية للعالم بمنتهى الشفافية والمصداقية والتعامل الرقمى مع المواطنين بالخارج عبر تلك المنصات الرقمية للحصول على كافة الخدمات القنصلية إلكترونياً.

شهداء وزارة الخارجية..أحياء عند ربهم يرزقون

لقد تعرضت مصر لمحاولات المس بأمنها الوطنى، ارتباطاً بمواقفها السياسية التى اتسمت بالحكمة والتعقل وبُعد النظر، ولم تسلم من ويلات الإرهاب الغاشم سفاراتنا ودبلوماسيونا وبعثاتنا ومصالحنا فى الخارج.

د.هشام عبدالملك

Hesham.Abdel.Malek@bbc.co.uk

وبالطبع فإن الاستهدافات الإرهابية الخارجية كانت للتأثير على أمن مصر واستقرارها بسبب مواقفها السياسية المعتدلة ونهجها المتسامح، وفى هذا الإطار كانت كوكبة مؤمنة من أبناء وزارة الخارجية تدفع ضريبة ذلك بالدم خلال وجودهم فى السفارات والبعثات المصرية فى العالم، حيث كانوا هدفاً للإرهاب الذى مارسه شذاذ الآفاق.

ولا شك أن الشهداء هم أنبل الناس، وأشرف الناس، وأطهر الناس، تجردت نفوسهم من حب النفس والحرص على الحياة، فوضعوا أرواحهم على أكفهم، وقدموها رخيصة من أجل وطن غال، وهدف سام، وغاية نبيلة، ونحن نقف أمام هؤلاء الشهداء عاجزين عن الكلام، ووصف مشاعرنا تجاه هؤلاء الذين يأتون فى صمت، ويبذلون فى صمت، لكنهم يرحلون فى صخب، ومهرجانات تقدير وتكريم وإجلال وحب، وهى أقل ما يستحقون جزاء ما قدموا للوطن من تضحيات، وما سطروا فى سجل مجده من صفحات.

دعونا ننحنى إجلالاً لأول شهيد من شهداء وزارة الخارجية المصرية فى العصر الحديث، إنه السفير الشهيد محمد كمال الدين صلاح، نال الشهادة فى الصومال، فقد كان سفيراً لمصر فيها، وكان الاستعمار البغيض قد ضاق ذرعاً بنشاطه فى تدعيم أركان الدولة الصومالية، وإنشاء مؤسساتها التشريعية وحكومتها الوطنية الأولى، ومحاولته إنهاء الوصاية عليها، ولذلك لجأ الاستعمار إلى الحل الدنيء، وهو اغتيال السفير محمد كمال الدين صلاح فى السادس عشر من إبريل من عام 1957 لعرقلة هذه الجهود.

ولد السفير محمد كمال الدين صلاح فى الثامن والعشرين من مايو من عام 1910، وترعرع فى كنف والده الذى كان قاضياً ونائباً فى المحكمة، وهو ما ساعده على أن يتعلم من والده قيم العدل والثبات، التى اتصف بها فى أثناء عمله الدبلوماسى، وينهل من مكتبة والده العريقة، ولذا بدأ السفير محمد كمال الدين صلاح حياته مناضلاً فى الحزب الوطنى الذى أسسه الزعيم مصطفى كامل.

لقد قدر للسفير الشهيد أن يعمل سفيراً لمصر فى الأماكن الأكثر خطراً، والأعقد سياسة، حيث كان أول تعيينه سفيراً لمصر فى القدس، فى وقت كانت فيه الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطانى فى أوجها، فشارك فى كفاح الشعب الفلسطينى، لكن تم إبعاده عن منطقة الشرق الأوسط، وتم نقله إلى اليابان إبان الحرب الصينية اليابانية، ثم ذهب إلى لبنان فى وقت كانت الجيوش البريطانية والفرنسية تتهيأ لغزو لبنان الذى كان ملجأ للعرب الأحرار الذين فروا من قبضة الإنجليز فى كل من العراق وفلسطين، فقام بمساعدتهم، وهو ما أدى إلى أن ينقل من بيروت إلى القاهرة التى بقى فيها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وهكذا امتدت الفترة التى عمل من خلالها كدبلوماسى مصرى ينتقل من عاصمة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ثمانية عشر عاماً، وذلك قبل مجيئه إلى الصومال كعضو فعال فى المجلس الاستشارى فى الإدارة الوصية.

لقد اختارت مصر الشهيد محمد كمال الدين صلاح عام 1954م، ليكون ممثل مصر فى (المجلس الاستشارى لمجلس الوصاية الثلاثى)، والذى شكلته الأمم المتحدة من مصر والفلبين وكوبا عام 1950 ليتولى الإشراف على الحكومة المحلية الصومالية لمدة عشر سنوات تنتهى عام1960، حينها تتولى الصومال حكم نفسها بنفسها.

لقد بذل الشهيد محمد كمال الدين صلاح جهوداً كبيرة فى سبيل تحقيق الصومال لاستقلاله قبل نهاية فترة الوصاية، واستطاع أن يجذب قلوب الصوماليين إليه، حيث قام بتدعيم اللغة العربية والثقافة الإسلامية التى كان يحاربها الاستعمار، فكافح ضد محاولات القضاء على اللغة العربية، وعمل على إنشاء مركز ثقافى فى الصومال، وطلب من مصر إرسال بعثة تعليمية دينية ومدنية حتى يواجه بحسم محاولات التغريب التى كان يبذلها الاستعمار جاهداً للنيل من عروبة الصومال، وامتد عمله إلى إصلاح الاقتصاد الصومالى من خلال الاستعانة بخبراء فى الأمم المتحدة، والحصول على مساعدات من البنك الدولى، وتسهيل عمليات إقراض للصوماليين وخلق رأس مال صومالى وتعليم الصوماليين الصناعات المنزلية، كما استدعى خبراء مصريين لزراعة القطن فى الصومال، واستمر السفير الشهيد فى كفاحه لنيل الصومال الاستقلال والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى.

وكعادة الاستعمار فى كل زمان ومكان، مهما غيّر من جلده، أو من أقنعته، لم يكن مطمئناً لما يقوم به السفير الشهيد، فحاولوا عدة مرات عرقلة أعماله، وباءت محاولاتهم بالفشل نتيجة لما يحظى به من ثقة النخب الصومالية.

واستمر الاستعمار القبيح فى مؤامراته ضد السفير الشهيد حتى جاء يوم السادس عشر من إبريل من عام 1957م، وبالتزامن مع قرب غروب شمس أحد أيام شهر رمضان، كان السفير الشهيد يعبر الشارع أمام منزله فى العاصمة مقديشو، وقتها أصيب بعدة طعنات على يد شاب صومالى قبل رفع أذان المغرب، وحاول أحد الحراس أن يسقيه المياه، لكنه امتنع قائلاً (إنى صائم)، عند تلك الجملة تُوفى السفير الشهيد عن عمر يناهز سبعة وأربعين عاماً، وهكذا أصبح السفير محمد كمال الدين صلاح أول

الشهيد االسفير إيهاب الشريف

الشهيد السفير محمد كمال الدين صلاح

الشهيد السكرتير الثانى أحمد نمير أحمدين خليل

شهداء وزارة الخارجية المصرية.

ولم يكن السفير الشهيد محمد كمال الدين صلاح مجرد دبلوماسى أتقن عمله، وأحبه شعب الدولة التى يعمل بها ممثلاً لبلاده، بل كان عظيماً لدرجة جعلت جنازته خارج بلاده حدثاً لا يُنسى، وكتبت الجريدة الصومالية «بريد الصومال» صبيحة يوم استشهاده عنوانها الرئيسى (يوم حداد لصوماليا)، وقد وُضع نعش الشهيد على عربة مدفع بصحبة فرقة عسكرية، وجرت الصلاة على جسده الطاهر داخل البرلمان، وجرى تنكيس الأعلام، كما عبّر الشعب الصومالى عن وفائه للبطل الشهيد محمد كمال الدين صلاح حينما قدم رئيس الجمعية التشريعية اقتراحاً للجمعية فى الثلاثين من إبريل من عام 1957 لتكريم ذكراه، فوافقت عليه الجمعية بالإجماع باعتبار السادس عشر من إبريل من كل عام يوم الذكرى لشهيد الصومال محمد كمال الدين صلاح، كما أطلق اسمه على أحد شوارع العاصمة.

ها هو الجثمان الطاهر للشهيد كمال الدين صلاح يصل إلى القاهرة ليعبّر الزعيم جمال عبدالناصر للوفد الصومالى المرافق له عن مشاعر ملايين المصريين «إن لدينا سبعة وعشرين مليون كمال الدين صلاح، وهم مستعدون للاستشهاد من أجل حرية الصومال»، وكانت جنازة السفير الشهيد داخل وطنه أكثر مهابة، وتليق ببطل قومى دفع حياته ثمناً لمصالح بلده ودفاعاً عن رؤية مصر الداعمة لحركات التحرر، وقد ردت مصر بما هو أبلغ من الكلام، إذ جرت زيادة عدد أفراد البعثة الدبلوماسية وزيادة البعثات التعليمية المصرية، وجرى تعيين مندوب جديد لمصر، وهكذا رحل الاستعمار يجر أذيال الخيبة، غير مأسوف عليه، وبقى اسم الشهيد محمد كمال الدين صلاح ملء السمع والبصر.

لقد وجه رئيس الصومال، فى إبريل من عام 1962، دعوة للسيدة أمينة مراد، أرملة الشهيد، وابنيه، لحضور الاحتفالية، فكان استقبالاً رائعاً لم تشهد العاصمة مثله، لابنى الشهيد؛ فريد وليلى، وفى الاحتفال الكبير الذى أقيم بمقديشو، تحدث جامع عبد الله غالب رئيس الجمعية الوطنية الصومالية، قائلاً «إن الشهيد كمال الدين صلاح شهيد النهضة السياسية فى الصومال، بل قائدها منذ أن عين ممثلاً لبلاده فى المجلس الاستشارى الصومالى عام 1954، وكان جندياً مؤيداً للحركات التحررية أينما قامت»، وقد عادت أسرة الشهيد إلى القاهرة حاملة معها قرار الحكومة الصومالية بمنحها الجنسية الشرفية.

وقد قامت وزارة الخارجية احتفاء ووفاء للشهيد كمال الدين صلاح بوضع تمثال له فى بهو قصر التحرير التاريخى بالقاهرة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إننا نقف أمام الشهداء صامتين، فالصمت فى حرم الشهادة شهادة لمن نال هذا الشرف العظيم، لمن عمل من دون ضجيج، ثم ذهب تزفه الملائكة إلى جنة عرضها السماوات والأرض، أعد الله الفردوس الأعلى منها للنبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

ودعونا نضم هؤلاء الشهداء إلى صدورنا، ففى صباح يوم التاسع عشر من نوفمبر من عام 1995 استهدف اعتداء إرهابى غادر السفارة المصرية فى العاصمة الباكستانية إسلام آباد، وفيه استشهد دبلوماسى وثلاثة من حراس الأمن، إلى جانب مقتل وإصابة العشرات، عندما قام انتحاريون بتفجير سيارة مفخخة خارج مبنى السفارة، وقد أعلنت ما تعرف بحركة الجهاد الإسلامى آنذاك، والإسلام منها بريء، مسئوليتها عن الحادث انتقاماً من الموظفين الدبلوماسيين بعد ادعائها بأنهم يجمعون معلومات استخبارية عن فصائل الجهاد داخل باكستان.

وتضم قائمة الشرف الشهيد مهندس أحمد نمير أحمدين بهى الدين خليل، وهو مهندس مدنى التحق بوزارة الخارجية، وبدأ فى التدرج الوظيفى الدبلوماسى، حيث كان يعمل سكرتيراً ثانياً فى سفارة مصر بإسلام آباد منتقلاً إليها من سفارة مصر فى باريس حيث كان يعمل هناك، وقد استشهد فى الانفجار الثانى الذى استهدف السفارة فى أثناء محاولته استطلاع الأمور، وإنقاذ زملائه من جراء الانفجار الأول.

كما استشهد المستشار هشام أبو الوفا فى هذا العمل الإجرامى، واهباً روحه الطاهرة لبلده، لينضم إلى قائمة الشرف التى تضم كذلك الشهداء الأبرار من الضباط بأمن السفارة المصرية فى إسلام آباد، حسين محمد فهمى عبدالمقصود، ومحمود محمد عبدالمقصود السيد، وأيمن محمد على محمد عثمان، لتظل ذكراهم حاضرة فى وجدان

شهداء وزارة الخارجية..أحياء عند ربهم يرزقون

المصريين، يستلهمون منها أسمى معانى التضحية والفداء، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته.

ودعونا نُقبل رأس السفير الشهيد إيهاب الشريف الذى كان أول سفير لدولة عربية فى بغداد بعد الغزو الأمريكى للعراق عام 2003.

لقد نشأ السفير الشهيد إيهاب الشريف فى حى حدائق القبة فى القاهرة، وتلقى تعليمه هناك، ثم حصل على ليسانس آداب من جامعة القاهرة عام 1975، وعمل مترجماً فى المركز الصحفى الدولى بالهيئة العامة للاستعلامات المصرية، والتحق بالسلك الدبلوماسى عام 1976، وعمل بمكتب الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الأسبق، بالإضافة إلى عمله بمعهد الدراسات الدبلوماسية، وهو حاصل على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية من جامعة السوربون، وتدرج فى السلك الدبلوماسى، وعمل بسفارات مصر فى إفريقيا الوسطى وفرنسا وسوريا، حتى أصبح قائماً بأعمال السفارة المصرية فى إسرائيل، ثم مساعداً لوزير الخارجية المصرى للشئون العربية لفترة، وقامت وزارة الخارجية بتكليفه كأول سفير لدولة عربية فى بغداد منذ سقوط نظام الرئيس العراقى صدام حسين، ووصل إلى بغداد فى الخامس والعشرين من مايو من عام 2005، وتسلم مهام منصبه الجديد فى الأول من يونيو من العام نفسه.

لقد تعرض السفير الشهيد لثلاث محاولات للاختطاف لكنها كانت تفشل لحنكته ودرايته الأمنية، ولكن فى المرة الرابعة تم اختطافه يوم السبت الثالث من يوليو من عام 2005 فى أثناء نزوله من سيارته لشراء جريدة، وفى السادس من يوليو أعلن ما يعرف بتنظيم القاعدة فى بلاد الرافدين إعدام الشهيد بصفته «سفيراً للكفار»، وكرد على أحكام قضائية مصرية بإعدام أيمن الظواهرى بعد إعلانه مسئوليته عن تفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد فى نوفمبر من عام 1995، وقد تذرع الخاطفون لقتل السفير الشهيد بأنه كان يعمل لدى السفارة المصرية فى إسرائيل سابقاً.

ومن خلال مشاعرها الصادقة، تقول إنجى، الابنة الكبرى للسفير الشهيد إيهاب الشريف، فى حوار صحفى لها «قتلوه غدراً باسم الإسلام، وهو الذى كرس حياته وعلمه دفاعاً عن كل ما يمس الإسلام، اتهموه بالردة وهو حافظ لكتاب الله، ومحتفظاً به فى كل مكان، حاكموه بسبب عمله فى إسرائيل، وهو الذى أبى أن أحصل على شهادة دراسية عليها أختام إسرائيلية، وأصرّ على إلحاقى بمدرسة عربية فى قطاع غزة، كما كان يؤمن بأن خدمة بلده واجب وطنى حتى لو كانت فى إسرائيل».

وربما تغنى هذه الكلمات للشيخ عكرمة صبرى مفتى القدس والديار الفلسطينية عن كتابة الكثير والكثير عن السفير الشهيد «إن إيهاب الشريف من السفراء المخلصين المحبين للشعب العربى، وكان من المهتمين والمساعدين للقضية الفلسطينية فى شتى المجالات المتاحة، وقدم العديد من الخدمات لإخوانه الفلسطينيين، وهو ما خفف عنهم الكثير من الصعوبات التى كانت تضعها قوات الاحتلال الإسرائيلى أمام الشعب الفلسطينى، وله بصمات طيبة ومخلصة فى دعم القضية الفلسطينية»، نعم لقد كان السفير الشهيد يتقن عملاً واحداً، ويملك مهارة واحدة، ألا وهى بذل كل ما فى وسعه لأجل أمته وقضاياها.

وما كان الكثيرون ليعرفوا اسم إيهاب الشريف لولا جريمة اختطافه فى بغداد، لكن أولئك الذين يجدون سعادة فى تتبع خطى الرجال الحقيقيين ومواقفهم، وأولئك الذين يتلمسون بقايا من أمل شارد، يرونه متجسداً فى صدق وإخلاص أمثال الشهيد إيهاب الشريف، أولئك يعرفون هذا الرجل جيداً، ويحتفظون له فى ذاكرتهم بعشرات المواقف الناصعة.

وأولئك أيضاً لم يتعجبوا لسعيه وإصراره على التوجه إلى بغداد فى هذه الظروف الصعبة، فقد كانوا يدركون أنه ما كان ليقبل التواجد بعيداً عن ميدان صراع عربى يحتاج إلى حكمته وإخلاصه وجهده، ولذلك حمل الشهيد إيهاب الشريف رسالته ومواقفه متوجهاً إلى بغداد، يملؤه العزم على أن تلعب الدبلوماسية المصرية دوراً فعالاً لصالح الشعب العراقى والقضية العراقية، وهناك، فى بغداد، اختطف فى أثناء أداء رسالته، وكان يجب أن يُختطف، لأنه اختار أن يكون رجلاً فى زمن أشباه الرجال، واختار أن يكون صاحب مواقف فى زمن الشعارات الزائفة، واختار الحكمة والعقل منهاجاً فى زمن الخسة والفوضى والجهل والحماقة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إننا نقف أمام هؤلاء الشهداء مبهورين بهذه الروح التى يتحلون بها، وهذا البذل والعطاء، من دون انتظار شكر أو ثناء، سوى شكر الخالق وثنائه عليهم، واحتسابهم أحياء عنده، أية مكافأة أكبر من تلك التى ينالونها من واهب الروح، أى ثناء أعظم من هذا الذى يسبغه عليهم من لا نحصى ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه.

إننا نستمد من السيرة العطرة لشهداء الوطن الأبرار الدروس والعِبر من أجل وطن قوى منيع، قادر على مواجهة التحديات، وأولها آفة الإرهاب، حيث يمكن النظر بفخر للمنهجية المصرية لمكافحة الإرهاب كنموذج إستراتيجى شامل، أثبت فعالية كبرى فى مواجهة أبرز مخاطر القرن الحادى والعشرين وتحدياته، إذ استطاعت مصر تحييد شبكة التهديدات المعقدة للتنظيمات الإرهابية وروافد الفكر المتطرف رغم التغيرات والتحولات التى نقلتها من دائرة التحديات الداخلية إلى قائمة التهديدات الوجودية العابرة للحدود، وتعكس المقاربة الشاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف ثراء التجربة المصرية فى مواجهة تلك التنظيمات، فضلاً عن كونها دليلاً على نضج السياسات التى تستهدف القضاء جذرياً على هذه الظاهرة، حفظ الله مصر الكنانة من كل سوء وشر، ورحم الله شهداءنا الأبرار، ودائماً تحيا مصر.

بين قصر البستان والعاصمة الإدارية
قرن من الإنجازات

تحتفل وزارة الخارجية المصرية بمرور مئة عام على إعادة العمل بها فى العام 1922 إثر الغاء الحماية البريطانية على مصر، عشرة عقود من العطاء الدبلوماسى الذى ما نضب يوما فى المحافل الإقليمية والدولية لحمل سياسة مصر الخارجية وثوابتها المتينة فى أرجاء المعمورة.

ميساء جيوسي
حرم سكرتير أول جمال عطا

يلتحق الدبلوماسيون المصريون بوزارة الخارجية وكل منهم يحمل نيشاناً من الفخر بإرث حضارى، وتاريخى، ومعرفى عزّ نظيره فى كثير من الأمم، فيخوضون غمار العمل الدبلوماسى مرتكزين على قيم لا جدال فيها بأن مصر هى فجر الحضارات وفى الأفق لها من المستقبل المشرق نصيب كبير. وهنا لا يخفى على أحد بأن مصر كانت ولا تزال محط أطماع استعمارية وتحديات إقليمية ودولية عملت على مدى العصور المختلفة وبشكل ممنهج ومستمر لإضعاف مصر وثنيها عن كونها القوة الإقليمية الفاعلة فى عمقها العربى والإفريقى ومحيطها الدولى على حد سواء. فكان عمل وزارة الخارجية متمثلاً بجنودها من الدبلوماسيين على جبهات العمل الأمامية فى دول العالم ومنظماته الدولية المختلفة لتعزيز دور مصر وخدمة مصالحها وأمنها القومى فى كل حدب وصوب. هذا المقال يحاول أن يلقى وميض ضوء بسيط على مسيرة عمل لا تسعها الصفحات ولا تلم بقيمتها الكلمات.

ونسرد فيما يلى أسماء وزراء الخارجية المصريين منذ ثورة 52 إلى يومنا تقديراً وإجلالاً لهذه القامات التى خدمت مصر فى فترات لم تكن سهلة وبظروف كانت فى معظم الأحيان شديدة التعقيد والتبعات. هذا السرد مستند للتسلسل الزمنى لتوليهم منصب وزير الخارجية:

محمود فوزى، محمود رياض، محمد مراد غالب، محمد حسن الزيات، إسماعيل فهمى، محمد إبراهيم كامل، مصطفى خليل، كمال حسن على، أحمد عصمت عبدالمجيد، عمرو موسى، أحمد ماهر، أحمد أبوالغيط، نبيل العربى، محمد العرابى، محمد كامل عمرو، نبيل إسماعيل فهمى، سامح شكرى. وقد تفاوتت الفترات الزمنية لتولى كل من وزراء الخارجية المصرية دفة السياسة الخارجية للدولة فجاوز أطولها مدة عقداً من الزمن وأقصرها أقل من عام.

نظرة مشتركة:

يلاحظ المتتبع لخطابات وزراء الخارجية المصريين خلال الثلاثة عقود المنصرمة استمرارية لا انقطاع فيها لنهج مصرى أصيل فى السياسة الخارجية يستند بشكل لا لبس فيه على أساس متين من العمل على حماية الأمن القومى المصرى ورعاية مصالح مصر فى الخارج، والعمل بشكل دؤوب على التواصل مع الأشقاء العرب فى قضايا تمس الأمن القومى العربى، وقضايا تهم الدول العربية وهى كثيرة ومعقدة ومتشعبة الجوانب. كما عبّرت السياسة الخارجية المصرية فى كافة مراحلها وتحديداً فى العقد الأخير على أهمية التركيز على بُعد مصر الإفريقى وما يمكن أن تقدمه مصر لإفريقيا وما يمكن أن تقدمه إفريقيا لمصر بغض النظر عن تعقيدات المشهد فى كثير من الدول الإفريقية التى ترزح تحت وطأة الحروب الأهلية وتحديات تنموية وأمنية كبيرة. كما لعبت وزارة الخارجية المصرية دوراً محورياً فى تفعيل التواجد المصرى وتعزيزه فى الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية وتعزيز عملها المشترك وشركائها على كافة الصُعد لتحقيق منافع مشتركة تعود على الجميع إيجابياً. فعلى سبيل المثال لا الحصر لعبت مصر دوراً مهماً فى جامعة الدول العربية وفى الاتحاد الإفريقى وفى مجلس الأمن كما يترأس وزير الخارجية المصرى سامح شكرى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التى تستضيفها مصر وتترأسها فى نوفمبر 2022 وغيرها الكثير من النشاطات فى الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

ومصر تمر كغيرها من دول المنطقة والعالم بأزمات مختلفة تنهج إزاءها سياسة خارجية موحدة مفادها بأن «السياسة الخارجية المصرية ليست متحفظة وإنما متأنية وتعطى الأمور الأهمية والاهتمام الذى تستوجبه» ، حيث كانت ركيزة العمل على كافة الأصعدة هى مد يد العون للأشقاء العرب والأفارقة بناء على ما يضمن مصالح الدول وسيادتها الكاملة على أراضيها دون تدخل ينتقص من هيبتها ويهدد مقدراتها. وكان لمصر دور فاعل تحتمه المسئولية والموقع الريادى لها وأهميتها فى صعيدها الإقليمى والدولى كما يرى وزير الخارجية السابق عمرو موسى حين يقول عن دور مصر «صفة المتفرج لا يصح أن تكون لمصر»، مضيفاً بأنه يرى «بأن هناك عودة لدور مصرى جديد وليس تقليدياً» ، حينما تحدث عن سياسة مصر ما بعد ثورة يناير. وما يتبع من نص سيعرض سياسات مصر الخارجية فى قضايا جوهرية خلال الثلاثين عاماً المنصرمة مستندة للخطاب السياسى ومقابلات لوزراء خارجية مصريين خلال هذه الفترة الزمنية فيما يتعلق بمحددات الأمن القومى المصرى والأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية ومنظومة التحالفات الإقليمية فى بعض القضايا.

وحين الحديث عن نظرة السياسة الخارجية المصرية لعمقها العربى يلحظ المتابع لهذا الشأن بأن مصر تنهج خطاً واضحاً عبّر عنه وزير الخارجية الحالى سامح شكرى بالتشديد على أهمية أن تتعامل الدول العربية مع مشاكلها وفقاً لمنظورها وليس من منظور الآخرين سواء الشركاء الدوليين أو المؤسسات الدولية ، مشدداً فى أكثر من مناسبة على أن «قدرات العالم العربى ليست ضئيلة وإنما هى قدرات فى حقيقة الأمر مجتمعة تشكل قوة بالغة الأهمية وهذا فى حد ذاته عنصر رد لأى أطماع للتأثير على الأمن القومى العربى . ويحتم حجم مصر ومكانتها فى محيطها العربى أن تضطلع بدور حيوى من شأنه أن يعود على العالم العربى بالنفع. لكن من الموضوعى القول بأن العالم العربى يواجه تحديات جمة لم يمر بها من قبل جعلت هدف الوصول إلى تعزيز العمل العربى المشترك أمراً شبه مستحيل. وبالرغم من هذا لم تألو وزارة الخارجية المصرية جهداً فى طرق كل الأبواب المتاحة لتعزيز العمل العربى المشترك ورأب الصدع القائم بين العديد من الدول ومد جسور من التفاهم

بين قصر البستان والعاصمة الإدارية

أينما كان ذلك ممكناً.

وبالانتقال للحديث عن القضية الفلسطينية التى كانت منذ نشأة الصراع العربى الإسرائيلى من أهم ما يؤرق مصر ويحظى بأعلى سلم أولوياتها فى القضايا العربية. وكما أحب أن يصفها وزير الخارجية الأسبق أحمد أبوالغيط بـ«قضية القضايا» وهذه الأهمية لا تنبع فقط من الموقع الجغرافى لمصر وحدودها مع فلسطين وإسرائيل، وإنما كون مصر ترى فى القضية الفلسطينية قضية عادلة لشعب يتطلع للعيش بكرامة على أراضيه بما يضمنه له القانون الدولى والشرعية الدولية. ويصف وزير الخارجية السابق عمرو موسى قضية فلسطين بأنها «جرح إستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط لايمكن تدبير مستقبله بدون علاج لهذا الموضوع» . لكن القضية الفلسطينية وخلال الثلاثة عقود الأخيرة عانت من الكثير من الضربات كان أبرزها عدم تمخض اتفاقيات أوسلو عمّا كان متوقعاً منها فى إحداث سبق سياسى يحقق للفلسطينيين حلمهم بدولة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. ماطلت إسرائيل فى قضايا الحل النهائى وتسارعت الأحداث باجتياحات إسرائيلية لمقرات السلطة الفلسطينية وإعادة الكثير من الأمور لمربعها الأول. وتوفى ياسر عرفات وكان فى القاهرة جنازة رسمية وتقدم الموكب الجنائزى الرئيس المصرى الراحل حسنى مبارك. وفى ذات السياق يقول عمرو موسى «هناك حاجة لعودة دور مصر الأصيل فى قيادة العمل فى القضية الفلسطينية نحو حل نهائى وفى كل مرة تعرض فيها الشعب الفلسطينى لعدوان كانت لمصر وقفة حازمة عبّر عنها وزير الخارجية المصرى أعقاب عملية سيف القدس الأخيرة على قطاع غزة حين تحدث عن ركائز العمل الدبلوماسى المصرى فيما يتعلق بالشأن الفلسطينى ومنطلقات العمل المصرية فيه قائلاً : «إن المصلحة الفلسطينية، والحوار السياسى الفلسطينى الفلسطينى، ومصر لها انخراط سابق فى هذا الأمر من خلال التوصل لتفاهمات لم ترَ التنفيذ الكامل لها». وفيما يخص العمل على توحيد الصف الفلسطينى والذى اعتبره شكرى «ضرورة حتى تتم تلبية طموحات الشعب الفلسطينى والتعبير عن إرادته من خلال قيادة موحدة وفكر متجانس، حول

قصر البستان

كيفية التعامل مع التحديات». وعندما سُئل شكرى عن معيقات المصالحة قال «للأخوة فى فلسطين أن يعبروا عن هذه الأمور ولا نتحدث بالنيابة عنهم نحن نحاول أن نيسّر لهم الإطار ولكن فى نهاية الأمر هو أمر فلسطينى فلسطينى . لكن وزراء الخارجية المصريين فى أكثر من مقام كانوا يشددون على أن مرتكز السياسة المصرية الخارجية فى الشأن الفلسطينى يستند إلى الحفاظ على المصلحة الفلسطينية فى المقام الأول وضرورة العمل على «توصل لنهاية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى وإقامة الدولة الفلسطينية ودعم الحل على أساس الدولتين» . بالإضافة إلى «السعى لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها إقامة دولته المستقلة» كما عملت مصر على ثنى الجانب الإسرائيلى عن الاستمرار فى الاستيطان غير الشرعى وسياسات قضم الأرض وفرض واقع صعب من خلال التغيير على الأرض.

أما فيما يتعلق بالأزمة اليمنية قال وزير الخارجية سامح شكرى فى حديث له مع سكاى نيوز فى العام 2015 بأن «الصراع المسلح والانقضاض على الشرعية ومحاولة فرض الإرادة من خلال الوسائل العسكرية تبدد الإمكانيات والقدرات ولها بالغ الأثر السلبى على الاستقرار فى المنطقة». ودعا شكرى فى أكثر من مناسبة «لحوار وطنى تعلو فيه مصلحة الشعب اليمنى على أى مصالح أخرى ويؤدى إلى وجود توافق سياسى بين الأطراف تستطيع من خلاله اليمن أن تستعيد استقرارها وسلامها وتحافظ على وحدة أراضيها وتظل كياناً عربياً أصيلاً يدعم منظومة الأمن القومى العربى . وحول رأى مصر فى مشاركة الحوثيين فى السلطة قال: «مصر توافق على ما يتوافق عليه اليمنيون وهم أصحاب القرار لهم القدرة على الحوار والتفاهم»، مضيفاً بأن «الحوثيين مكون من المجتمع اليمنى له مكانته ومصالحه فى هذا المجتمع وبالتالى فمن المفترض أن يكون طرفاً فى هذا الحوار وأن يصل إلى التعبير عن هذه المصالح والطموحات وأن تكون متوافقة مع إرادة الشعب اليمنى . وكان التشديد دوماً فيما يتعلق بالأزمة اليمنية على أن «الدور المصرى هو دور داعم للحوار وتقريب وجهات النظر».

وحين الحديث عن التدخلات الإيرانية والتركية فى المنطقة كانت السياسة المصرية الخارجية فى هذا السياق تشير إلى أن العلاقة بإيران هى «علاقة معقدة بالنسبة لمصر وهى مجمدة لسنوات طويلة، وهناك توجس من سياسات إيرانية فيها قدر من التوسع ومحاولة النفاذ إلى الساحة العربية. لكن إيران دولة إقليمية كبيرة لها مكانتها وقدراتها وهذا لا يعنى بالضرورة أن تكون العلاقة تصادمية أو تنافسية إذا ما التزم الطرفان بقواعد العلاقات المواتية والإيجابية وكفّ كل من الأطراف عن أية محاولات للنفاذ بشكل لا يحقق المصلحة المشتركة» . وهذا الرأى يندرج على التدخلات التركية فى الشئون العربية، حيث يرى وزير الخارجية المصرى أن «التدخلات الخارجية فى المشهد العربى تعقده وكلما تم حجب هذه التدخلات كلما استطاعت الدول العربية أن تحقق انفراجاً مطلوباً» ولابد من إيجاد الحلول للمشاكل العربية من خلال العمل العربى المشترك ومقاومة أى تدخلات فى هذا الإطار، مشدداً فى أكثر من مقام على أن «فكرة التمدد خارج النطاق الإقليمى لأية دولة هو شئ غير مقبول تحت ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية ولذلك يجب أن تتجنب الدول الخوض فى قضايا ليست مرتبطة بحدودها ولا بإقليمها، منعاً لتعقيد الموقف» .

وفى الأزمة الليبية لم تبتعد سياسة مصر الخارجية فى التعامل مع الأزمة الليبية عن نقطة ارتكاز مصر فى تعاملاتها مع الدول بما يضمن سيادتها على أراضيها وحق شعوبها بتقرير مصالحها وفقاً لما ترتئيه دون تدخلات من شأنها أن تحرف البوصلة فى الوضع الليبى. لكن الناحية الأمنية التى

تجعل الوضع فى ليبيا أكثـــر خطورة فيما يتعلق بالأمن القومى المصرى حيث أن هناك 1200 كيلـــو من الحدود المشـــتركة والتى لا تخلـــو من وجود تنظيمـــات إرهابية لم يستبعد وزير الخارجية المصرى «احتمالات نفاذها إلى مصر وتواصلها وبعض المنظمات الإرهابية التى تعمل فى ســـيناء وهذا شيء رصدناه، فبالتأكيـــد من الناحية الأمنية لها أهمية خاصة»، على حـــد تعبيره. وهنا كان دور مصر فاعلاً كما أشار إليه شكرى حين قال: «نحـــن نتعامل مع الوضع فى ليبيا من خلال دعم الحكومـــة الشرعية ودعم إرادة الشعب الليبى وأيضاً تزكية الحل السياسى . وعملت مصر عـــلى دعم الحكومة الشرعية فى معاونتها من قبل أطراف المجتمع الدولى. وكان منطلق مصر الوحيد ولايزال فيما يتعلق بالوضع فى ليبيا هو العمل بشـــكل مستمر على «عدم اتخاذ أى مواقف أو قرارات فيها انفعال أو فيها تـــسرع وإنما تقدير الأمور بشكل دقيق جداً وحساب المخاطر» على حد قول وزير الخارجية المصرى سامح شكرى. كما استضافت مصر ملتقى القبائل الليبية عام 2015، وأعيـــان القبائل الليبية فى عام 2020 كما شاركت مصر فى مؤتمرى برلين 1 و2 لحل الأزمـــة الليبية. وعقدت مصر فى إطار مســـاعيها لحل الأزمـــة الليبية أيضاً اجتماعاً وزارياً ضم وزراء خارجية فرنسا واليونان وقبرص وإيطاليا، وشـــاركت فى الاجتماعات الوزارية لدول جوار ليبيا والتى عقدت بالتناوب بين مصر وتونس والجزائر . ولايزال العمل مســـتمراً فى محاولة إخراج شـــعب ليبيا من نفق الأزمة الحالى بشكل يضمن استمرار وحدتها ومؤسساتها.

أما عن الحل الممكن فى ســـوريا فيقول وزير الخارجية ســـامح شكرى بأن «الحل السياسى ونحن نزكيه وندعم مجهود المبعوث الأممى بل نقـــوم بجهد فى تقريب المعارضة السورية، وتم عقد اجتماع لأطياف المعارضة فى القاهرة أسفر عن تفاهم بينهم»، مضيفاً بأن مصر تنسق مع المملكة العربية السعودية ومع روســـيا وتدعم أى جهد يبذل فى سبيل التوصل لحل مرتكزاً على أســـاس مهم وهو «لابد من الاحتفاظ بالدولة السورية والكيان السورى والمؤسســـات السورية التى تخدم مصالح الشعب الســـورى والتى هى قادرة على مواصلة هذه المسئولية عند حل الأزمة».

وفيما يدور حول ســـد النهضة اتبعت مصر سياسة متأنية استندت منذ البداية على ما لخصه وزير الخارجية الأسبق نبيل فهمى فى قضية ســـد النهضة «هناك حلول ممكنة لأن احتياجات الـــدول الثلاثة مختلفة عن بعضها البعض إنما غير متناقضة» مضيفاً أن «حاجة إثيوبيا للتنمية وحاجة السودان لتنظيم مرور وإدارة الميـــاه عبر أراضيها بينما مصر محتاجة للميـــاه» . قضية بناء ســـد النهضة وما ترتب عليها من تداعيات عوملت فى السياسة الخارجية المصرية بشكل حازم لأنها ببســـاطة وكمـــا وصفها وزير الخارجية المصرى الأسبق نبيل فهمى بأنها قضية وجودية حيث أن «أكثر من 75٪ من احتياجـــات مصر المائية مـــن النيل الأزرق يجعل هذه القضية قضية وجودية وليست قضية اختيارية لا توجد أمامنا بدائل كثيرة لحلها» .

مبنى وزارة الخارجية الجديد بالعاصمة الأدارية

عملت مصر بشـــكل حثيث مع الدول العربيـــة وفى المحافل الإقليميـــة والدولية عـــلى التعامل مع حقوق مصر والســـودان المائيـــة وكان الســـعى الدبلوماسى لمنع أى توتر وتصعيد فى القـــرن الإفريقى من أهم ركائـــز العمل الدبلومـــاسى المصرى فى هذا الســـياق حيث لجأت لاستنزاف كل الحلول الدبلوماســـية المكنة تفاوضياً وبالذهاب لمجلس الأمن وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى والعمل عـــلى شرح وجهة النظر المصرية المرتكزة على حق إثيوبيا بالتنمية من خلال بناء السد الذى لا يغفل حق السودان فى تنظيم مرور المياه فى أراضيه وأخيراً وهو الأهم حق مصر بمياه النيل التى هى مسألة وجودية وأمن قومى لا مجال للمراوغة فيه.

ختاماً:

لا يخفـــى عـــلى أى متابع للسياســـة الخارجية المصرية وفى كافة مراحلها وبغض النظـــر عن الأزمات التى مـــرت مصر بها، بأنها سياسة لينة الطرف فى معاونة الأشقاء والأصدقاء ودعم الفرقاء نحو نقطة الالتقاء، شديدة حادة فيما يتعلق بأمن مصر القومى وحمايـــة مصالحها فى المحافـــل الإقليمية والدولية بحزم مستند للحق. سياسة تسعى لتقريـــب وجهات النظر وتعزيز المشـــترك بين الشعوب والدول وتنأى بنفسها عن أى خلافات من شأنها تأجيج الصراعات على أى صعيد كان. فضلاً عن اعتمادها على عناصر ومحددات ثابتة تنبع من موقعها الجغرافى وتاريخها وحاضرها ومســـتقبلها. ونحن اليوم نحتفل بـــدور الخارجية المصرية فى العمل الدبلوماسى الدؤوب بمائة عام مضت ومئات ســـتأتى على نهـــج لا يحيد لحماية مقدرات مصر نحو مستقبل مشرق منير.

المراجع

بصراحة.. وزيـــر الخارجية المصرى سامح شكرى - YouTube

2 عمـــرو مـــوسى: مصر بتشـــتغل فى القضية الفلسطينية بمنطلق استراتيجى. . ولا يمكن بناء مستقبلنا بدون حل القضية الفلسطينية (msn.com)

3 #مصر_العـــرب | لقاء الإعلامية لميس الحديدى مع وزير الخارجية المصرى سامح شكرى - Bing video

4 وراء الاحداث(3)6 - 10 - 2010 - Bing video

5 عمـــرو مـــوسى: مصر بتشـــتغل فى القضية الفلسطينية بمنطلق استراتيجى. . ولا يمكن بناء مستقبلنا بدون حل القضية الفلسطينية (msn.com)

6 عمـــرو مـــوسى: مصر بتشـــتغل فى القضية الفلسطينية بمنطلق استراتيجى. . ولا يمكن بناء مستقبلنا بدون حل القضية الفلسطينية (msn.com)

7 لقاء خاص - وزير الخارجية المصرى سامح شكرى - YouTube

8 لقاء اليوم - سامح شكرى للجزيرة: نســـعى لحل دبلوماسى لأزمة سد النهضة وكافة الخيارات مطروحة - YouTube

لقاء خـــاص - وزير الخارجية المصرى سامح شكرى 99 - YouTube

10 المصدر السابق

11 سياســـة مـــصر الخارجية تحقق قفزات تاريخية مع الرئيس الســـيسى فى 7 سنوات - بوابة الأهرام (ahram.org.eg)

12 نبيـــل فهمى - المـــدار مع عضوان الأحمرى - Bing video

13 نبيـــل فهمى - المـــدار مع عضوان الأحمرى - Bing video

فى مئوية الدبلوماسية المصرية:

تصدر الدبلوماسية الإنسانية لمصر للمشهد الدبلوماسى العالمى فى «رسالة السلام»

منذ بداية عام 2022 وتحتفل مصر كلها بمرور قرن على إعادة العمل بوزارة الخارجية فى 15 مارس 1922، إثر إلغاء الوزارة بعد إعـــلان الحماية البريطانية على مصر عام 1914، فكان أن أصدرت مجلة السياســـة الدولية بهذه المناســـبة عدداً خاصاً فى يناير 2022، وعُقد فى يناير أيضاً صالون القاهرة الثقافى الدولى بـ«مئة عام من الدبلوماسية المصرية» كأول الندوات المقامة فى هذا الشأن وتتوالى الاحتفالات بهذا التاريخ المهم الذى يقص مسيرة الاســـتقلال الوطنى، وبناء الدولة المصرية عبر قرن من الزمان، فمما لا شك فيه أن السياسة الخارجية الناجعة مصدرها قوة السياسة الداخلية، ومنها تستمد سلباً وإيجاباً تأثيرها وانطلاقها.

السفيرة د.عبير بسيونى

abassiouny@hotmail.com

ولا ضير أن نؤكد – وبثقة- أن مصر مؤسسة الفكر الدبلوماسى قاطبة بما قام به بطل الحرب والســـلام الأول فى تاريخ الإنسانية الملك المصرى رمســـيس الثانى، الذى استقرت البلاد فى حكمهِ بفضل عقليته العســـكرية النابغـــة، وحكمته الدبلوماسية الرشـــيدة بعد النصر، والذى حكم مصر 76 عامًا بما قـــام به من عقد أول معاهدة ســـلام (ببنود وتفاصيل وآليات ما زالت تُدرس كأســـس المعاهدات الدولية)، وهى أول معاهدة ليســـت فى تاريخ مصر فحســـب، بل فى تاريخ البشرية جمعاء. وليس مـــن المفارقة أن تاريخ مصر يحظى ببطلين للحرب والســـلام بتطابق نفس التسلسل العسكرى والسياسى والدبلوماسى، وليجيء الخلف الرئيس الشـــهيد أنور السادات ليبنى على ذلك وينجز معاهدة السلام بين العرب وإسرائيل حتى تضع الحـــرب أوزارها، ولتمثل خطبته فى الكنيست الإسرائيلى 1977 أجلّ وأنبل معانى الدبلوماسية فى التاريخ الإنسانى وتحدد هدفها فى كلمات راسخة نتذكر منها: «جئت إليكم اليوم على قَدَمَيْن ثابتَتَيْن، لكى نبنى حياة جديدة، لكى نُقِيم السلام». «كلنا على هذه الأرض، أرض الله، كلنا، مسلمين ومسيحيين ويهود، نعبد الله، ولا نشرك به أحداً. وتعاليـــم الله ووصاياه، هى حب وصدق وطهارة وســـلام.» «إنَّ السلام ليس توقيعًا على سطور مكتوبة، بل إنه كتابة جديدة للتاريخ»، «يا كل ضحايا الحروب، املئوا الأرض والفضاء بتراتيل السلام. املئوا الصدور والقلوب بآمال السلام».

وهكـــذا وضع المصريون منـــذ الأزل المعنى والهدف الحقيقى للدبلوماســـية وهو «السلام». نعم الدبلوماســـية فى أبسط معانيها هى «رسالة ســـلام» ومهما تعـــددت أنواعها وأســـماؤها ومســـمياتها فجميعها يصب فى هـــذا الغرض الإنسانى النبيل، سواء أكانت: دبلوماسية ثنائية أو متعددة أو الرقمية (الســـيبر)، دبلوماســـية رئاســـية أو مكوكية أو برلمانية، شبابية أو عامة، خاصـــة أو وقائيـــة أو دبلوماســـية المؤتمرات والمناسبات والأزمات. دبلوماسية رسمية أو غير رسمية، شعبية أو إعلامية أو ثقافية أو اقتصادية أو تعليميـــة أو رياضية. دبلوماســـية وقائية أم إنسانية.

وللمجموعة الأخيرة من أنواع الدبلوماســـية (الوقائية والإنســـانية) ارتبـــاط وريادة خاصة بمصر التى تمكنت مبادرات الدبلوماسية المصرية أن تضع لهذين الفصيلين من الدبلوماسية مكانة وريادة لمصر وفى مســـار الدبلوماسية المستقبلى بشكل عام. وبالرغم من أن الدبلوماسية الوقائية مثـــلاً ينســـب بدايتها لأزمة الســـويس 1956 وحيث جاء تدخل الأمـــم المتحدة لوقف تداعيات الأزمة فى مصر ومنع نشـــوب حرب بالمنطقة إلا أن العالم كله يدين لعميد الدبلوماســـية المصرية الأســـتاذ الدكتـــور بطرس بطـــرس غالى أمين عام الأمم المتحدة خـــلال الفترة يناير 1992 إلى ديسمبر 1996، (والذى وصفته أمريكا بالرجل الصعـــب والعنيد وصعب المـــراس، ومنعت مد فترته) فى تطوير وتأطير وتنظير وتفعيل نموذج الدبلوماسية الوقائية المبنى على تفادى الكوارث (الإنســـانية والاقتصادية والبيئية والعسكرية... إلخ) فأقام لها قوات حفظ الســـلام الخاصة بها وأدخـــل فى معانيها الدبلوماســـية – لأول مرة- مفاهيم حماية البيئة وغيرها من إنجازات عميقة للأهداف الإنسانية.

ثم جاءت الســـنوات الأخيرة ببشرى جديدة للدبلوماسية المصرية مع تولى «رئيس الإنسانية» الرئيس عبدالفتاح الســـيسى لمقاليد البلاد. وكان لابد وأن تنعكس سياساته الداخلية القوية التى تعلى من قيم الإنسان والعدالة والرحمة والكرامة وجودة الحياة والاهتمام بصحة المواطن المصرى إلى أن تحوز اســـتقطاب القيم العالمية وأن تعم – بفضلـــه- على العالم دبلوماســـية جديدة هى بحق «الدبلوماسية الإنسانية» التى هى فى أبسط معانيها تطبيق مفاهيم المسئولية الاجتماعية على المستوى العالمى، وإعلاء دور المسئولية الإنسانية فى جميع أنواع الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية بما فى ذلك خلق دور للسفارات وللجاليات المصرية والعربية بالقوافل الطوعية والنشاط الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والتنموى والخدمى. وهى بهذا المعنى المصرى الأصيل أخرجت الدبلوماسية الإنسانية من محيطها الغربى الضيق المنحصر فى عمليات «الإغاثة الإنسانية» إلى معناها الأوسع من أنها «وسيلة للوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً، والالتزام بعدم «ترك أى أحد يتخلّف عن الركب» والتى هى فى الأســـاس محور أهـــداف التنمية المُســـتدامة، وبذلك تكون الدبلوماسية الإنسانية عنصراً حاسماً فى خطة التنمية المستدامة العالمية 2030. وبذلـــك كان لمـــصر الريـــادة فيها بما انتهجته بمبادرات متعددة خاصة على مستواها المحلى الإفريقى والعربـــى وحيث دائماً ما تكون المحلية بداية التميز على المســـتوى العالمى، من أمثلة مبادرات الدبلوماسية الإنسانية لمصر:

1. تســـخير كل إمكانيـــات الدبلوماســـية المصرية لمكافحة الإرهاب عدو الإنســـانية الأول، فكان تفعيل مركز مكافحة الإرهاب لتجمع دول الساحل والصحراء (تجمع يضم فى عضويته 27 دولة إفريقية) والاتفاق على إنشاء قوة عسكرية جديدة فى شمال إفريقيا لإنفاذ مخرجات مؤتمر وزراء دفـــاع دول الســـاحل والصحراء الذى تم فى شرم الشـــيخ فى مـــارس 2016. فضلاً عمّا أسفرت عنه الجلسة المغلقة التى ترأسها الرئيس عبدالفتاح السيسى فى نهاية رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى فى فبرايـــر 2020 أن اقتراح عقد قمة اســـتثنائية لمكافحة الإرهاب عـــلى هامش قمة الاتحاد الإفريقى وإنشـــاء وحدة خاصة إفريقية لمكافحة الإرهاب.

2. المبادرات المصرية فى مجال الصحة وتوفير الخدمات الطبية لمحتاجيها من الأشقاء الأفارقة، وبناء المراكز الطبية المصرية عبر القارة السمراء خاصة للغســـيل الكلوى ومكافحـــة الأمراض المتوطنة وحضانات الأطفال، وتبنى علاج الحالات المستعصية والنادرة والإنسانية (أبرزها المعجزة العلمية والطبية لفصل التوأم البورونذى الملتصق التى تبنتها جامعة عين شـــمس، وســـخرت من أجلها طوال عامين كل الإمكانيات والأبحاث حتى تم الفصل النهائـــى بنجاح فى 27/ 5/ 2021، والصبى البورونذى الذى حلم بأن يمشى وتبنى الأزهر الشريف حالته وتحقق حلمه بعد سلسلة عمليات لمعالجـــة عيب خلقى برجليـــه.. إلخ)، والمبادرة المصرية فى إفريقيا للقضاء على فيروس سى (وهى مبادرة انطلقـــت محلياً داخل مصر ثم وجه الرئيس لتنطلـــق إفريقيًا عام 2019)، والمســـاعدات المصرية المتنوعة لمكافحة انتشار

أكبر وباء واجهته الإنسانية «جائحة الكورونا» ومبادرة توطين صناعة اللقاح والأمصال فى إفريقيا ... إلخ، وهكذا أصبح من آليات الدبلوماسية الإنسانية ترسيخ دور مصر كمركز إفريقى للاستشفاء والعلاج والدواء.

3. المبادرات المصرية المتعددة الهادفة للتضامن مع الإنسانية فى مجال تمكين المرأة وبناء الكوادر الشبابية والاهتمام بالفئات المهمشة وإطلاق منتديات الاستثمار فى إفريقيا، ومنتدى شباب العالم، وفتح «أبواب الخير» ومد أنشطة «صندوق تحيا مصر» (تأسَسَ عام 2014 لتنفيذِ مشروعات ومبادرات تنموية قومية، تُعالجُ قضايا اجتماعيَّةً حرجةً، تؤرِّق حياةَ فئاتٍ كثيرةٍ من جموع المصريين) إلى خارج مصر بتقديمه مساعدات لغَزة وفلسطين ولبنان وجنوب السودان والمحتاجين عبر العالم بتسيير طائرات وسفن إلى المساعدات الإنسانية المصرية التى أصبحت عنوان السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس السيسى للتضامن مع الشعوب فى أوقات الأزمات والكوارث وآخرها أكبر سفينة مساعدات وصلت إلى لبنان فى فبراير 2022. ولا ننسى هنا الدور المصرى الأصيل فى «الإغاثة» بإرسال قوافل المساعدات الرسمية والطوعية المصرية من القوافل الطبية والخيرية والعلمية لإفريقيا وكافة الدول، وإنشاء آلية مصرية جديدة للتضامن مع الدول الإفريقية (تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعى المصرية) تحت مسمى «لجنة إفريقيا2020» لتتولى – ضمن اختصاصات أخرى- تقديم المساعدات للشعوب الإفريقية فى حالات الأزمات والكوارث الطبيعية. والأهم ما جددت به مصر فى مفاهيم دعم والارتقاء بالمواطن الإفريقى من خلال دعم فنى لمفوضيات حقوق الإنسان فى إفريقيا وتقديم تدريب حرفى فنى متخصص لجميع العاملين فى هذه المجالات مما انعكس بشكل عملى ومحسوس فى تصنيفات هذه المفوضيات والاعتراف بها كما حدث فى المفوضية البوروندية لحقوق الإنسان بعدما ساهمت مصر بتمويل وتنفيذ مشروعات لها.

4. إطلاق مركز إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد المنازعات فى القاهرة فى ديسمبر 2021 وهو آلية جديدة مستحدثة تابعة لنظام عمل الاتحاد الإفريقى دعت لها مصر وتسخر لها جميع إمكانياتها، ومن قبلها مبادرات الدبلوماسية التنموية المصرية فى إفريقيا كلها كالنيباد «الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا اجتماعياً واقتصادياً» أو النيباد اختصارًا، تمت صياغتها وتبنيها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية، هى مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقى فيما بعد) التى عقدت فى لوساكا عاصمة زامبيا فى يوليو 2001، وكذلك المبادرات الخاصة بدور مصر على وجه الخصوص فى تنمية دول حوض النيل مثل المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل تحت رعاية مجلس الوزراء المصرى التى بدأت عام ٢٠١٣.

5. وكل ذلك يتم بالتوازى مع إقامة شبكات البحث العلمى وبناء العلاقات والاتصالات والمنتديات الأمنية وأهمها إقامة المنتدى الأمنى المصرى الإفريقى فى أسوان بمسمى «منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة» فى دورته الأولى ديسمبر 2019 والثانية مارس 2021 والثالثة المخطط لها 2022 والذى يقوم بسكرتاريته التنفيذية مركز القاهرة الدولى لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام (وهو المركز الذى كان إقليمياً لإفريقيا فقط ثم أصبح أمميا ودولياً لخدمة الدبلوماسية الإنسانية المصرية).

6. المبادرات المصرية فى حماية البيئة حيث قادت مصر حملة لتولى رئاسة لجنة رؤساء الدول والحكومات حول التغير المناخى، فى وقت حرج فيما يتعلق بالمفاوضات الدولية حول التغير المناخى وأجندة التنمية ما بعد 2015، لضمان عدم تجاهل احتياجات القارة الإفريقية بالنظر إلى أن تأثيرات التغير المناخى تمثل تهديداً آنياً لا يمكن إصلاحه بالنسبة للمجتمعات الإنسانية، وهو ما ينطبق بشكل خاص على قارة إفريقيا، ولذلك فقد عملت مصر ومازالت تعمل فى إطار الجهود الدولية للتخفيف من الآثار السلبية للتغير المناخى. كما أطلق الرئيس المصرى 2021 مبادرات ساعدت إفريقيا فى مواجهة تغير المناخ، وتستضيف مصر رسمياً مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ القادم COP27 بشرم الشيخ فى ٢٠٢٢. وذلك بعد أن تم إعلان اختيار مصر لاستضافة الدورة القادمة من المؤتمر خلال مؤتمر جلاسكو الذى انعقد فى نوفمبر 2021 وتقوم الخارجية المصرية بدور المنسق للمؤتمر.

إن ما أسهمت به الدبلوماسية المصرية عبر الزمان فى بنيان الاستقرار الدولى والإقليمى فى المحطات المختلفة يقف شاهدًا على رصانة توجهات مصر القاصدة لكل سُبل الأمن والسلم والرخاء للدول والشعوب. إن ذلك الاهتمام برز عبر استضافة بيت العرب «جامعة الدول العربية»، والمساهمة فى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، والعمل على تعزيز فاعلية المنظمتين، واضطلاعهما والأجهزة التابعة لهما بدورهما المحورى فى تعزيز أواصر التعاون والتكامل العربى والإفريقى. ولم تغفل مصر البُعد الإسلامى الذى كان حاضرًا أيضًا بقوة فى تحركاتها الخارجية، فشاركت مصر فى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى عام 1969، وعملت على أن تكون منصةً جامعة لقضايا الأمة الإسلامية، وتتحدث عن شواغلها وهمومها، إضافة إلى استضافتها لعدد من أذرعها وأجهزتها فى مصر، كما عملت مصر على تدشين الهوية المتوسطية فى سياستها الخارجية وترويجها بين دول البحر المتوسط، بحيث أضحى «المتوسط» همزة وصل بين شعوب ضفتيه بما لها من باع طويل حضاريًا وثقافيًا، وبما لدوله من ثِقل سياسى ومقومات اقتصادية متنوعة وضخمة، بدلًا من أن يكون حاجزًا لموجات التواصل الحضارى والسياسى .إن القوى الناعمة لمصر كانت عنصرًا رئيسيًا مؤثرًا ومُكملًا فى منظومة سياستها الخارجية، لما تزخر به مصر من إرث حضارى وثقافى متعدد الأوجه، خلق لها قَبولًا حضاريًا واسعًا فى مختلف الدوائر الدولية، إضافة إلى دور أزهرها الشريف – جامعًا وجامعة – وكنيستها القبطية العريقة باعتبارهما حِصنًا حصينًا ضد غُلاة الأفكار المُتطرفة ومُروجيها.

ومن المؤكد أن حضارتنا المصرية ترتبط فرعونية كانت أم قبطية أو عربية – إسلامية بإفريقيا ارتباط الشجرة بجذورها. إفريقيا ليست قارة فقط ولكنها روح وكفاح. إفريقيا التى عرفتها مصر ليست لوناً أو فناً، ولكنها إحساس. إفريقيا بلاد كل الأديان وبداية الإنسانية، وليست بلاد البربرية وعبدة الحيوانات. إفريقيا بلاد الحضارة والعلم، ولم تعد بلدان الجهل والفقر. إفريقيا غنية ببشرها، بروح المستقبل، بشبابها وبأطفالها. إفريقيا حكاية لا تنتهى، لكن حكاياتها وأساطيرها غير مدونة. فنضال الإنسان ضد السلطة أو حتى ضد الأعراف المقيدة لقدراته هو – كما يقولون- نضال الذاكرة ضد النسيان ..والدبلوماسية الإنسانية المصرية الرائدة فى إفريقيا بشكل خاص هى شاهد ودليل على ذلك.

وأخيراً، لابد أن نتوقف ونشيد بدور الخارجية المصرية وبعثاتها الدبلوماسية على المستوى المحلى والدولى خاصة فى نشر الدبلوماسية الثقافية والإنسانية والفنية والإعلامية من واقع أنشطة سفاراتها غير المحدودة ونتذكر بفخر دور سلسلة الكتب البيضاء لوزارة الخارجية المصرية وإقامة صفحات لوزارة الخارجية للتواصل الاجتماعى وصفحات للسفارات والقنصليات المصرية بالخارج، وإنشاء جمعيات صداقة مصرية فى الدول المختلفة سواء من الجاليات أو بالبرلمانات والغرف التجارية والسياحية وغيرها، ورعاية روابط للمتدربين أو المتعلمين فى أرض الكنانة مصر سواء بتمويل وتنظيم من الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية (ذراع الخارجية المصرية التنموى) أو الأزهر الشريف أو الجامعات المصرية والدولية والخاصة. ودور السفارات فى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية ونشر المناقصات وربط رجال الأعمال وشركاتهم بالعالم الخارجى، وفى الاحتفال باللغة العربية واللهجة المصرية ونشر تعليمها بالجامعات فى الخارج ومساندة مبادرة «اتكلم مصرى ، وإقامة السفارات للمعارض والفعاليات الثقافية والتجارية والفنية والرياضية، بل وتشجيع المبادرات مثل إقامة أول معرض دائم للفنون المصرية فى سفارة مصر فى بوروندى عام 2017 مع افتتاح مكتبة إلكترونية بالسفارة فى ثانى أفقر دولة فى العالم لخدمة شبابها وتيسير تفاعلهم مع العالم الخارجى. ولا ننسى هنا تحقيق الدبلوماسية المصرية لأكبر نجاح إعلامى إفريقى حققته مصر على المستوى الإفريقى وتنفيذ حلم البث المصرى المباشر من قلب إفريقيا – لأول مرة منذ انطلاق الإذاعات الموجهة إلى الدول الإفريقية فى خمسينات القرن الماضي- وإنجاز التعاقد مع السلطات البوروندية باتفاق تشغيل فريد لم يسبق من قبل ليكون البث متزامناً ومباشراً من القاهرة وبوجمبورا لينطلق الإعلام المصرى بإذاعة محلية/ إقليمية إفريقية لدول شرق ووسط وجنوب إفريقيا.

رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين

نظرًا لصـــدور اللائحة التنفيذية لقانون: « تنظيم ممارســـة العمل الأهلى» الصادر برقم 149 لســـنة 2019، عقدت رابطـــة «زوجات الدبلوماســـيين المصريين» جمعيـــة عمومية غير عادية فى 24 مـــن نوفمبر الماضى، لتوفيق أوضاع رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين، وفقًا للائحة التنفيذية للقانون، وتمت موافقة العضوات على اللائحة الجديدة بما يتوافق مع القانون ولائحته التنفيذية.

كما أقامت رابطة زوجات الدبلوماسيين - المصريين معرضها الخامس لرسومات فنانات الرابطة، وشرفنا بافتتاحه ســـعادة السفير/ فخرى عثمان وذلك بالنادى الدبلوماسى النهرى بالجيزة فى حضور جمع كبير من الدبلوماسيين والمهتمين بالفنون التشكيلية.

واستمر المعرض لمدة عشرة أيام.

تستمر لقاءات الرابطة على الفضاء الافتراضى، ولقاء متجدد دائماً .بمعاونة هبة مميش، وصيفة اللقاء نهال متى وحديث عن كوريا

نادية الريس

كوريا الجنوبية، معجزة نهر الهان

جمهورية كوريا دولة صاحبة حضارة عريقة وعادات وتقاليد وثقافة ثرية، يرجع تاريخها لأكثر من 3000 سنة، واسمها مشتق من أهم ممالكها وهى (الكوريو). كانت مهمتنا كسفراء لمصر فى كوريا مثيرة للغاية وناجحة بفضل من الله بكل المقاييس سواء فى الترويج لمصر أو لتوظيف إمكانياتها عالية التطور لخدمة أهداف التنمية المستدامة من خلال تطوير العلاقات فى كافة المجالات. فهذا البلد الصغير حجماً يمثل حالياً الاقتصاد رقم 10 على مستوى العالم ورقم 4 بين اقتصاديات آسيا العملاقة، وقد حقق تقدماً مذهلاً فى التكنولوجيا الحديثة والتنمية المستندة للبحث العلمى ما بلغ بها هذه المرتبة المتقدمة بعد أزمنة عصيبة من الفقر والتخلف أعقبت الحرب الكورية بفضل سياسة تنموية حكيمة تبناها منشىء الدولة الحديثة فى الستينيات الرئيس (بارك شونج هى)، وكوريا جمهورية رئاسية دستورية تقع فى شمال شرق آسيا محصورة بين العملاقين الصين واليابان، وتفصلها عن شطرها الشمالى (كوريا الديمقراطية الشعبية) الحدود الأكثر تسليحاً وتلغيماً فى العالم المعاصر والمعروفة بالمنطقة العازلة منذ نهاية الحرب الكورية. مساحتها حوالى 100,000كم مربع، وعدد سكانها زهاء 52 مليون نسمة، وعاصمتها سول وأهم مدنها إينشون وبوسان وجزيرة جيجو... إلخ. وهى عضو فى الـOECD والـG20...

وكوريا ليست مشهورة فقط بإنتاج السيارات والهواتف الذكية المتطورة والأجهزة الإلكترونية والكهربائية بوجه عام والأكثر مبيعاً فى العالم ولكن أيضاً بصناعة السفن العملاقة والصلب والأسلحة المتطورة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعى والفضاء والتكنولوجيا النووية، وتتمتع بواحد من أعلى مستويات التعليم وبناء القدرات البشرية عالمياً وجامعاتها مصنفة علمياً من أرقى جامعات العالم، كما أن لها باعاً كبيراً فى الفنون والآداب والموسيقى والدراما الذائعة الصيت عالمياً وخاصة موسيقى البوب الكورية إضافة إلى مستوى متقدم للغاية فى الطب وكافة أفرعه وخاصة جراحات التجميل وكذلك التمريض والرعاية الصحية المتطورة. وتشتهر كوريا بالنسيج الأحمر ذى الفوائد الصحية الكبيرة، وأهم رياضاتها الشعبية التايكوندو، ومن احتفالاتها الوطنية التقليدية عيد الشكر الكورى (التشوسوك) والعيد الوطنى لتأسيس الدولة 3 أكتوبر من كل عام (صدر إعلان الاستقلال فى فندق ميناهاوس بالقاهرة عام 1948).

ويطول الشرح عن الفن التشكيلى والخزف الكورى والمطبخ الكورى وخاصة (الكيمشى) ويعد من الخضراوات المملحة وخاصة الكرنب ويعتبر عنصراً رئيسياً على أية مائدة طعام كورى.

من أشهر معالم سول برج (لوتيه) 555 متراً، وهو الخامس عالمياً ارتفاعاً، وقاعة معارض دونج دايمون من تصميم المعمارية (زها حديد) والزى التقليدى الكورى (الهانبوك) يرتدى الآن فى المناسبات الوطنية.

وتعتبر كوريا من المقاصد السياحية الرئيسية إذ استقبلت فى 2018 أكثر من 15,350 مليون سائح.

وقد نشأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1995 وتميزت بالتعاون البنّاء والصداقة الوثيقة وتوجت بنجاح

هبه ماميش

جهود السفير ومعاونيه فى تحقيق الزيارة التاريخية للرئيس السيسى عام 2016 والتى شهدت توقيع أكثر من 14 اتفاقاً عاماً وخاصاً بين البلدين لأول مرة فى تاريخ العلاقات، وعلى رأسها اتفاق (الشراكة التعاونية الشاملة) الذى أرسى قواعد التعاون الاقتصادى والتقنى والعلمى ومشاركة كوريا واسعة النطاق فى تمويل مشروعات عملاقة للتنمية وتحديث البنية الأساسية فى مصر، إضافة إلى إنشاء الكلية المصرية الكورية للعلوم والتكنولوجيا. وقد تبع تلك الزيارة الناجحة توجه وفود وزارية ورفيعة المستوى لزيارة كل من البلدين لتفعيل ما تم توقيعه من اتفاقيات وكان من آخرها وأهمها قبل انتهاء مهمتنا فى سول زيارة السيد وزير الدفاع السابق والتى ترتب عليها إنشاء العلاقات العسكرية والتمثيل على مستوى ملحقيات الدفاع لأول مرة فى تاريخ العلاقات.

نهال متى

ومن أهم التجارب الثرية التى اكتسبتها شخصياً عقب وصولنا سول بفترة وجيزة اختيارى لتقديم فصل دراسى كامل عن مصر فى جامعة (سوكميونج) النسائية تطوعياً، وهو ما حقق نجاحاً كبيراً فى توعية الأجيال الناشئة بمصر التى لم يعلم أغلبهن عنها قبلاً سوى الأهرامات وأبى الهول، وقد لاقى الفصل إقبالاً دعتنى معه الجامعة لتقديم فصلين دراسيين آخرين ومنحتنى معه منصب (أستاذ فخرى). كذلك حظيت بفرصة المشاركة الفاعلة فى مجموعة زوجات السفراء المعتمدين والتى تشرفت برئاستها اعتباراً من 2016 ولأول مرة استثناء من قاعدة الأقدمية فى تولى هذا المنصب، وحيث حققت فى حفلها الخيرى الأول من نوعه وبعد جهد مضن أكبر حصيلة للتبرعات الخيرية بلغت 50,000 دولار لأحد أهم مؤسسات رعاية الأطفال من ذوى الاحتياجات الخاصة، وكذلك شاركت بفاعلية فى مؤسسات خيرية واجتماعية غير حكومية محدودة العضوية مثل Garden club – Gourmet Group Planting love – والصليب الأحمر الكورى، والتى توليت فيها مناصب قيادية وقد ساهمت من خلال هذه المؤسسات باسم السفارة فى أكثر من 5 بازارات خيرية سنوية كان لمشاركة السفارة فيها دوى وترحيب كبير على مستوى المجتمعين الكورى والدبلوماسى. كذلك فقد أتيحت لى الفرصة للمشاركة منفردة أو مع زوجى فى العديد من الأنشطة الأخرى التى أسهمت فى الترويج لمصر سواء من خلال محاضرات أو لقاءات صحفية وتليفزيونية كان لها أثر كبير فى المجتمع الكورى ما دعا حكومة العاصمة لمنحى وسام المواطنة الفخرية لسول فى حفل حضرته قيادات الدولة. كذلك نال زوجى نصيبه من التكريم تقديراً لجهوده لتنمية العلاقات فحصل على جائزة أفضل سفير معتمد عام 2016 من المجلة الدبلوماسية الكورية، كما منحه الرئيس الكورى وسام الشرف الدبلوماسى عام 2020 وكان يشغل حينها منصب مساعد الوزير للشئون الآسيوية بالديوان.

ومازلت وزوجى نعتز بفضل الله بهذه التجربة الثرية التى كان للسفارة وأعضائها وما حرصنا عليه من تغليب روح الود والتعاون والتفانى بين أعضائها أكبر الأثر فى دفع العمل للأمام.. وفق الله الجميع لخير الوطن.

سفير فخرى عثمان

الفنان طارق عبد العزيز

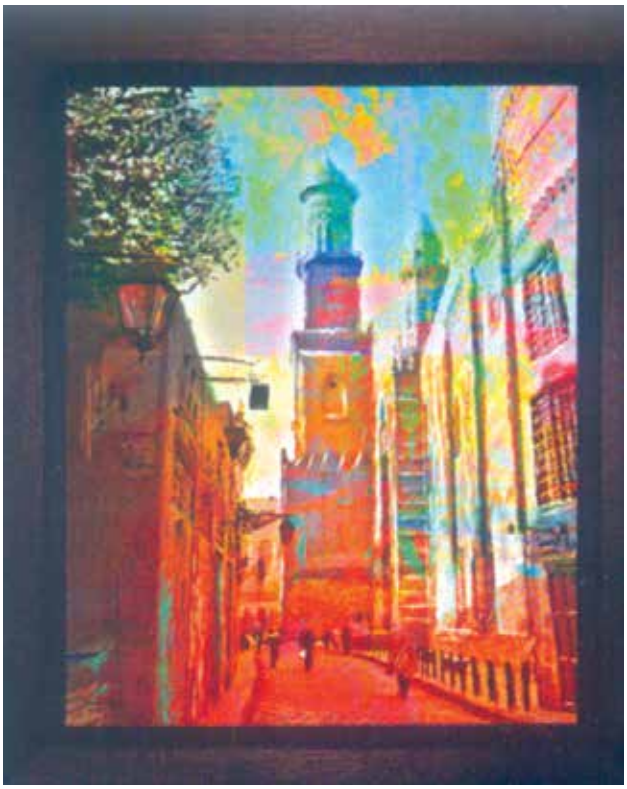

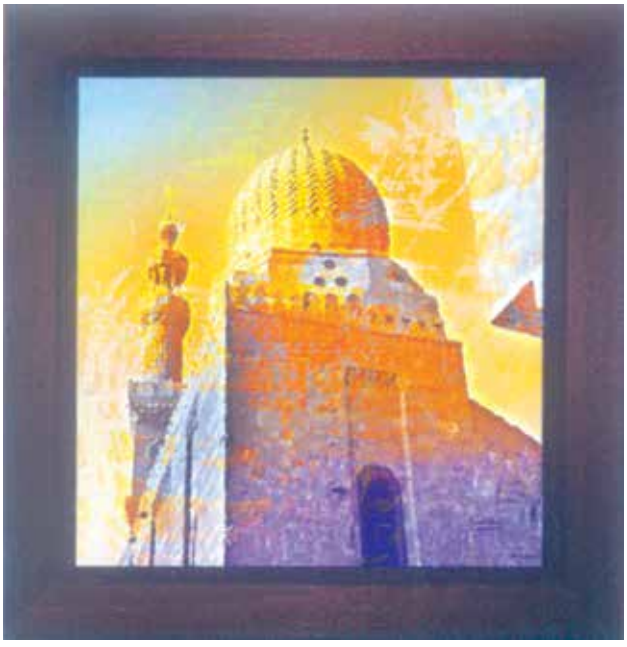

أقام الفنان طارق عبد العزيز معرضاً شخصياً فى قاعة صلاح طاهر بدار الأوبـــرا وموضوعه (عبقرية المكان)، والفنان حاصل على بكالوريوس الفنون الجميلة (قسم الجرافيك) عام 991 ، وعلى الماجســـتير من نفس الكلية عام 1994، ويتمتع بعضوية نقابة التشـــكيليين وكذلك نقابة الصحفيين، وعضو جمعية محبى الفنون الجميلة، ويعمل كاتبـــاً صحفياً بدار أخبار اليوم ومحاضراً بمركز أخبار اليوم للتدريب والاستشارات.

الفنان له العديد من التحقيقات والحوارات الصحفية فى مجالات الثقافة والفن التشـــكيلى والسياســـة، وأقام العديد من المعارض الخاصة فى قاعة صلاح الدين والمكتبة الموســـيقية وورلد آرت بالمعادى، كما اشترك فى المعارض العامة التى أقيمت فى قاعة صـــلاح الدين وقصر الفنون ومركز الهناجر ومركز الجزيرة للفنون وقصر الأمير طاز

الفنان مجدى برسوم

أقام الفنان المهندس مجدى برســـوم معرضاً لأعمالـــه الفنية فى قاعة العرض بمكتبة مصر العامة، وقد افتتح المعرض الأخ الســـفير عبد الرءوف الريدى رئيس مجلس إدارة المكتبة. والفنـــان تخرج فى كلية الفنون الجميلة (قســـم العمارة) بامتياز وعين معيداً بالكلية لمدة 6 ســـنوات، كما واصل الدراسة والعمل فى عدة دول أجنبية. وفى عـــام 1969هاجر الفنان إلى الولايات المتحـــدة الأمريكية حيث واصل دراسته فى جامعة كورنيل فى نيويورك، ثم انتقل إلى مدينة فيلادلفيا حيث عمل بعدد من مكاتبها الهندسية الشهيرة، وفى عام 1977 أنشأ مكتبه الخاص حيث عهد إليه بعدة مشاريع مهمة حكومية وخاصة مثل ديزنى وورلد ومؤسسة ترامب، ومركز الاســـتثمار فى الملاهى، وامتد نشـــاطه الفنى إلى تصميم بوسترز للمعالم المعمارية الشهيرة المطلة على المسطحات المائية الأمريكية مثل قاعة الاستقلال فى فيلادلفيا، وبرج التجارة العالمى فى نيويورك وسان ديجو وغيرها.

والفنـــان المتميز يســـتخدم فى إبداعه الفنى الزيت والإكريليـــك لمعالم ومناظر مختلفة عن البيئة المصرية والأمريكية. هذا وقد تبين إلىّ من موضوع غالبية أعماله أنه وبالرغم من قضاء فـــترة زمنية خارج مصر فإنها تعبر عـــن أعماق الانتماء المصرى ولاسيما فى الفنون الشعبية والريف المصرى والصحراء المحيطة بنهر النيل والمعمار الهندسى المصرى وخاصة المســـاجد التى تعبر عن الفن الإســـلامى، وهو يتناولها بضربات فرشاته الجريئة وكأنه يعزف بألوانه لحناً سيمفونياً مرئياً معبراً عن الواقع المصرى بتراثه العميق الذى يسعد جميع حواس الإنسان المتلقى.

وأتيلية القاهـــرة وقاعة الأهرام للفنون. وحصل عـــلى العديد من الجوائـــز وشـــهادات تقدير من العديد من الهيئات والمؤسســـات (وزارة الثقافـــة – دار الأوبرا – مؤسسة الأهرام – الهيئة العامة لقصور الثقافة – دار أخبار اليوم – نقابة الصحفيين). وعضو لجان التحكيـــم فى العديد من المعارض. ولـــه مقتنيات فى متحـــف الفن الحديث، ومتحـــف كلية الفنون الجميلـــة، ودار أخبار اليوم، كما أصدر كتابـــاً بعنوان (حلوة بلدنا مصر).

ويتميز إبداع الفنان الصحفى بحسن اختيار المشاهد التى أبدعها بألوانـــه الســـاخنة والصريحة الدافئة، والتزامه بمبدأ الواقعية (الكلاسيكية) بالإضافة لاهتمامه بتســـجيل المبانى الأثرية التراثية، وهو أمر يشير إلى انتمائه الوطنى واهتمامـــه بالأصالـــة والتاريخ وجـــذوره العميقـــة فى الواقـــع المصرى الذى يتفوق عن المعاصرة ومذاهب الحداثة التـــى أفرزتها تطـــورات الحيـــاة ومحتوياتها المادية والضغـــوط والصراعات التى انعكست سلباً على الاستقرار والأمن والسلام.

حكايات وطرائف دبلوماسية من الماضى

حكايات إذا لم تسجل ستضيع ..... قد تبدو غير مهمة لكنها تحمل معلومة ربما تنطوى على عبرة، أو حكمة، أو حتى مجرد فكاهة.

بمناسبة مرور 100 عام على وزارة الخارجية المصرية سأحدثكم اليوم عن عم عزالدين ... الشهير بعم عز، معاون الخدمة فى بعثتنا بواشنطن... الذى عاصر نشأة التمثيل الدبلوماسى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى العقد الأخير منه

سفير يسرى القويضى
ykouedi@yahoo.com

عرفه كل الدبلوماسيين والإداريين الذين تناوبوا العمل بالبعثة طوال تلك الفترات، لقد كانوا يفدون إلى واشنطن للعمل بالبعثة، ويغادرونها بعد انتهاء فترة خدمتهم، ويظل عم عز مستمراً يباشر عمله ونشاطه يومياً مهما بلغ به العمر.

فى أول يوم تسلمت فيه العمل بعد وصولى إلى واشنطن عام 1978، دخل غرفة مكتبى شخص مسن (متوسط القامة) متماسك البنيان وسألنى: أيهما تفضل حضرتك، القهوة أم الشاي؟ فأجبته بأنى أفضل الشاى، ومن حينها واظب عم عز يومياً على تجهيز فنجان الشاى فور وصولى لمكتبى كل صباح... يُحْضِرُه وينصرف دون أن ينبس ولو بكلمة واحدة.

لاحظت أن عم عز يكرر ذات الروتين مع كافة الزملاء فور وصولهم كل صباح ... ثم يختفى تماماً عن الأنظار بقية اليوم، ولا يمارس أى أنشطة تتعلق بالنظافة، أو تقديم المشروبات على مدار اليوم ... لقد أثار فضولى، فسألت الزملاء ما هى طبيعة عمل عم عز، الذى يقدم القهوة أو الشاى دون القيام بأعمال النظافة والخدمة بالسفارة.

فاجأنى زملائى الأقدم منى فى التواجد بالبعثة إذ قالوا «ألا تعرف أن عم عز هذا هو بركة السفارة وأيقونتها، إنه يحضر مبكراً كل صباح لينظف حجرة السفير فقط، ثم يتفرغ لتقديم فناجين القهوة أو الشاى مرة واحدة فقط للأعضاء عند وصولهم فى الصباح». وأضافوا بأنه يرفض تقديم أية أنواع أخرى من المشروبات، لأنها فى تقديره لا تتناسب مع الوجاهة الدبلوماسية.

وبالتقصى عرفت أن عم عز بدأ الخدمة صبياً فى قصر الخديو عباس حلمى الثانى، ثم حضر لواشنطن عام 1923 وهو يافع صغير لخدمة الوزير المفوض سيف الله يسرى باشا (زوج ابنة الأمير إبراهيم حلمى الأخ الكبير للملك فؤاد) عندما افتتح المفوضية الملكية المصرية بواشنطن فى عشرينيات القرن الماضى، ومن حينها وعم عز مستمر فى العمل بالبعثة لوثوق رؤسائها المتوالين فيه وثقتهم به لأمانته وإخلاصه، ولما بلغ سن الستين فى حوالى العقد الرابع من القرن العشرين، تمسك بوجوده رؤساء البعثة وعين موظفاً محلياً بمكافأة، ومن وقتها كان يقتصر نشاطه على نظافة حجرة مكتب السفير فقط دون بقية المكاتب ويقدم مشروب الصباح للأعضاء (قهوة أو شاى فقط) لمرة واحدة ... لقد استمر عم عز يعمل بالسفارة التى عاصر تأسيسها وشهد تعاقب عهود الحكم فى مصر بدءاً من عهد الملك فؤاد وبعده الملك فاروق ثم رؤساء الجمهورية جمال عبدالناصر فأنور السادات فحسنى مبارك، وحسب ما تناهى إلى علمى أنه توفى فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين.

عاش عم عز وحيداً بواشنطن لم يتزوج، لم تكن له أسرة، وأتذكر أنه رغم بلوغه سن السبعين (عندما عرفته) كان يقود دراجته البخارية، ويدخن البايب مسترخياً بجانب سور السفارة فى المساء، وعلمت أن الزبادى كان غذاؤه الأساسى (وهو سر حيويته رغم سنه الكبير) يدخر غالبية راتبه إذ يسكن بغرفة فى بدروم السفارة، وبمرور الزمن تعود أعضاء السفارة بدلاً من صرف الشيكات المصرفية من البنك أن نسلمها إلى عم عز فيصرفها لنا فوراً من نقوده ثم يحصلها لاحقاً بنفسه من البنك ليحتفظ بمبالغها فى غرفته، وتناهى إلى علمى أنه بعد أن وافته المنية عثر لدية على مبلغ كبير من المال، ولّما لم يكن له ورثة فأتصور أن ذلك شكّل حيرة شديدة فى كيفية التصرف فيما تركه من دولارات.

تلك كانت حكاية الإسهام المتواضع لعم عز وخدمته لوطنه من واقع عمله البسيط ... هناك مثله إسهامات وحكايات كثيرة لعديد من الأفراد فى كل المجالات وكافة المستويات، لن نصادفها فى سجلات التاريخ لهامشيتها، فتضيع ذكراهم، ويصبحون كمن لم يكن لهم وجود.

بنك فيصل الإسلامي المصري

رائد العمل المصرفي الإسلامي

حسابات جارية واستثمارية
شهادات الادخار الثلاثية
شهادات الادخار الرباعية
شهادات الادخار الخماسية (ازدهار)
شهادات الادخار السباعية (نماء)
صناديق الاستثمار الإسلامية
تمويل الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
تمويل التجارة الداخلية والخارجية
التمويل العقاري في إطار مبادرة البنك المركزي
تمويل عمليات إجارة الخدمات
بطاقات الدفع اللاتلامسية (فيزا - ميزة)
المحفظة الإلكترونية (فيصل كاش)
خدمات الإنترنت
خدمات أمناء الاستثمار
الخدمات الاجتماعية لصندوق الزكاة بالبنك
قبول الزكوات وفتح الحسابات الخيرية

رقم التسجيل الضريبي الموحد: ٨٠٨ - ٠٢٧ - ٢٠٠

تراث عريق ..
ومستقبل مشرق

www.faisalbank.com.eg

١٩٨٥١

CIB بيقدم لك شهادات ادخار بعائد ثابت بالجنيه المصري لمدة ٧ و١٠ سنوات!

رقم التسجيل المصرفي [٣٤٩-٨٩١-٠٤٠٠]

علومات

والأحكام

CIB